غـازي الصـوراني

التحالف الصهيوني
اليميني العلماني واليميني الديني المتطرف في حكومة نتنياهو وأثره على القضية الفلسطينية

يناير 2023

غازي الصوراني

التحالف الصهيوني : اليميني العلماني واليميني الديني المتطرف في حكومة نتنياهو وأثره على القضية الفلسطينية

13 يناير 2023

اسم الكتاب: التحالف الصهيوني: اليميني العلماني واليميني الديني المتطرف في حكومة نتنياهو وأثره على القضية الفلسطينية

الكاتــب : غازي الصوراني

الطبعة الأولى: يناير 2023

تصميم وإخـراج : نضال نبيل أبو مايلة

المحتويات

تمهيد :.....5

مجابهة الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني: 20

مخطط الصهيونية الدينية المتطرفة:.....37

صعود الصهيونية الدينية:.....40

مشروع الصهيونية الدينية في الضفة الغربية:.....43

حزب الصهيونية الدينية والضم : 44

شعار "يهودية الدولة" والصهيونية بين الرؤية الدينية والعلمانية:.....48

دلالات النتائج الانتخابية 2022 وحكومة "نتنياهو":.....56

السياسات الاستراتيجية الصهيونية المتوقعة في ضوء التحالف العلماني/ الديني على أثر الانتخابات الأخيرة في نوفمبر 2022:.....63

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة: 74

أما بالنسبة للعلاقة مع قطاع غزة، فإن الاستراتيجية الصهيونية تنطلق بالتعامل مع القطاع من السياسات التالية:.....78

الماركسية وموقفها النقيض من الصهيونية:.....83

المشروع الوطني الفلسطيني:.....86

الأهداف النهائية للنضال الوطني الفلسطيني:.....87

المسألة اليهودية والحل الصهيوني:.....88

الملاحق 105

ملحق رقم (1): قضية نمو وتطور ولادة الفكرة الصهيونية 106

ملحق رقم (2): تأسيس المنظمات والحركات الصهيونية(العلمانية والدينية)..115

ملحق رقم (3): حول الصهيونية والتيارات التي تفرعت عنها 131

ملحق رقم (4): الصهيونية الدينية وتطوراتها.....139

ملحق رقم (5): صهينة الدين وتنامي النزعة اليمينية.....148
ملحق رقم (6): أبرز رموز التيار الديني والقومي الصهيوني الارهابي.....154
ملحق رقم (7): أبرز التنظيمات والحركات الصهيونية الإرهابية.....177
ملحق رقم (8): من فمك أدينك يا إسرائيل.. شواهد على عنصرية الكيان الصهيوني.....196
ملحق رقم (9): الامبريالية الصهيونية.....200
ملحق رقم (10) : خطة "إسرائيل" 2028.....204
ملحق رقم (11): مستقبل "إسرائيل" في الدراسات المستقبلية الصهيونية...206
ملحق رقم (12):مستقبل المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة1948. 210.
ملحق رقم (13): باختصار عن الدولة الواحدة.....214
إصدارات المؤلف.....225

تمهيد :

في كتابه "موجز التاريخ" يقول المؤرخ البريطاني "ج. هـ. ويلز" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا، ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم" .

يؤكد على ذلك المسار التاريخي لأصحاب الديانة اليهودية منذ أن طردهم "هادريان" من فلسطين عام 136م حتى نهاية القرن الثامن عشر –حوالي 1750 عام– لم يعرف التاريخ أية دلائل أو مؤشرات جدية لحركة أو تجمع سياسي يهودي يسعى إلى إقامة دولة "إسرائيل"[1]، واستمر هذا الوضع حتى عقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 .

في هذا الجانب ، أشير الى ان عدد اليهود كان في عام 1922 نحو 83 ألف نسمة، أي أنهم شكلوا 11% فقط من سكان فلسطين، كما لم يتجاوز عددهم في سنة 1947 عشية قرار التقسيم 650 ألف نسمة، أي

---

[1] إسرائيل: تنسب تسمية "إسرائيل" إلى (حسب الأسطورة الصهيونية) يعقوب ابن اسحق؛ حيث ترد في التوراة قصة مفادها أنه خاض عراكاً ضد رجل حتى مطلع الفجر، عند جدول صغير في منطقة الأردن يدعى "يبوق"، ولما رأى الرجل أنه لا يقدر عليه، طلب منه أن يطلقه، فقال له يعقوب لا أطلقك حتى تباركني، فباركه وقال له "لن يدعى اسمك يعقوب من بعد، بل إسرائيل، لأنك صارعت الله والناس، وغلبت (سفر التكوين 23:20 وما بعدها). ولفظة إسرائيل مكونة من كلمتين ساميتين قديمتين هما: "إسر" بمعنى غلب، و"إيل" أي الآلـه أو الله، وقد أصبحت هذه التسمية مصدر فخر صهيوني من "الناحية القومية" "لبني إسرائيل"، وأصبحوا ينسبون أنفسهم لها فيقولون: "بيت إسرائيل" أو "آل إسرائيل" أو "بني إسرائيل"، كثيراً ما يختصرون التعبير فيقولون "إسرائيل" فقط كما في مأثور التلمود والاسم العبري لفلسطين، وهو "إيرتس يسرائيل" أي "أرض إسرائيل". (مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا)

ما يعادل ثلث سكان فلسطين آنذاك، على الرغم من النشاط الصهيوني والدور البريطاني في تسهيل هجرة اليهود لإنشاء "الوطن القومي" تحقيقاً لمصالح بريطانيا الاقتصادية، وتنفيذاً لوعد بلفور الذي لم يكن أبداً مجرد تعبير عن تعاطف الاستعمار البريطاني مع فكرة الوطن القومي اليهودي، وإنما تجسيد للمصالح الرأسمالية الاستعمارية .

وهنا أود التأكيد على أن المشروع الصهيوني لم يكن من الممكن أن يتحول من مجرد حلم يراود هرتسل إلى مشروع عمل وبرنامج سياسي لولا تدخل الاستعمار البريطاني، دون أن نتجاوز الدور الذاتي لليهود الصهاينة العلمانيين خصوصاً عبر نشاطهم الفعال لتنفيذ مشروع الكيان الصهيوني، في مقابل تقاعس القيادة الإقطاعية الفلسطينية التي تقاعست وعجزت عن توفير المقومات المطلوبة –ضمن الحد الأدنى– لمجابهة عملية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، إلى جانب خيانة معظم بلدان النظام العربي آنذاك عموماً، ونظام الملك عبدالله الأردني خصوصاً .

إننا ندرك أن اغتصاب فلسطين لم يكن فعلاً احتلالياً نمطياً، بل إن جوهره يتمثل في كونه استعماراً استيطانياً [1]، إجلائياً وإحلالياً يؤكد على

[1] برز في السنوات الأخيرة في حقل الأكاديميا استخدامٌ متزايدٌ لنموذجٍ إرشاديّ تفسيري جديدٍ (أو متجدد) بهدف فهم ودراسة حالات الاستعمار الاستيطانيّ في دول مثل أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وهو ما يُسمّى نموذج منطق الإبادة، والذي طوّره بشكلٍ أساسيّ المؤرخ الأسترالي الأبيض باتريك وولف Patrick Wolfe. يقول هذا النموذج باختصار ما يلي: الأرض أولًا والأرض أخيرًا. فالمستعمر المستوطن جاء ليبقى. الاستعمار الاستيطانيّ لا ينتهي في الزمان أو المكان، فهو استعمارٌ لا رجعةَ عنه، لا يمكنُهُ التراجعُ ولا تغييرُ طبيعتهِ التوسعيّة، لأنه قائمٌ على منطق الإبادة لأهل البلاد، وبعد أن تتم الإبادة يتم السطو على هوية أهل البلاد واستدخالها في هوية المستوطن الجديدة، ما يعني أن الاستعمار الاستيطاني لا يزول إلا بالقوة المطلوبة القادرة على توفير عوامل هزيمته وإزالة وجوده بالكامل.

ذلك مسيرة نضال شعبنا منذ بداية القرن الماضي، واستشهاد الآلاف من أبناء شعبنا دفاعاً عن أرضهم، وتهجير وطرد حوالي مليون فلسطيني ومصادرة بيوتهم ومزارعهم ومصانعهم وأراضيهم .

ومنذ إقامة دولة الكيان الصهيوني إلى يومنا هذا وهي مستمرة في سياستها العنصرية العدوانية الاستيطانية، عبر مصادرة الأراضي وإخراج العائلات من منازلها وإحلال المستوطنين الصهاينة محلهم.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن العنصرية الصهيونية تاريخياً بدأت عبر ممارساتها المتوحشة مع ما يسمى بالتيار العلماني اليهودي الصهيوني بمشاركة رموزه من تلاميذ هرتزل، أمثال وايزمن وبن جوريون وجابوتنسكي ومناحيم بيجن وصولاً إلى شامير وشارون ونتنياهو وليبرلمان ولابيد، إذ أن هذا التيار العلماني الصهيوني، يشكل –من وجهة نظري – ميراثاً اقتدت به وتعلمت منه مجمل التيارات الصهيونية الدينية المتطرفة التي برزت في المرحلة الراهنة، بحيث لا يمكننا التفريق بين بشاعة الممارسة الإجرامية للعلمانيين الصهاينة قبل عام 1948 وبعدها، وبين المجرمين الجدد في التيارات الدينية الصهيونية المتطرفة، وبالتالي فإن العنصرية الصهيونية هي بحق – كما يقول عالم الاجتماع البروفيسور اليهودي الأمريكي نورمان فينكلشتاين[1]، وهو من أبرز

[1] " إسرائيل فينكلشتاين" اكد في تقرير نشرته مجلة جيروساليم ريبورت الإسرائيلية– 5–8–2011–"أن علماء الآثار اليهود لم يعثروا على شواهد تاريخية أو أثرية تدعم بعض القصص الواردة في التوراة بما في ذلك قصص الخروج والتيه في سيناء وانتصار يوشع بين نون على كنعان"، وأكثر من ذلك حيث يشكك في قصة داوود الشخصية التوراتية الأكثر ارتباطاً بالقدس حسب معتقدات اليهود"، موضحا"أنه لا يوجد أساس أو شاهد اثبات تاريخي على وجود هذا الملك المحارب الذي اتخذ القدس عاصمة له والذي سيأتي احد من صلبه

المناهضين للحركة الصهيونية– "إن الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في أعماق العقل الباطن الإسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها

للإشراف على بناء الهيكل الثالث"، مؤكداً "أن شخصية داوود كزعيم يحظى بتكريم كبير لأنه وحد مملكتي يهودا وإسرائيل هو مجرد وهم وخيال لم يكن لها وجود حقيقي". (للأسف كافة المسلمين يعتبرون داود نبياً رغم سيرته الاجرامية البشعة)، ويضيف فينكاشتاين "إن وجود باني الهيكل وهو سليمان ابن داوود مشكوك فيه أيضاً، حيث تقول التوراة أنه حكم امبراطورية تمتد من مصر حتى نهر الفرات رغم عدم وجود أي شاهد أثري على أن هذه المملكة المتحدة المترامية الأطراف قد وجدت بالفعل في يوم من الايام وإن كان لهذه الممالك وجود فعلي فقد كانت مجرد قبائل وكانت معاركها مجرد حروب قبلية صغيرة.

أما فيما يتعلق بهيكل سليمان فلايوجد أي شاهد أثري يدل على أنه كان موجوداً بالفعل". وكان فينكلشتاين ادلى بواحدة من اهم الشهادات الموثقة المتعلقة بالصراع المحتدم حول "هوية القدس ": اذ شكك في اسطورتي الملك داود وسليمان الحكيم موردا قراءة جديدة لهما على ضوء ابحاث علمية مفادها "ان داود كان ربما مجرد قاطع طريق وسليمان كان حاكما على القدس في زمن لم يكن عدد سكانها يتعدى بضعة آلاف، وقال لصحيفة معاريف العبرية ايضا:"آسف لا يوجد ادلة اثرية على هذه الحكاية الهامة و الجميلة"، اى حكاية خروج شعب اليهود العبيد من ارض مصر الى ارض الكنعانين". مضيفا:" انه خلال عشرات السنوات من البحث الاثري العلمي لم يتم اكتشاف اية براهين اثرية لحكاية الخروج من مصر، رغم حراثة سيناء كلها ودلتا النيل طولاً وعمقاً... ليس هناك اية براهين على ان الاسرائيليين القدامى مّروا من هنا ."مردفا:"ليست هناك ادلة على وجود تجمع سكاني عبري اياً كان استوطن فيه يعقوب وابناؤه او غيرهم من الاسرائيليين الاخرين في مصر نفسها في القرن الثالث عشر قبل الميلاد الذي يعتبر فترة حدوث المجريات المفترضة في الحكاية".

الاستعمار الاستيطاني، بموجب منطقه فإن المستعمر جاء ليبقى ويبني مشروعه في البلد الجديد، وعليه فإن هذا النوع من الاستيطان جاء ليتعمق، وليسيطر على البلد سيطرة كاملة، ويبدل معالمه وأسماءه وأرضه وسماءه. وضمن هذا المنطق، فإن السكان الأصليين يقفون حجر عثرة أمام مشروعه، وعليه فإنه يتبنّى سياسة تقوم على محو السكان الأصليين وإلغاء وجودهم، وإن كان ذلك بدرجات متنوعة، وبأساليب متعددة، وهناك دراسات متعددة تناولت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تناولت فلسطين كوحدة واحدة، وحللت المواطنة الإسرائيلية من هذا المنظور، يمكن الاشارة إلى مساهمات نديم روحانا ودراسات هنيدة غانم، والتي ركزت على طبيعة المحو والإنشاء في علاقة الصهيونية بالمجتمع الفلسطيني، ونادرة شلهوب– كيفوركيان التي ركزت، في المقابل، في دراساتها على أساليب العنف المباشر وغير المباشر الذي يمارسه الاستيطان الاستعماري، وخصوصاً على الأطفال والنساء، وكذلك على طريقة تحكمه في أسئلة الحياة والموت والجسد الفلسطيني. ومؤخراً نشر إسماعيل ناشف كتاباً يعرض فيه من منظور السيطرة الكولونيالية الطريقة التي سيطرت فيها إسرائيل على اللغة العربية في الحيز العام.بناء على ما سبق، يمكن القول إنه لا يمكن فهم الحركة الصهيونية باعتبارها حركة قومية أو مجرد حركة قومية، وإنما يجب النظر إليها في سياقها الكولونيالي الاستيطاني الهادف إلى تفتيت أواصر شعبنا الفلسطيني وتفكيك وحدته وصموده على أرض وطنه التاريخي.

إلا الدماء، فلا فرق لدى العنصري إن كانت الدماء المسفوكة لأطفال أو لنساء حوامل أو كبارا في السن".

وفي هذا السياق، أورد نص خطبة موشيه ديان المحموله بالعنصرية الدموية ،ألقاها في تأبين الجندي القتيل "روعي روتبرغ" [1]:

يوم 30 نيسان / ابريل عام 1956 قتل أحد الجنود الاسرائيليين، واسمه روعي روتبرغ، بالقرب من حدود قطاع غزة على أيدي فدائيين عرب. وفي جنازته حضر رئيس هيئة الاركان الاسرائيلي موشيه ديان شخصياً وألقى في الجموع كلمة مرتجلة، وفي خطبته تلك أظهر موشيه ديان حقيقة الصهاينة المتوحشين الذين لا يعرفون سوى لغة القوة والبطش والموت.

وقد اشتهرت خطبة ديان تلك في اوساط الاسرائيليين، وخصوصا الشبان منهم، وصاروا يرددونها ويتمثلون بها في كل حين، حتى أنها وصفت بأنها "صوت الجيل".

وفيما يلي النص الكامل لخطبة موشيه ديان[2]:

"يوم امس قُتل روعي! الصباحُ الهادئ في اليوم الربيعي أعمى عينيه عن رؤية مَن يتربصون به خلف ذلك الخندق. دعونا لا نوجه الاتهامات اليوم إلى القتلة! لماذا نشكو من كرههم الشديد لنا؟ منذ ثماني سنوات يقيمون في مخيمات

[1] حسام عبد الكريم- خطبة موشيه ديان في تأبين الجندي القتيل "روعي روتبرغ" -موقع أطلس– 13 فبراير2022
[2] المصدر السابق -حسام عبد الكريم-

لاجئين في غزة، ونحن أمام أعينهم نحوّل أراضيهم والقرى التي سكنوا فيها هم وأجدادهم إلى منازلَ ووطنٍ لنا.

علينا أن نطلب دم "روعي" ليس من العرب في غزة، بل من انفسنا! كيف فشلنا في أن نرى بأعيننا مصيرَنا، ومصيرَ جيلنا بكل قسوته ووحشيته؟ هل نسينا أن هذه المجموعة من الشبان الذين يعيشون في ناحال عوز، يحملون على أكتافهم عبء أبوابَ غزة الثقيلة، التي تتكدس وراءها مئات الآلاف من العيون والأيدي التي تتنظر ضعفنا حتى تمزقنا أشلاء، هل نسينا هذا؟! اننا نعلم أنه من أجل القضاء على أملهم في ابادتنا، يجب علينا، صباحاً ومساءً، أن نكون مسلحين ومستعدين.

نحن جيل المستوطنين، وبدون المدافع والخوذ الفولاذية لن يمكننا ان نزرع شجرة أو نبني منزلاً. لن تكون هناك حياة لأطفالنا إذا لم نحفر الملاجئ، وبدون البنادق و أسوار الأسلاك الشائكة لن يمكننا رصف الطرق أو حفر ابار المياه. الملايين من اليهود الذين تم إبادتهم لعدم وجود دولة لهم، يراقبوننا من رماد التاريخ الإسرائيلي، ويحثوننا على الاستيطان وبناء أرض لشعبنا.

وهناك من وراء تلك الخنادق على الحدود بحرٌ من الكراهية وأحلامُ الانتقام في انتظار اليوم الذي نتراخى فيه ونركن الى الهدوء!

دماء "روعي" تنادينا وتصرخ علينا من جسده المشوّه، دعونا لا نتوانى عن رؤية العداوة التي تفيض بها قلوب مئات الآف العرب الذين يسكنون حولنا وينتظرون اللحظة التي يمكنهم فيها سفك دمائنا. دعونا لا نغمض أعيننا لحظة كيلا تضعف ايدينا القابضة على السلاح. هذا هو قدر جيلنا. هذا هو خيارنا الوحيد: أن نكون مستعدين ومسلحين، وقويين وصلبين، لأنه إذا انزلق السيف من قبضة أيدينا فستنتهي حياتنا.

"روعي روتبرغ"، الشاب الأشقر النحيل، الذي غادر تل أبيب لبناء منزل على أبواب غزة ليكون جداراً لنا جميعاً! "روعي روتبرغ" الذي كان يسطع النور من قلبه فأبهر عينيه ولم يرَ بريق السكين المتربّصة! التوق إلى السلام أضعف سمعه فلم يسمع صوت الموت الكامن! أثقلت عليه بوابات غزة حتى أفنته! "[1].

[1] المصدر السابق - حسام عبد الكريم.

بالإضافة إلى خطبة "موشيه ديان" الغامرة بالحقد العدواني العنصري الصهيوني، أورد فيما يلي فقرات من كتاب "الاكاديمي اليساري اليهودي المناهض للصهيونية د. ايلان بابيه في كتابه "التطهير العرقي" حول بشاعة ممارسات الصهاينة العلمانيين ضد أبناء شعبنا: يقول إيلان بابيه، في 10 آذار / مارس 1948 ، وضعت مجموعة من أحد عشر رجلاً، مكونة من قادة صهيونيين قدامى وضابطين عسكريين شابين، اللمسات الأخيرة على خطة لتطهير فلسطين عرقياً، وفي مساء اليوم نفسه، أرسلت الأوامر إلى الوحدات على الأرض بالاستعداد للقيام بطرد منهجي للفلسطينيين في مناطق واسعة في البلد، وأرفقت الأوامر بوصف مفصل للأساليب الممكن استخدامها لطرد الناس بالقوة: إثارة رعب واسع النطاق، محاصرة وقصف قرى ومراكز سكانية، حرق منازل وأملاك وبضائع، طرد، هدم (بيوت، منشآت)، وأخيراً، زرع ألغام وسط الأنقاض لمنع السكان المطرودين من العودة إلى منازلهم، وتم تزويد كل وحدة بقائمة تتضمن أسماء القرى والأحياء المحددة كأهداف لها في الخطة الكبرى المرسومة، وكانت هذه الخطة، التي كان اسمها الرمزي الخطة دالت هي النسخة الرابعة والنهائية من خطط أقل جذرية وتفصيلاً عكست المصير الذي كان الصهيونيون يعدونه لفلسطين، وبالتالي لسكانها الأصليين"[1].

[1] غازي الصوراني – ملخص كتاب: التطهير العرقي – ايلان بابيه – الحوار المتمدن – بتاريخ 2008/6/5.

ويضيف بابيه قائلا :" فعندما أنشأت الحركة الصهيونية دولتها القومية لم تخض حرباً نجم عنها طرد "أجزاء" من السكان الفلسطينيين، بل بالعكس: كان الهدف الرئيسي للحركة تطهير فلسطين بأسرها تطهيراً عرقياً شاملاً، باعتبارها البلد الذي أرادت أن تقيم دولتها، ويستطرد ايلان بابيه بقوله : لقد وضعت هذا الكتاب بقناعة راسخة بأن التطهير العرقي الذي حدث في فلسطين يجب أن يتجذر في ذاكرتنا ووعينا بصفته جريمة ضد الإنسانية، ويجب أن يستثني من قائمة الجرائم "المزعومة" أن مرتكبيه هنا ليسوا مجهولين – أنهم مجموعة محددة من الأشخاص: أبطال حرب الاستقلال اليهودية، وأسماؤهم مألوفة جداً لدى معظم القراء، والقائمة تبدأ بزعيم الحركة الصهيونية غير المنازع في زعامته، دافيد بن – غوريون، الذي نوقشت الخطة في منزله الخاص وحبكت نهائياً الفصول الأولى والأخيرة في قصة التطهير العرقي، فقد وضع هؤلاء خطط التطهير العرقي وأشرفوا على تنفيذها إلى أن تم اقتلاع أكثر من 70% من السكان الأصليين من وطنهم، وقد اشتملت القائمة، أولاً وفي الصدارة، على أعلى الضباط رتبة في جيش الدولة اليهودية الذي سيتكون لاحقاً، كالقادة الأسطوريين يغال يادين وموشيه دايان ويغال ألون ويتسحاق ساديه، ويوجد مع هؤلاء العسكريين من يمكن أن نصفهم في أيامنا هذه بـ "المستشرقين"، إما لأنهم أتوا من دول عربية، وإما لأنهم كانوا علماء في حقل دراسات الشرق الأوسط، وساعد هؤلاء الضباط والخبراء قادة مناطق، مثل موشيه كالمان، الذي

طهر منطقة صفد، وموشيه كرمل، الذي اقتلع معظم سكان الجليل، ونشط يتسحاق رابين في كل من اللد والرملة، وفي منطقة القدس الكبرى، هناك شمعون أفيدان، الذي طهر الجنوب، والذي قال عنه، بعد أعوام، زميله رحبعام زئيفي، الذي حارب معه، "شمعون أفيدان، قائد لواء غفعاتي، طهر جبهته من عشرات المدن والقرى، وساعده في ذلك يتسحاق بونداك، الذي أخبر صحيفة "هآرتس" في سنة 2004: "كان هناك مئتا قرية وجميعها أزيلت من الوجود، كان لا بد من تدميرها، وإلا لكان بقي لدينا هنا عرب مثلما هي الحال في الجليل، ولكان بقي لدينا مليون فلسطيني آخر[1].

يضيف إيلان بابيه في حديثه عن مخطط الطرد وتصفية الفلسطينيين فيقول: تم وضع الخطة (د) (دالت) في 1948/3/10 وكانت هذه هي الخطة التي حسمت مصير الفلسطينيين القاطنين داخل الأراضي التي أراد القادة الصهيونيون الاستيلاء عليها لإقامة الدولة اليهودية العتيدة، وبغض النظر عما إذا كان من الممكن أن يتخذ هؤلاء الفلسطينيون قراراً بالتعامل مع الدولة اليهودية أو مقاومتها، فإن الخطة دالت قضت بطردهم من وطنهم بشكل منهجي وكلي"[2].

ففي 10 آذار / مارس 1948، "تم تبني خطة دالت، وكان الهدف الأول المراكز الحضرية في فلسطين، التي اكتمل احتلالها جميعاً مع

[1] المصدر السابق – غازي الصوراني .

[2] المصدر السابق – غازي الصوراني .

حلول نهاية نيسان / ابريل، وقد جرى في هذه المرحلة اقتلاع نحو 250.000 فلسطيني في أماكن سكنهم، ورافق ذلك مجازر عديدة، – كما يقول ايلان بابيه– أبرزها مجزرة دير ياسين، ونتيجة هذه التطورات اتخذت جامعة الدول العربية، في اليوم الأخير من نيسان / ابريل، قراراً بالتدخل عسكرياً، لكن ليس قبل انتهاء الانتداب البريطاني.

كثيرون في الدول العربية المحيطة بفلسطين تظاهروا ضد تقاعس حكوماتهم عن العمل، وآلاف من الشبان كانوا راغبين في التضحية بحياتهم من أجل الفلسطينيين، لكن الشخص الغريب في هذه التركيبة –يقول بابيه– كان ملك الأردن عبد الله، الذي استخدم الوضع الجديد لتكثيف مفاوضاته مع الوكالة اليهودية من أجل اتفاق مشترك بشأن فلسطين ما بعد الانتداب، وتكشف مذكرات فوزي القاوقجي عن الإحباط المتنامي لدى ضباط جيش الإنقاذ من عدم استعداد وحدات الفيلق العربي، المرابطة في فلسطين للتعاون مع قواته، في أثناء العمليات اليهودية ما بين كانون الثاني / يناير وأيار/ مايو 1948، عندما طرد ما يقارب 250.000 فلسطيني من بيوتهم، لم يحرك الفيلق العربي ساكناً.

كان الفيلق العربي، أي الجيش الأردني، –يؤكد ايلان بابيه– أفضل الجيوش تدريباً في العالم العربي، وكان يعادل القوات اليهودية، بل حتى كان يتفوق عليها في بعض المناطق، لكن نشاطه اقتصر، بناء على أوامر من الملك عبد الله ورئيس هيئة أركانه البريطاني، جون غلوب

باشا، على المناطق التي اعتبرها الأردنيون لهم: القدس الشرقية، والمنطقة المعروفة حالياً باسم الضفة الغربية.

فيما يتعلق بالقيادة الفلسطينية، فإن ما بقي منها كان مجرد شظايا وفي حالة فوضى كاملة، بعض أعضائها رحل بسرعة على أمل أن يكون رحيله مؤقتاً، لكن هذا الأمل خاب، عدد قليل جداً منهم رغب في البقاء ومواجهة العدوان اليهودي.

على أي حال ، استمر شعبنا الفلسطيني في مقاومته للمحتلين الصهاينة منذ ما بعد النكبة، والتطهير العرقي، إلى يومنا هذا، وصمد رغم كل المؤامرات التي تعرض لها عبر مخططات الصهاينة والامبرياليين الامريكان والرجعية العربية، الذين حاولوا تهجير شعبنا توطينه في بلدان الشتات، لكن صموده كان تحدياً عظيماً حيث يبلغ عدد أبناء شعبنا الفلسطيني اليوم في الأرض المحتلة 48 والضفة وقطاع غزة وبداية عام 2023 سبعة ملايين ومائة ألف نسمة موزعين على الضفة الغربية بواقع ثلاثة ملايين ومائتي ألف نسمة، وقطاع غزة بواقع مليونان ومائتي ألف نسمة، والأرض المحتلة 1948 بواقع مليون وسبعمائة ألف، وذلك حسب تقرير الإحصاء المرزي الفلسطيني الصادر بتاريخ 29/ ديسمبر/ 2022، وهنا بالضبط، تتجلى تطلعات شعبنا من أجل استعادة وحدته الوطنية، ومواصلة نضاله التحرري والديمقراطي من أجل عودته وتقرير مصيره.

أشير هنا إلى أنني على قناعة تامة – بالمعنى الموضوعي – بأن الصهيونية وعاء للعلمانية والديمقراطية لليهود في إسرائيل، وذلك انطلاقاً من أن "الدولة" يهودية في الجوهر ديمقراطية تعددية في الشكل والمظهر، ولكن، يبدو أنه في المرحلة الحالية، بعد الانتخابات الأخيرة نوفمبر 2022، باتت الدولة الصهيونية وعاءً للعلمانية والدين معاً، وباتت تجسيداً عنصرياً وعدوانياً **لإرهاب الدولة**[1] في إطار الجمع بين القومية الصهيونية والدين التوراتي، لكن لابد من التذكير بأننا مهما تحدثنا عن عنصرية المتدينين وجرائمهم الوحشية العنصرية ضد شعبنا، فإن جرائم العلمانيين أكثر توحشاً وعنصريةً ، بقيادة بن جوريون وقيادة حزب العمل، ومذابحهم في يافا وحيفا ودير ياسين والطنطورة وكفر قاسم وعشرات المذابح الأخرى الموثقة قبل وبعد نكبة 1948، وخاصة في غزة وخانيونس وبورسعيد أثناء

[1] «إرهاب الدولة» هو السمة المميزة للكيان الصهيوني، وقد برع فيه زعماء هذا الكيان بما لهم من خبرة «جيدة» في هذا المجال؛ فمنهم من كانوا زعماء عصابات ثم أصبحوا رؤساء وزارات كابن غوريون وجلدا مائير وإسحاق شامير ورابين ومناحيم بيغين وايهود باراك وأرئيل شارون وبينيت ولابيد... وبجانب «الإرهاب الرسمي» نشأ ما يمكن أن نطلق عليه: «الإرهاب شبه الرسمي»؛ وهي الظاهرة التي برزت في أعقاب حرب يونيو 1967م والاحتلال الصهيوني لمزيد من الأراضي العربية، وإعلان المدينة المقدسة بكاملها (عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل). تبلورت وتنامت هذه الظاهرة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي متمثلة في تنظيمات صهيونية عنصرية إرهابية ترفع شعار «أرض إسرائيل الكاملة» وتدعو إلى طرد العرب من فلسطين المحتلة والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم وضم الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان إلى ما يسمى «الحدود التوراتية» التي يروِّج لها الآن بدعم من بعض الأنظمة العربية، خاصة في عهد الرئيس السابق للولايات المتحدة "ترامب" في ما عرف بـ «صفقة القرن». (عرفه عبده علي – يد تمسك التوراة ويد تمسك السلاح... الإرهاب الصهيوني «قبضة مطوية في درع داود » – مجلة البيان – العدد 394.)

العدوان الثلاثي عام 1956، إلى جانب الدور الرئيسي للقيادة العلمانية الصهيونية في حرب عام 1967 والاعتداءات الاجرامية البشعة ضد قواعد الفدائيين في الضفة وغزة كما في الأردن ولبنان وسوريا وتونس.

إلى جانب ذلك، فإن كل هذه الجرائم التي مارسها العلمانيين الصهاينة ، لا تمحو أبداً من أذهان أبناء شعبنا، جرائم هذا العدو الصهيوني العلماني في هدم ومحو أسماء أكثر من 400 قرية ومدينة فلسطينية، أقاموا بدلاً منها مستعمرات صهيونية داخل الأراضي المحتلة 48 وداخل أراضي الضفة الغربية، حيث أعطيت تلك المستعمرات أسماء يهودية توراتية / صهيونية، وقام المحتل الصهيوني بتغيير مصطلح "المناطق المدارة" على الضفة الغربية ليصبح اليوم "يهودا والسامرة"[1]، وذلك في سياق أوهام العدو

[1] إن المرتكزات التي كانت سابقاً حكراً على اليمين العلماني، تحولت اليوم مع الصهيونية الدينية إلى جزء من الإجماع العام، وهو على النحو التالي: (1) يتطبق "يشع هنا" (يهودا والسامرة هنا) بدلاً من المناطق المدارة، هذا الشعار اليميني الذي أُطلق خلال أوسلو تحول اليوم إلى إجماع من خلال اعتبار الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة والجولان المحتل جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل المستقبلية. (2) مسألة ضم المستعمرات للسيادة الإسرائيلية باتفاق أو من دون اتفاق ليست نقطة خلاف مبدئي، بل اتفاق كامل على رفض اخلاء أي مستوطنة أو إزالة أي مستوطنة. (3)" إسرائيل" هي الدولة القومية للشعب اليهودي. (4) اختفى الاحتلال من البرامج الحزبية، والحديث يدور فقط حول تسويات حدود تتوسع وتضيق وفقاً لما يُطرح من تسويات وفق الشروط الصهيونية... شعار "يشاع هنا"، ويعني "يهودا والسامرة هنا"، هو شعار أطلقه المستوطنون المعارضون لاتفاق أوسلو ولأي انسحاب من الأراضي المحتلة، وكان يعني أن حكم أرض إسرائيل المُرادة هو كحكم إسرائيل ككيان سياسي. ويشاع هي أول حروف عبرية من "يهودا شومرون وعزا"، أي يهودا والسامرة وغزة، وهي المسميات التوراتية للضفة الغربية وغزة. (هنيدة غانم – أي أفق سياسي وأي سلام بعد الانتخابات الإسرائيلية الكنيست 19؟ – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 121 – شتاء 2020).

الصهيوني وممارساته الهادفة إلى إزالة شعبنا الفلسطيني كوجود تاريخي وديمغرافي سكاني / بشري ومعنوي من أرض وطنه فلسطين.

إن ما يؤكد على حقيقة أوهام العدو الصهيوني ، تلك التضحيات المتصلة في مسيرة نضال شعبنا الفلسطيني طوال ما يقرب من 100 عام مضت ، وها هو شعبنا اليوم –عبر كوادره الثورية الشابة– يقدم أروع صور المقاومة والتضحية ضد العدو رافضاً وجوده الاحتلالي ووجوده ككيان استعماري استيطاني غاصب، وهذا الموقف الثوري جاء انعكاساً لممارسات قوات الاحتلال والمستوطنين التي أدت إلى تعزيز دافعية التحدي لدى أبناء شعبنا الفلسطيني وترسيخ قناعتهم بضرورة النضال المسلح ضد العدو، وتغيير قواعد الاشتباك، وترسيخ مفهوم "الاحتلال المكلف"، ومن هنا ظهرت المجموعات المسلحة –بصور ومبادرات عفوية أو تنظيمية – التي تصدت مؤخراً لاقتحامات قوات الاحتلال للمدن الفلسطينية في جنين وطولكم ونابلس، وستظل هذه المجموعات، على الرغم من الضربات التي تعرضت لها، واستشهاد العديد من عناصرها، تشكل نموذجا يحتذى و"إرثا قتالياً" ومثلاً أعلى للشباب في فلسطين والشتات الاقتداء بها.

لقد حرصت أن أقدم في هذه الدراسة عدداً من العناوين ذات الطابع التاريخي المرتبط بجذور الصهيونية وارتباطاً بالتوسع الرأسمالي الاستعماري، ومن ثم نشأة الصهيونية وتبلور حراكها ومخططاتها

مشاريعها منذ نمو وتطور ولادة الحركة الصهيونية في إطار التطور الرأسمالي الأوروبي الاستعماري.

كما حرصت على إعداد دراسات مكثفة تتناول صعود الصهيونية الدينية "والقومية" الرجعية وأبرز المنظمات الصهيونية، وأهم رموز التيار القومي والديني الصهيوني اليميني المتطرف، ضمن الملاحق المرفقة لمن يرغب في المزيد من الاطلاع على الحركة الصهيونية.

مجابهة الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني:

في هذا الجانب أشير إلى المحاولات الدؤوبة للعدو الصهيوني التي تتبنى منطق تهجير وتفتيت أو إبادة الوجود الديمغرافي لشعبنا الفلسطيني، بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك انطلاقا من أن الوجود الصهيوني في بلادنا هو في جوهره وحقيقته تجسيد لمفهوم ومنظور الاستعمار الاستيطاني الذي يتبنى منطق الإحلال والإبادة، ما يعني أن دولة العدو الصهيوني تتماهى تماماً مع ممارسات الاستعمار الاستيطاني الأمريكي والأسترالي في إبادتهم للسكان الأصليين وإن اختلفت بعض الأساليب، خاصة فيما يتعلق بإقرار الولايات المتحدة وأستراليا –منتصف القرن العشرين– التزامهم بالديمقراطية وتطبيق مفهوم المواطنة للجميع دون تمييز، مقابل دولة العدو الصهيوني التي رفضت منذ تأسيسها – إلى يومنا هذا– تطبيق مفهوم المواطنة على جميع مواطنيها، وحرصت على مواصلة عنصريتها وتطبيق الديمقراطية فقط بصورة كاملة لليهود فقط.

وهنا لا بد لي من إعادة توثيق التعريف الموضوعي لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي يستند إلى مصادره الأرض تحت شعار "الأرض أولاً والأرض أخيراً" دون اي تفكير بالمغادرة أو الرحيل، فالمستعمر الصهيوني المستوطن يعلن بوقاحة عنصرية أنه جاء ليبقى، رغم إدراكه أن الصراع بيننا وبينه صراعٌ وجودي .

وفي هذا السياق، أشير إلى أننا لا نحتاج إلى كثير من العناء، كي نلاحظ النغمة العنصرية الاستعلائية الكولونيالية التي يتسم بها كثير من كتابات الصهيونيين الأوائل، خاصة كتاب هيرتسل "البلاد القديمة الجديدة " المملوء بالتعابير التي تشير إلى "بدائية السكان الأصليين وهمجيتهم في مقابل تفوق الأوروبيين وحضارتهم".

أمّا في " كتابه "دولة لليهود" (1894)، فإنه يتبنّى بوضوح نبرة وخطاب أوروبا القرن التاسع عشر الكولونيالية، والتي تُقَسِّم العالم إلى أمم متحضرة وإلى أمم بربرية، ويضع هرتسل المشروع الصهيوني بوضوح كجزء من المشروع الأوروبي الحضاري الكولونيالي، ويكتب: "بالنسبة إلى أوروبا، سنمثل جزءاً من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية، وسنبقى كدولة مستقلة متحالفين مع أوروبا التي ستضمن في المقابل وجودنا".

هنا لابد من التأكيد على أن تقصي جذور الصهيونية في أوروبا نفسها، تكشف لنا بوضوح، وجود صهيونية غير يهودية متأصلة

في التراث الأوروبي الرأسمالي، وهي سابقة للصهيونية اليهودية من ناحية نشوئها، حيث نلاحظ أن ثمة صهيونية أوروبية أخذت معالمها تتضح بعد نشوء المسألة الشرقية وصعود نجم حاكم مصر محمد علي واحتلال جيشه بقيادة إبنه ابراهيم لسوريا 1820 – 1840، الأمر الذي شكل تهديداً لقدرة أوروبا الاستعمارية على التوغل في الإمبراطورية العثمانية.

لذا نشأت الحاجة لدى الدول الاستعمارية الأوروبية، وخصوصاً فرنسا وبريطانيا، إلى إيجاد موطئ قدم ثابت في فلسطين باعتبارها رأس حربة في المنطقة، والتقت هذه الحاجة الاستعمارية مع إمكان توظيف أسطورة إحياء دولة يهودية في فلسطين، عبر نابليون أولاً بداية القرن التاسع عشر وبلفور ثانياً.

وبهذا المعنى يمكن القول أن "الكولونيالية الاستعمارية البريطانية والفرنسية، كانت صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية". وهناك كثير من الأدبيات التي تقرأ نشوء الحركة الصهيونية في الأساس كاستمرار للمشروع الاستعماري من وجهة نظر المصالح الاقتصادية التي يخدمها المشروع، وتظهر فيه الصهيونية أيضاً أداة في أيدي القوى الاستعمارية الكبرى"[1].

وبالتالي، فان هذا الاستعمار الاستيطاني لا ينتهي في الزمان أو المكان، فهو استعمار لا رجعة عنه، لا يمكنه ولا يريد التراجع ولا تغيير

[1] رائف زريق – إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – 2020/6/18

طبيعته التوسعية، ويحرص بقوة الاستبداد والإرهاب والقوانين العنصرية على عدم استخدام أهل البلاد الأصليين لهويتهم في معاملاتهم الرسمية، كما هو الحال مع أبناء شعبنا في الارض المحتلة 1948 واستخدام صفة "العرب" بدلاً من الفلسطينيين، وتفكيك هويتهم إلى هويات درزية وبدوية وطائفية، في محاولة يائسة لا مستقبل لها، تسعى إلى "تثبيت" ما يسمى بهوية "الشعب اليهودي"، التي تفتقر بصورة مطلقة لكافة العوامل أو العناصر التاريخية والمجتمعية المكونة لأي أمة من الأمم أو لأي شعب من الشعوب، وبالتالي فانني على قناعة تامة بأن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، ولا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية والعربية الرجعية، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية، وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة لاستحالة الحديث عن "أمة إسلامية أو أمة مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمعاً عسكرياً استعمارياً اغتصابياً استيطانياً ، يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن

الآخر، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة توراتية تحت عنوان "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم، إذ أنه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وعملاؤها في الأنظمة العربية منذ ما قبل نكبة 1948 إلى يومنا هذا.

هنا بالضبط، أؤكد بكل ثقة، على أن نجاح الاستعمار الاستيطاني في أمريكا وأستراليا في إبادة أهل البلاد الأصليين، يستحيل تكراره في فلسطين، مهما تبدى من استفحال ضخامة قوة العدو الصهيوني بكل أبعادها (العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية)، ذلك إن شعبنا الفلسطيني امتلك هويته الوطنية ووجوده القومي المتميز في إطاره العربي السوري آنذاك، إلى جانب أن فلسطين ليست معزولة عن محيطها العربي القومي – مهما تبدى من مظاهر الهزيمة والتطبيع والانحطاط الرسمي الراهن –، في مقابل أن دولة الكيان الصهيوني معزولة موضوعيا عن محيطها، إلى جانب كونها قاعدة استعمارية/إمبريالية في بلادنا لا مستقبل لها إلا ضمن استمرار حالة الانحطاط العربي الرسمي والانقسام الفلسطيني الراهنة.

وفي كل الأحوال، فإن الصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي، صراع مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، تتجسد راهنا في خضوع واستسلام أنظمة الكمبرادور العربية للإمبريالية الأمريكية وحليفها الصهيوني من ناحية ، إلى جانب أوضاع الضعف والتفكك التي سادت على الصعيد الفلسطيني، سواء على صعيد ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف، أو استمرار الانقسام الكارثي الذي أدى إلى تفكيك الهوية وتفكيك المجتمع وتفكيك الوطنية الفلسطينية وتفكيك النظام السياسي، وكل هذه المظاهر أدت إلى ذلك التراجع الفلسطيني من خلال تراجع القوى الوطنية الفلسطينية بمختلف رؤاها وبرامجها، الأمر الذي يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية التقدمية وخروجها من أزماتها، شرط رئيسي صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي، من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين، ومن أجل مواصلة النضال ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية، القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة الكيان الصهيوني وإزالته من بلادنا.

وهذا يعني بوضوح، أن المهمة العاجلة أمام الحركات الوطنية عموما وحركات اليسار الماركسي خصوصا، في فلسطين وكافة بلدان الوطن العربي، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية،

الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وبالتالي فإن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

ولذلك لا بد أن نكرس في أوساط كافة القوى الوطنية التقدمية في مغرب ومشرق الوطن العربي، كل الجهود النظرية الوثائقية، ومجمل أشكال النضال الكفاحي والسياسي والاجتماعي والديمقراطي من منظور طبقي، من أجل تحقيق هذا الهدف، الذي بدون تحقيقه لا يمكن أن تحقق شعوب أمتنا العربية أي تطور سياسي أو اقتصادي أو تنموي او اجتماعي أو تكنولوجي أو عسكري من ناحية، ولا يمكن لها أيضاً أن تحقق أي مكانة أو دور في مواجهة تحديات الرأسمالية المعولمة وحليفها الصهيوني من ناحية ثانية.

في هذا السياق، من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، الكبير الذي حققته دولة العدو الصهيوني في

السنوات الأخيرة حتى صارت ضمن أهم 20 دولة رأسمالية متطورة، إذ استمرت في النمو والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه التي تصل إلى 44 ألف دولار، ونسبة الانفاق على البحث والتطوير العلمي التي وصلت إلى حوالي 5.5% من الناتج الإجمالي (أي ما يعادل 22 مليار دولار سنوياً)، علماً بان الناتج الإجمالي لعام 2021 بلغ حوالي 400 مليار دولار، ويتوقع صندوق النقد الدولي وصوله إلى 480 مليار دولار نهاية عام 2022.

ما تقدم يعني أن دولة العدو الصهيوني باتت اليوم، منخرطة على نحو فاعل في النظام الاقتصادي والامبريالي المعولم (30% من صادراتها إلى الولايات المتحدة، و 28% إلى الصين)، ما يعني أن هناك إمكانية توجه الحكومات الإسرائيلية اليمينية والقوى اليمينية المتشددة صوب المزيد من الصلف والغطرسة والعدوان والتنكر لحقوق شعبنا في ظل استمرار العولمة الأحادية الامريكية الراهنة، حيث يبدو أن التعددية القطبية –بالمعنى الفعال– لن تتحقق في الأعوام القليلة القادمة، إلى جانب استمرار ضعف الأمم المتحدة في ممارسة دورها المطلوب في حماية حق تقرير المصير للشعوب، وتزايد خضوع معظم الأنظمة العربية للشروط الأمريكية الصهيونية، ومن ثم ، لن يكون من السهل توفر إمكانيات حقيقية في المدى المنظور للضغط على دولة العدو الصهيوني لكي تستجيب لقرارات الشرعية الدولية بالنسبة لحقوق شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة.

في هذا السياق، أشير إلى أنه بالرغم من كل المآسي والخبرات المريرة المتراكمة منذ قيام الكيان والدولة الصهيونية، والدور النشط والفاعل الذي قامت به الرجعيات العربية منذ 1948 وحتى قبلها ابان ثورة 36 ، في شل مقاومة الشعب الفلسطيني وضرب ثورته، حتى بلغت في المرحلة الراهنة، قمة التسليم والخضوع عبر اعتراف العديد من البلدان بالكيان الصهيوني وتنكرها لحقوق شعبنا الفلسطيني التاريخية والشرعية في وطنه فلسطين، فلا مناص من تفعيل الحالة الثورية الفلسطينية لمزيد من المقاومة بكل اشكالها، خاصة وأن القوى اليمينية الرجعية الفلسطينية والعربية العميلة ، لازالت تزرع الأوهام حول فرص السلام المهدورة مع دولة العدو الصهيوني، رغم رفضها المطلق الاعتراف بأي حق من الحقوق الدولية المشروعة لشعبنا ناهيكم عن الاعتراف بحقوقه التاريخية، بل وصل الأمر بالمواقف العنصرية المتطرفة للتيارات الدينية الصهيونية رفضها الإقرار بأية حقوق سياسية لأبناء شعبنا في الأراضي المحتلة 1967 باعتبارها اراضٍ إسرائيلية لا يجوز التنازل عنها بل يجب العمل على مصادرتها وضمها – خاصة المنطقة (ج)– للكيان الصهيوني، حسب برامج التيارات الصهيونية الدينية المتطرفة عموماً ورموزها "بن

غفير" و "سموتريتش[1]" خصوصاً ، قبل وبعد فوزهما[2] في الانتخابات الأخيرة في نوفمبر 2022 ومشاركتها في حكومة "نتنياهو" التي تم الإعلان عنها في 22 / ديسمبر / 2022.

إن كل ما تقدم، يؤكد بوضوح على أن بعض مظاهر البلبلة والغموض بالنسبة للمشروع الوطني الفلسطيني، وقصور الرؤية المستقبلية، وبالأخص افتقاد الإستراتيجية الواضحة للصراع العربي

---

[1] جاءت خطة سموتريتش بناء على ما ألمح إليه لاحقا مبنية على هدى يهوشع بن نون وتعامله مع السكان المحليين بعد أن عبر نهر الأردن واحتل أرض كنعان تنفيذاً للإرادة الإلهية وتحقيقاً للوعد، وبحسب الأسطورة أرسل يهوشع بن نون لسكان البلاد ثلاث رسائل فيها ثلاثة خيارات أوضحها موسى بن ميمون (الرمبام): إذا لم يهرب سكان البلاد يجب أن تفرض عليهم قيود، أن يكونوا مهانين ومحتقرين وأن لا يرفعوا رأسا في إسرائيل. وإن عارضوا ذلك "لا نترك منهم نفسا".

بالطبع يستحيل أن تحقق الصهيونية الدينية مشروعها بضربة واحدة، ناهيك عن أن ذلك مرتبط بالدينامية الداخلية والدولة العميقة والمقاومة الفلسطينية والوحدة الوطنية، والعلاقات العربية والدولية، ولكن هذه هي وجهتها ورؤيتها الفكرية التي تدفع نحو تحققها. (هنيدة غانم – صعود أقصى اليمين الإسرائيلي – مدار – 2022/11/10.)

[2] يعكس فوز تحالف "الصهيونية الدينية" (بن غفير – سموتريتش) بـ14 مقعدا صيرورة تديين الصهيونية وانفلات شحنتها المسيانية من عقالها، ويحوصل صيرورة نمو بذور التطرف التي حملتها الصهيونية الأم برحمها عبر انبنائها على علمنة الدين في ظل تحولات السياق الذي تنشط فيه، حيث ظلت الأساطير الدينية والتوراتية على حالها وتغير الشرط السوسيولوجي والتاريخي وأصبحت نقطة النهاية التي تضعها الصهيونية الدينية متداخلة مع السيرورة الربانية الخلاصية وتمازجت فكرة الشعب المختار بفكرة الأمة القومية وبالفوقية اليهودية... وتعكس خطة بتسلئيل سموتريتش، زعيم "الصهيونية الدينية" – الحردلية– التي تحمل عنوان "خطة الحسم" المنظومة القيمية الموجهة للصهيونية الدينية التي تضفر السياسة بالأسطورة. سك سموتريتش خطته من سياسات يهوشع بن نون تجاه سكان البلاد بعد أن احتل البلاد ومن الخيارات التي وضعها أمامهم. تنطلق خطة سموتريتش من الاعتقاد بأنه لا يوجد بين النهر والبحر مكان إلا لدولة واحدة هي "دولة إسرائيل التي تستند شرعيتها على الحق الإلهي وعلى اتفاق شعوب العالم في لحظة تاريخية نادرة للمساعدة من أجل تحقيق الرؤيا وإعادة البلاد لشعب إسرائيل". وتضع أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات: أن يتركوا البلاد، أن يعيشوا في البلاد كرعايا ('גר תושב') ويكونون بحسب الشرائع اليهودية– بطبيعة الحال– أقل مكانة من اليهود، أو أن يقاوموا وحينها سيعرف الجيش ماذا عليه أن يفعل. (هنيدة غانم – صعود أقصى اليمين الإسرائيلي – مدار – 2022/11/10).

يقول بن غوريون: (إني أعتبر "يشوع" هو بطل التوراة، إنه لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان المرشد؛ لأنه توصل غلى توحيد قبائل إسرائيل)؛ بل لأنه هو الذي قتل الفلسطينيين وأبادهم. (د.نعمان السامرائي – اليهود وعبادة القوة والتحالف مع الأقوياء.)

الإسرائيلي على امتداد الوطن العربي، مرده إلى قصور أيضا في الرؤية التاريخية للجذور الاقتصادية/ الرأسمالية البعيدة لولادة وتطور الحركة الصهيونية في التاريخ الأوروبي الحديث، ووقوف الكم الغالب من المعالجات السياسية عند جذورها السياسية الأقرب منذ أواخر القرن التاسع عشر، وصدور كتاب هرتزل "دولة اليهود" عام 1894 في المرحلة الامبريالية، إلى جانب ضعف المتابعة الجدية –من كافة القوى الوطنية– لاستيعاب قرارات المؤتمر الصهيوني الأول 1897، وقرارات المؤتمرات الصهيونية اللاحقة إلى يومنا هذا، بكل تفاصيلها في شراء الأراضي وإقامة الجامعات والمؤسسات العسكرية، والتعاونيات والمصانع والتقدم التكنولوجي الهائل.. إلخ، المتواصلة منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا.

وبالتالي فإن المعالجة الواعية لهذه القضية بأبعادها الحقيقية، تتطلب ما هو أشمل بكثير من بعدها السياسي، فلا بد من تتبع المراحل التي مرت بها الحركة الصهيونية في تطورها وصعودها، ذلك التطور السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي والتكنولوجي والمجتمعي والثقافي، الذي تخلقت بداخله وتطورت ظاهرة الصهيونية بكل مسمياتها العلمانية أو القومية او الدينية وصولاً إلى مرحلتها العنصرية الدينية المتشددة اليوم، وذلك لكي نستوعب دروس وعبر تلك المراحل التطورية وأسباب تقاعس القيادات الفلسطينية وعجزها (قبل نكبة 1948) عن إقامة مشاريع اقتصادية أو صناعية أو جامعات أو تكنولوجيا كما هو

الحال لدى الحركة الصهيونية، وذلك بسبب تخلف تلك القيادة وطابعها الاقطاعي ومواقفها الطبقية النقيضة لمصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين الفقراء والعمال.

إن تحليلنا للظاهرة الصهيونية ونشاطها ودورها في اغتصاب وطننا، لابد أن ينطلق من أن "القضية الصهيونية لا تعالج الا على الاساس المادي التاريخي : قضية في إطار أعم وأشمل بكثير ، باعتبارها تياراً وحركة عرقية عنصرية تشكلت كفصيل ضمن التيارات والحركات الأوسع التي ضمت كل التيارات والحركات الشوفينية والعرقية ، وحركات الردة، والثورة المضادة، وامتدادتها الكولونيالية الاستيطانية، في مجرى حركة التاريخ الاوروبي الحديث ، في صعوده وهبوطه ، وفي التحولات الكبرى التي طرأت عليه، وعلى مواقع الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية والفكرية التي تصارعت ، وتبادلت النفوذ والسلطة والمراكز على مسرح هذا التاريخ، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي تتفاعل فيها الشراكة والتحالف الوثيق بين الإمبريالية وصنيعتها دولة الكيان الصهيوني في إطار قواها السياسية الصهيونية العلمانية والدينية المتطرفة.

"وبذلك تمتاز الصهيونية لا بكونها تبنّت مصطلحات دينية مثل شعب الله المختار أو أرض الميعاد وحوّلتها إلى أفكار قومية فحسب، بل بكونها قامت "بتبنّي المزج العضوي بين المقدس والقومي والمطلق والنسبي""، وليس مستغرباً في هذه الحال أن يرى البعض أن الصهيونية ما هي في الأساس إلاّ محاولة جديدة لتفسير الأسطورة الدينية اليهودية

وهي ليست عملية استبدال جذرية للأسطورة، فجلّ ما فعلته الصهيونية أنها أسبغت على الأسطورة الدينية مفاهيم قومية أوروبية.

وعلى الرغم من حدة القطع والصراع بين اليهودية كدين وبين المشروع القومي الصهيوني، فإنه لم يتم الفصل بين الأمة والدين، أو بين الدين والدولة، ففي الحالة الصهيونية، لم يكن الدين على هامش المشروع القومي، وإنما الصهيونية "استقت رموزها القومية وأفكارها ذاتها من التراث الديني، ثم أفرغت هذه الرموز والأفكار من محتواها الروحي والأخلاقي ونقلتها من مجالها الديني، حيث تجد شرعيتها الوحيدة، إلى المجال السياسي ".

نستخلص ممّا سبق، أن هناك علاقة معقدة بين اليهودية والصهيونية، فمن ناحية يمكن رؤية العلاقة أنها علاقة قطع وبتر مع الدين اليهودي وبالتالي تبدو الصهيونية أول وهلة حركة علمانية تماماً، ومن ناحية أُخرى يمكن وصف العلاقة بأنها علاقة استمرار (وإن يكن هناك تحول) بحيث يكون من المتعذر فصل السياسي عن الديني، والصهيونية عن اليهودية، والنسبي عن المطلق، والأرضي عن السماوي.

على أي حال، كان هذا المدخل ضرورياً لفهم حقيقتين أساسيتين في تركيب دولة العدو الإسرائيلي: علمانيتها، وإن كانت محدودة من جهة، وصبغتها الدينية اليهودية، وإن كانت محدودة أيضاً من جهة أُخرى"[1].

[1] رائف زريق – إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – 2020/6/18

هنا .. من المهم الاشارة إلى أن العامل الديني ، التوراتي، لم يكن منطلقاً وحيداً لسياسات الحركة الصهيونية وقادتها الذين أدركوا منذ البدء أن الظاهرة الدينية ليست معياراً لقوة الدولة الحديثة، وفي هذا الصدد يمكن العودة إلى كتابات المفكرين والقادة الصهاينة الذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" "ليوبنسكر" "تيودور هرتزل" "وايزمن" "بن جوريون" ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس الدولة.

فقد كان هرتزل يردد "ان الدين لا يهمني، بل أن ما يهمني هو الأسطورة الجبارة للعودة، التوراة ضرورة للفقراء، وقد اعترف –كما يؤكد عبد الوهاب المسيري– بأنه فكر ملياً بتحويل اليهود بشكل جماعي إلى الكاثوليكية كحل لأوضاعهم في مجتمع مسيحي أوروبي ينبذهم " ما يؤكد على كذب أسطورة "أرض الميعاد وهيكل سليمان" .

بالطبع كارل ماركس كان له رأي آخر ، حيث دعا إلى إدماج اليهود في أوطانهم ، لكنه رأى أن دين اليهود هو التجارة وأن إله اليهود هو المال.. وإذا كنا نتطلع إلى تحرير الإنسانية يجب تحريرها من التجارة والمال، أي تحريرها من اليهودية وتحرير اليهودي من يهوديته".

لكن مصالح بريطانيا وأوروبا والتوسع الرأسمالي إلى جانب ضعف وتخلف القوى السياسية والمجتمعية العربية، أفسح المجال واسعاً أمام المشروع الصهيوني الاستعماري –لإنشاء مؤسساته العلمية والصناعية والعسكرية– وولادة الكيان الصهيوني 1948 والنكبة .

ومع استمرار الضعف والتراجع العربي والفلسطيني، ظهر مجدداً شعار "الدولة اليهودية" عبر خطاب شارون في العقبة 2003/6/4 الذي طالب فيه بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وأيده في ذلك الرئيس الأمريكي بوش بقوله "ان أمريكا ملتزمة بقوة أمن "إسرائيل" كدولة يهودية مفعمة بالحيوية"، وهكذا أصبحت يهودية "إسرائيل" مسألة دولية منذ ذلك التاريخ، وصولاً إلى ظهور مصطلح " "الصهيونية الدينية" المتطرفة، باعتبارها الاسم الجديد الذي تبناه حزب "الاتحاد الوطني- تكوما" قبل أعوام قليلة، وعلى أعتاب انتخابات الكنيست الـ 24 التي جرت في آذار 2021 تم اختيار "الصهيونية الدينية" اسماً للقائمة التي تضم ثلاثة أحزاب من التيار الديني- القومي هي: حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وحزب "عوتسما يهوديت" ("قوة يهودية") برئاسة إيتمار بن غفير (من أتباع الحاخام مئير كهانا، زعيم حركة "كاخ" المحظورة)، وحزب "نوعام" برئاسة آفي ماعوز.

إلا أن أكثر ما تجدر الإشارة إليه، هو أن الاتجاه السياسي الذي يوجه هذا المعسكر السياسي الأيديولوجي الديني، يضعه حاخامو المستوطنات وفي مقدمتهم دوف ليئور وشلومو أفنير. فهؤلاء الحاخامون هم من يحددون السياسة الحقيقية ويؤثّرون في الجمهور اليهودي من وراء الكواليس، وأحياناً بشكل علني، ومواقفهم السياسية واضحة ومنهجية وحاسمة .كما أن هؤلاء الحاخامين غير منغلقين أمام

ما يحدث في العالم، لكنهم يؤمنون بنظرية المراحل، وبحسب الوعد الإلهي فإن "أرض إسرائيل" جميعها تابعة إلى "شعب إسرائيل" وحده"[1].

في هذا الجانب، يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل أساسية بعد هزيمة حزيران 1967 أدت بالذات إلى بروز أقصى اليمين الجديد[2]:

المرحلة الأولى: مرحلة أوسلو– التسوية والتي استمرت حتى فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية، فيما تعمق الصراع حول كيفية مواجهة مشاريع التسوية والانسحاب، المترتبة على أوسلو، بين اليمين العقائدي والبراغماتي، والتي وصلت ذروتها باغتيال إسحق رابين، وانتهت بإعلان حكومة ايهود باراك بأنه لا يوجد شريك فلسطيني ما شكل لحظة اعتراف أن لا طريق سوى طريق اليمين.

المرحلة الثانية: هي مرحلة انشقاق اليمين في إثر خطة الانفصال في 2005، ما بين يمين براغماتي يخضع الأيديولوجي للأمني، وينظم الاستيطان وفق متطلبات أمنية ونفعية وليس فقط عقائدية، ويمثله حزب كديما، وأقصى يمين عقائدي يتمترس في الأيديولوجي ، ويرفض أي مساومة وانسحاب من أرض

[1] أنطوان شلحت – حول أبرز أسباب تحوّل تحالف الصهيونية الدينية إلى القوة الثالثة– مدار – 2022/12/5

[2] هنيدة غانم – صعود أقصى اليمين الإسرائيلي – مدار – 2022/11/10.

مسيطر عليها ويمثله متمردو الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو واليمين الاستيطاني الديني.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة نجاح أقصى اليمين في الوصول إلى سدة الحكم في 2009 ، وفيها بدأت عملية منظمة لوضع الأساس لحسم الصراع على أساس ضم ما يمكن ضمه من أرض إسرائيل وترسيخ الفوقية القومية اليهودية.

تتميز المرحلة الثالثة بتحول الليكود إلى حزب شعبوي، وبتطور طقوس الولاء والطاعة حول بنيامين نتنياهو، كما ينعكس في صعود قوة الصهيونية الدينية الاستيطانية وتحولها نحو مزيد من التطرف بعد هيمنة تيار الحردلية بزعامة بتسلئيل سموتريتش، هذا التيار يدمج بين التزمت الحريدي الديني والتطرف القومي الاستيطاني، وبتحول الحريدية التي كانت إجمالا خارج المشروع الصهيوني إلى تيار يميني – قومي، وبعودة الكهانية إلى قلب المشهد السياسي من خلال حزب "عوتسما يهوديت" بزعامة إيتمار بن غفير، في إطار التحالف بين "بن غفير" و "سموتريتش" في حكومة نتنياهو التي تشكلت في أواخر ديسمبر 2022.

ويتوازى هذا الصعود لحركات التطرف الديني الصهيوني مع ظهور عشرات الجمعيات اليمينية والاستيطانية الجديدة التي تعمل على وضع السياسات ومتابعة تطبيقها.

إن عملية صعود أقصى اليمين بتياراته وتنويعاته المختلفة تتميز بصيرورتين أساسيتين مترابطتين هما: أولا، تطبيع التطرف والفاشية، وثانيا، يمننة (من يمين) المجتمع الإسرائيلي، ويحوصل في هذ الإطار تبييض بن غفير وخطابه وسلوكه عملية تطبيع التطرف، فيما يعكس التوافق الإسرائيلي حول المشاريع الاستيطانية عملية يمننة المجتمع والحقل السياسي[1]".

مخطط الصهيونية الدينية المتطرفة:

في مراجعته لكتاب "الثورة الثالثة" لياير نهورئي، عن مخطط الصهيونية الدينية لبلوغ "دولة الشريعة" الصادر عام 2021، اعتبر الباحث في الدراسات اليهودية، د. نبيه بشير[2]، هذا الإصدار إضافة نوعية في المجال كونه يتمتع على حد قوله بمساهمتين مركزيتين:

تتلخص الأولى في رصد مواد شفهية لقيادات مركزية تنتمي للجناح السياسي لتيار "الصهيونية الدينية"؛ فيما تتمثل الثانية في رصد مواد موثقة تفيد بوجود مخطط في تيار "الصهيونية الدينية" يسعى إلى التغلغل في كافة المؤسسات الحكومية الإسرائيلية، لا سيما في الجيش ومواقع صنع القرار، وكذلك التغلغل الملموس في حزب الليكود واحتلاله من الداخل، وذلك من أجل إحداث "انقلاب في نظام الحكم" وتحقيق الغاية المتمثلة بـ"دولة الشريعة" اليهودية.

---

[1] المصدر السابق.– هنيدة غانم .

[2] د. نبيه بشير – الصهيونية الدينية وإقامة دولة الشريعة بين النهر والبحر – موقع عرب 48 – 2022/11/26.

في هذا الجانب ، يتحدث كتاب نهورئي، عن مخطط لقلب نظام الحكم في "إسرائيل" من قبل الصهيونية الدينية، كما يتحدث بإسهاب – كما يقول د. نبيه بشير – عن هذا المخطط وملامحه والتفاصيل والآليات والأساليب والسياسات المستخدمة لتحقيقه، من خلال السعي للتغلغل في جميع المؤسسات المركزية والسعي إلى قيادتها.

أما كيف يتحقق هذا المخطط الروحاني – الاجتماعي من الأسفل، فهو بواسطة تشكيل فئة من الأشخاص تكبر شيئًا فشيئًا، كمًّا وكيفًا، بحيث من يشاهدهم يسعى للانضمام إليهم في مسيرتهم.

هذا هو المبدأ الأول والرئيس، كما يقول نهورئي، تشكيل هذه الفئة من النخبة وإقامة بؤر توراتية تتوزع في كافة المدن والبلدات الإسرائيلية، وتعمل في مختلف المجالات التربوية و"التطوير" والاستيطان وغيرها، كما يقضي المخطط باستغلال الخدمة العسكرية من أجل إحداث تغيرات جوهرية في الجيش وفي المجتمع الإسرائيلي، من خلال التأثير على الجيش لتغيير ثقافته وملاءمتها لتوجهات الجنود المتدينين.

وكان الباحث المتخصص د. نبيه بشير قد أشار إلى هذه المحاولة في إطار رصده للتحولات الجوهرية التي مرت بها الصهيونية الدينية، ومراحل تطور التيار قيد التشكل والمتمثل في ما بات يطلق عليه "الحريدية الصهيونية" أو "الحريدية القومية" واختصارا باللغة العبرية "حَردليم"؛ وهو يفيد بأن التيار "الصهيوني الديني" يعتمد مخططًا

إستراتيجيًا منذ نهاية السبعينيات، يرمي إلى التأثير على الوعي اليهودي عمومًا والإسرائيلي خصوصًا، من خلال أنشطة وغرس موظفين ينتمون إليه في مختلف المؤسسات، وتولي وزارات محددة أهمها وزارة التربية والتعليم "للتأثير على الأجيال القادمة ، إلى جانب وزارتي الزراعة والبناء والإسكان لإقامة المستوطنات وتعزيزها والداخلية.

وينقل د. نبيه بشير على لسان عضو الكنيست السابق وأحد مؤسسي حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية، حنان بورات، قوله "إن هذا التيار قد وضع إستراتيجية جديدة منذ مطلع الثمانينيات ترمي إلى دفع الأبناء المنتمين لهذا التيار للانضمام للجيش والانخراط في وسائل الإعلام، كخطوة نحو تغيير الوعي والثقافة السياسية في إسرائيل".

ويرى د. بشير أن تيار "الصهيونية الدينية" حقق نجاحًا كبيرًا، إذ حقق مشروع الاستيطان إنجازات كبرى، وجر أجزاء واسعة من المجتمع الحريدي المناهض مبدئيًا للصهيونية إلى المشاركة في مشاريع الاستيطان، والتقرب من المجتمع الإسرائيلي بواسطة الخدمة العسكرية أو المدنية، إلى جانب احتلال مناصب مرموقة في وسائل الإعلام .

أما دنيس شاربيت، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المفتوحة في إسرائيل، فقد توقع، في مقابلة أجرتها معه صحيفة "لاكروا" الفرنسية، أن يستمر الصهيونيون الدينيون والمتشددون الأرثوذكس "في قضم تنازلات جديدة إلى أن يتم إنشاء هذه الدولة الدينية التي يأملون فيها.

تاريخياً، لقد أخذت الصهيونية الدينية بعد احتلال 1967 زمام المبادرة وشكلت من خلال حركة "غوش إيمونيم" رأس حربة في الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، وفي قيادة المشروع الاستيطاني الجديد.

وما حصل مؤخرًا أن جزءًا كبيرًا من مفكري ومثقفي الصهيونية العلمانية أصبحوا يتماهون مع الخطاب الديني، وأصبح الفكر الديني اليهودي أكثر طغيانًا وزحف باتجاه "القلاع" العلمانية اليهودية، ويكاد أن يطيح بها، وهذا الأمر يجري بشكل بطيء ولكن مدروس، وهو مخطط له ومغطى بميزانيات وفرها حكم الليكود، كذلك ظهور الخطاب اليميني المحافظ وتصاعده أميركيًا وعالميًا، أعطاهم وأعطى لحكم اليمين الإسرائيلي عمومًا غطاءً عالميًا.

والمشكلة أن الحركة الوطنية الفلسطينية تفتقر الى أدوات المواجهة، فلم نطور خطابًا لمواجهة الخطاب الديني الصهيوني، ولم نستعد مسبقا للتصدي له ولأخطاره المنتظرة، وهذا لا يعني أننا غير قادرين على توفير أسس المجابهة ، بل على العكس ' إننا نمتلك الإمكانيات اللازمة ولابد من بلورتها سياسياً ومادياً .

صعود الصهيونية الدينية:

إنّ صعود قائمة أحزاب الصهيونية الدينية وارتفاع تمثيلها في الكنيست من 6 مقاعد إلى 14 مقعدًا وتضاعف عدد الأصوات التي اقترعت لها من 225641 إلى 516146 في الانتخابات الأخيرة، يُعدّ

الظاهرة الأبرز والأخطر في هذه الانتخابات[1]، وعلى نحوٍ خاص حصول هذه القائمة على 20 في المئة من أصوات الجنود في معسكراتهم.

فمنذ تأسيس "إسرائيل"، كان هناك دائمًا تيارٌ ديني وصهيوني، لكن لم ينشأ تيار ديني – صهيوني؛ بمعنى أنه لم يحصل تطابق بين الدين والصهيونية، كما يحصل منذ صعود موجة الحركات الاستيطانية في الضفة الغربية، وقد ظهر سياسيون إسرائيليون يمثِّلهم أساسًا الحزب الديني القومي "همفدال"، وهم متدينون وصهيونيون في الوقت ذاته.

لكن، ما مَيَّز التيارَ الديني – الصهيوني الذي خرج من رحِم حركة الاستيطان في الأراضي المحتلة هو المطابقة بين الدين والصهيونية، ولا سيما بعد حرب 1967؛ حيث حصل تطابق بين أرض "إسرائيل" التوراتية ودولة إسرائيل، ما أدى إلى تنامي النزعات الدينية القومية ونشوء الحركات الدينية – الصهيونية".

في المرحلة الراهنة، ما بعد انتخابات 2022 ، باتت الحركات الدينية الصهيونية التي وافقت على الخدمة في الجيش والمؤسسات الاقتصادية وغير ذلك، تعبر عن جوهر المشروع الصهيوني، بوصولها إلى مواقع قيادية في الجيش وفي وحدات النخبة، وفي الصناعة، وفي قطاع التكنولوجيا الفائقة.

وفي كل الاحوال فإن حديثي عن الصهيونية الدينية ودورها العنصري النازي في هذه المرحلة، لا يعني أيضا انفراد الصهيونية الدينية في

[1] د. عزمي بشارة – الانتخابات الإسرائيلية 2022 – المركز العربي للأبحاث – 2022/11/8

السيطرة على مؤسسات الدولة الصهيونية في المدى المنظور على الأقل ، حيث ستحرص تلك المؤسسات على الاستمرار في الحفاظ على الجوهر العلماني للكيان الصهيوني انعكاساً لمصالح الرأسمالية الصهيونية عموماً ولطائفة الاشكناز ذات الثقافة الغربية خصوصاً .

لكن هذه الاستنتاجات، لا تلغي ضرورة الاستمرار في مواصلة النضال لمجابهة دولة العدو الصهيوني عموما وكافة منطلقات ومخططات وبرامج "الصهيونية الدينية" خصوصا، ما يعني ضرورة الاطلاع والمتابعة لتلك المخططات والمنطلقات الدينية الصهيونية باعتبارها الحاملة لبرامج شديدة التطرف والعنصرية تستهدف واهمة اقتلاع شعبنا الفلسطيني من أرضه، الأمر الذي يفرض علينا مزيداً من الوعي المعمق بمخططات العدو الصهيوني وكل ما يطرأ عليه من مستجدات دينيه او سياسيه عموما وتيارات الصهيونية الدينية خصوصا .

إن تولي عضوي الكنيست الصهيونيين الكاهانيين بن غفير "وسموتريتش" وزارة في الحكومة الحالية، ليس أمراً مستغرباً أو طارئاً بالنسبة لدولة العدو الصهيوني التي كانت طوال 74 عاماً على شاكلة بن غفير وسموتريتش ولكن بشكل متخفٍ ، والآن بعد فوزهما –تحت شعار الصهيونية الدينية– في الانتخابات، فإنهما يمثلان امتداداً لفكرة الدولة الصهيونية وحقيقتها العنصرية والفاشية تجاه شعبنا" منذ ما قبل اغتصاب فلسطين1948 وما بعدها، بغض النظر عن الحزب

الحاكم فيها يسارياً أو يمينياً علمانياً أو متدنياً ، فكلهم صهاينة استعماريون استيطانيون مارسوا – وما زالوا – كل أشكال العدوان والعنصرية ضد أبناء شعبنا المستمر في نضاله وتضحياته وصموده حتى تحقيق أهدافه في الحرية والعودة وتقرير المصير.

مشروع الصهيونية الدينية في الضفة الغربية:

- كما أشرنا من قبل، فقد أحدث احتلال الاراضي الفلسطينية عام 1967 ذلك اللقاء المباشر والحقيقي بين المشروع الصهيوني الكولونيالي والمشروع الصهيوني الديني التوراتي.
- تجدر الملاحظة أن اليهودية الارثوذكسية ممثلة أساسا في احزابها الحريدية مثل اغودات يسرائيل ويهدوت هتوراة) بقيت في موقع الدفاع عن بؤر المقدس النقي في دولة إسرائيل، رغم أن ثغور متقدمة منها تصهينت وهوما يسمى اليوم التيار "الحردلي."
- حتى بعد صعود الليكود إلى الحكم، والذي تبنى مشروع "ارض إسرائيل" من النهر إلى البحر، فإن امتناعه عن ضم "أرض إسرائيل"، واكتفائه بتعزيز الاستيطان على الارض لم يكن ليعوض الصهيونية الدينية عن مشروعها الخلاصي، خاصة وأن الليكود تخلى عن سيناء في معاهدة كامب ديفيد، واعترف، ولو نظريا، بحكم ذاتي للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967.

- استمر الأب الروحي للصهيونية الدينية بعد حرب 1967، الحاخام تسفي يهودا هكوهن كوك (الأبن)، على غرار أبيه في إعطاء معنى خلاصي للمشروع الاستيطاني الصهيوني، وكانت تتمثل فكرة الحاخام الابن أن الارض في مرحلة ما بعد حزيران 67 أهم، في المنظومة المسيانية، من المقدس الموجود في جبل الهيكل، فتحرير الأخير يجب أن يكون آخر المراحل الخلاصية في المشروع الديني المسياني، وليست بدايته، وطبعا ليست في مركزه .

حزب الصهيونية الدينية والضم :

ينطلق حزب الصهيونية الدينية من أنه يجب على "إسرائيل" فرض السيادة على الضفة الغربية كلها، معتبراً أن الضم الكامل للضفة الغربية وتهجير سكانها (ضمن مخطط الترانسفير)، هو الهدف الأساسي والنهائي للحزب. ويدرك الحزب أن ضم الضفة الغربية كلها أمرٌ غير وارد في ظل المعطيات الحالية، لذلك يتبنى الحزب فكرة الضم التدريجي والزاحف للضفة الغربية، ذلك هو جوهر برنامج "بن غافر" و"سموسترتيش" في ظل حكومة الليكود الجديدة[1].

[1] انظر الملحق رقم (6) للاطلاع على سيرة أبرز الصهاينة المتدينين اليمينيين المتطرفين ايتمارين بن غفير و سموتريتش.

وفي فصل "الاستيطان والسيادة" من برنامج حزب الصهيونية الدينية، فقد وضع الحزب مجموعة من الأهداف، منها :على "إسرائيل" عدم التفاوض على البناء الاستيطاني، ورفع سقفها كما يلي:

1. فرض السيادة على الضفة الغربية، لذلك على "إسرائيل" المبادرة لفرض السيادة على كل مناطق البناء الاستيطاني فيها، والضغط على النظام السياسي في "إسرائيل" من أجل تحقيق هذا الهدف.
2. منع "السيطرة" العربية على الأراضي الفارغة، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية عليها .
3. في حالة عارضت الولايات المتحدة فرض السيادة الرسمية على كل الأرض، يجب العمل على فرضها في الواقع من خلال خطوات عديدة منها ما ذكر في البندين السابقين. وجاء في برنامج حزب الصهيونية الدينية أيضاً أن الهدف الأساسي له، هو فرض السيادة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية، بيد أن هذه العملية يجب أن تكون تدريجية، فكما أن "عملية الخلاص للشعب اليهودي كانت تدريجية، فكذلك الأمر مع فرض السيادة".
4. شرعنة البؤر الاستيطانية التي أقيمت بدون قرار حكومي، وهي ما تسميها الصهيونية الدينية في برنامجها "المستوطنات الشبابية" .

5. إلغاء الإدارة المدنية في الضفة الغربية وتوزيع صلاحياتها على الوزارات الأخرى. بسبب فشل الإدارة المدنية في تقديم الخدمات للمستوطنين ومنع السيطرة الفلسطينية على الأرض.
6. زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية بمليون مستوطن جديد في السنوات القادمة، وتوفير سكن وعمل لهم
7. منع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، والتي تطلق عليها الصهيونية الدينية "دولة إرهاب."

كما يشمل برنامج الحزب إعادة تنظيم توزيع الأراضي على المستوطنين أو للإسرائيليين الذين يرغبون في السكن بالمستوطنات وتسهيل هذا الاجراء، والذي بحسب رؤية الحزب سيسهم في زيادة عدد المستوطنين بنحو مليون نسمة خلال السنوات المقبلة.

ويشير برنامج حزب الصهيونية الدينية، إلى أن ضم الضفة الغربية يجب أن يكون تدريجياً، وأنه سيبدأ "فوراً" بضم مناطق عليها إجماع في المجتمع الإسرائيلي، مثل غور الأردن. أما في المناطق التي لم يتم ضمها فوراً، فإن الحزب يطالب بمنع البناء الفلسطيني فيها، والذي يهدف إلى خلق حقائق على الأرض من أجل إقامة دولة فلسطينية.

لكن الضم الفعلي لمناطق "ج" يشكل الحلقة الأهم في فرض الأمر الواقع، حيث تتكون سياسات الضم الفعلي من مركبات عديدة، منها: بناء الوحدات السكنية الاستيطانية في مناطق "ج"، دعم البنية

المؤسساتية داخل المستوطنات، تضييق الحيز الفلسطيني وتهجير سكانه وهدم بيوته، اتباع سياسة اليد اللينة في التعامل مع اعتداءات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية.

في هذا الجانب أعتقد أن السياسات الاستيطانية لحكومة نتنياهو الحالية، تنسجم مع تصور اليمين الاستيطاني وأجزاء كبيرة من أقطاب حزب الليكود بضرورة ضم مناطق C إلى إسرائيل، أو على الأقل فرض أكبر قدر من الحقائق الديمغرافية والطبوغرافية على هذه المنطقة، بمعنى أن سياسات الاستيطان للحكومة الحالية تنسجم مع مخطط الضم الزاحف لمناطق C .

وفي تفسير هذه المواقف، نقول، إن ما يحدث اليوم، أن الحريديين يتقربون تدريجيا للصهيونية وأفكارها، والعلمانيين يتقربون للدين فيحدث هذا التزاوج الذي لا يقتصر على مستوى النخبة بـ"الحردليم"، بل يمتد إلى الشارع والمجتمع بتعميق الثقافة الدينية الصهيونية التي أخذت تحتل محل الثقافة العلمانية الصهيونية التي كانت سائدة، لحساب فكرة "يهودية الدولة" وعنصريتها بالطبع.

وفي هذا الجانب، فإنني لا أستبعد في ظل توافق اليمين الصهيوني بكل تياراته العلمانية عموماً والدينية المتشددة خصوصاً على تفعيل الدعوة إلى مصادرة القسم الأكبر من مناطق (ج) في الضفة الغربية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية فيما يتبقى من أراضي الضفة الغربية، إلى جانب حرص العدو الصهيوني على تهجير قطاع هام من سكانها

إلى الأردن أو الخارج، في ظل تهدئة سياسية/اقتصادية، بموافقة السلطة، تمهيداً لتنفيذ مخطط إعلان الكونفيدرالية مع الأردن على قاعدة " فلسطين هي "إسرائيل" والأردن هي فلسطين" وبداية مشهد جديد من النزاعات والصراعات داخل الأردن بين الشرق أردنيين وبين الأردنيين من أصل فلسطيني، مع احتمال زوال النظام الملكي فيما بعد بما قد يؤدي الى ولادة " دولة " فلسطينية اردنية، وكل ذلك مرهون بقوة المخططات الامبريالية / الصهيونية من جهة وباستمرار الضعف والخضوع العربي من جهة ثانية.

شعار "يهودية الدولة" والصهيونية بين الرؤية الدينية والعلمانية:

في هذا الجانب أشير إلى أن طرح حكومة دولة العدو الإسرائيلي شـــعار يهودية الدولة، لا يبتعد أبداً عن ظاهرة "الانبعاث الديني" على المستوى العالمي، كما تتوافق مع جوهر مواقف "الصهيونية الدينية"، علاوة على أنه يشـكل جوهر البعد الديني الأسـطوري الذي تتذرع به الحركة الصـــهيونية، أو تســـتخدمه عندما تقتضـــي الحاجة إليه في ظروف محددة.

فالمعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك ابداً بالمنطلق الديني التوراتي لإقامة " دولتها" بل وافقت في مؤتمرها الســـادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على

تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ"أرض الميعاد" ، ما يؤكد على أن العامل الديني ، التوراتي، لم يكن منطلقاً وحيداً لسياسات الحركة الصهيونية وقادتها الذين أدركوا منذ البدء أن الظاهرة الدينية ليست معياراً لقوة الدولة الحديثة ، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالاعتماد على الأسس العلمانية في المؤسسات المدنية السياسية والمجتمعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وهذا ما قامت بتنفيذه الحركة الصهيونية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا.

وللتذكير فقط نشير إلى المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية (1897) الذي خطط ووضع البرامج والأفكار الكفيلة ببناء الدولة العلمانية.

وفي هذا الجانب يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة الذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" و "ليو بنسكر" و "تيودور هرتزل" و "وايزمن" و"بن جوريون"... إلخ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس دولة العدو.

إن استخدام الأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية ، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة ، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين

معاً ، الأمر الذي يعني ان الصهيونية هي الوجه السياسي والفكري لليهودية، أما اليهودية فهي المرتكز الديني للصهيونية حسب ما أورده "هرتزل" في كتابه –دولة لليهود– على الرغم من عدم اقتناعه أصلاً بالدين ، فالديانة اليهودية أو التوراة عند "هرتزل" ضرورية فقط لفقراء اليهود لكي تنجح الحركة الصهيونية في استثارتهم عاطفياً بما يسميه "أرض الميعاد" وتشجيعهم للعودة إليها.

فالدين هنا، أو التوراة والتلمود ، ضروري جداً كمدخل لدى فقراء اليهود ، وبدونه – كما يستطرد هرتزل في كتابه – يصبح من المستحيل على الحركة الصهيونية، أن تقنع آلاف الفقراء اليهود من العودة إلى "أرض الميعاد" بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، فمنذ ذلك الطرد عام 136م، لم يتحرك أحد من الدول الغربية – ومن اليهود – بصورة جدية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهور الرأسمالية وانتشارها وتوسع مصالحها، ومن ثم نبشها للماضي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي ، تأميناً لتلك المصالح ولضمان استمرار تجزئته واحتجاز تطوره ووحدته في آن واحد .

وفي هذا السياق، إعتَقَد "مؤسسو الصهيونية ومنظروها أنه عبر تأسيسها على مبادئ العقلانية الغربية العلمانية ستكون الصهيونية قادرة على ترويض الأساطير التي استقدمتها من الحقل الديني وإخضاعها لحساباتها والتحكم بها، فلم يكن مشروع بناء الهيكل أو إقامة دولة

شريعة يهودية هو هدف الصهيونية المؤسسة، بل إقامة الدولة القومية التي تخيلها هرتسل علمانية غربية حديثة أوروبية، وعلى الرغم من أنه أشار إلى الهيكل الذي يسميه هيكل السلام، فإنه لم يتوقف عنده إلا للإشارة إلى أنه "سيبنى داخل أسوار المدينة بجانب بقية الأماكن المقدسة".

من ناحية ثانية، فقد عبر حاييم وايزمان عن رفضه الحاد لقيام حزب المزراحي الصهيوني– الديني خوفاً من أن يصادر ما اعتبره السيادة من الإنسان ويعيدها للرب أو للحاخاميين.

أما الفيلسوف المتخصص بالقابلاه اليهودية "غرشوم شالوم" فكتب في رسالة موجهة إلى "فرانز روزنزفايغ" عن المخاطر التي تنطوي على علمنة اللغة العبرية "المقدسة" فيقول: غالباً ما نتحدث هنا عن أشياء كثيرة قد تفشلنا، ويتم الحديث عن العرب اليوم كثيرا. لكن خطراً آخر أشد خطورة من العرب يتهددنا، خطر (الدين) لا محالة استجلبته المهمة الصهيونية"[1].

ولعلنا لا نبالغ في القول أن استشراء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل"، ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى اشعال النزعات الدينية العنصرية ، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها، تكريساً لتجزئتها وتفكيكها، كما هو

[1] هنيدة غانم – صعود أقصى اليمين الإسرائيلي – مدار – 2022/11/10.

الحال في العراق والسودان واليمن ومصر ،إذ أن هذا الضعف العربي، كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم .

من هنا تكمن أهمية القراءة التاريخية، الموضوعية المتأنية لهذا الشعار ومخاطره المحتملة على مستقبل شعبنا وقضيتنا وحقوقنا التاريخية.

فمنذ أن أعلن " بن جوريون" وثيقة قيام "إسرائيل" تكررت كلمة "الدولة اليهودية" في تلك الوثيقة ليلة 1948/5/14 خمس مرات؛ ومنذ ذلك التاريخ اختفى إلى حد كبير مصطلح "الدولة اليهودية" أو مصطلح "دولة اليهود" وحلت محلهما عبارة "دولة إسرائيل".

لكن الخطير في الأمر ، خاصة بعد توقيع مصر لمعاهدة "كامب ديفيد" وما تلاها من اعتراف بدولة "إسرائيل" والتطبيع معها، وبعد اعتراف قيادة م.ت.ف بـ "إسرائيل" وتوقيع اتفاق "أوسلو"، وكذلك اعتراف النظام الاردني بها، وتوقيعه على اتفاق "وادي عربة" ، وما تلا هذه الاتفاقات من اعتراف وتطبيع سياسي واقتصادي من عدد من الدول العربية في الخليج العربي والمغرب ، حيث أدى كل ذلك إلى تكريس استجابة النظام العربي للشروط الامريكية الصهيونية، إلى

جانب تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية وانقسامها ، ففي مثل هذه الاوضاع المهزومة والمأزومة، لم يعد مصطلح الدولة اليهودية مجرد تعريف ذاتي للإسرائيليين بحسب القانون الأساس الذي أصدره "الكنيست" في 1992 فحسب، بل صار مسألة دولية بعد خطاب "جورج بوش" في مؤتمر العقبة (2003/3/4) الذي شدد فيه على ضرورة الاعتراف بـ"يهودية الدولة"، ليصبح ذلك المطلب أو الشعار – لدى حكومة نتنياهو – شرطاً لا تستقيم أي تسوية من دونه، منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا تطور مشروع "يهودية الدولة" ليصبح مشروعاً لتشريع الدولة العنصرية، الذي توسع انتشاره وصولاً إلى شعارات "الصهيونية الدينية" مع تزايد الدعم الامبريالي من ناحية وتفاقم أوضاع النظام العربي وتزايد خضوعه للشروط الامريكية/ الصهيونية من ناحية ثانية، إلى جانب استمرار تفكك وانقسام الوضع الفلسطيني من ناحية ثالثة ، الأمر الذي ساهم في تعزيز مناخات التطرف السياسي/ الديني الصهيوني، وأدى إلى فوز احزابه في الانتخابات الأخيرة نوفمبر 2022.

على أي حال، إن تعريف دولة العدو بأنها "دولة يهودية وديموقراطية" يعني، بحسب القراءة الإسرائيلية، "دولة قومية لليهود لكن بنظام ديمقراطي". أما دولة ديموقراطية فحسب فتعني لا يهوداً ولا عرباً، بل مواطنين، أناس، بشر، لهم حقوق متساوية، وهذا ما ترفضه

ذهنية المجتمع الإسرائيلي عموماً وقوى اليمين المتطرف خصوصاً بشقيه العلماني والديني.

لهذا نلاحظ توحد اليمين الصهيوني المتطرف (شبه العلماني أو العلماني) إلى جانب السلفيين المتطرفين (الحريديم) ليطالبوا بدولة يهودية لا بدولة ديموقراطية، انعكاساً لعقلية القوه والغطرسة الصهيونية، بدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية عموماً، ومع أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 1948 خصوصاً، وذلك ارتباطاً بوعيهم لمخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل" التي تفوق بسلبيتها ما لا يمكن قياسه من الآثار السياسية المباشرة. وعلى سبيل المثال:

1. يجعل قيام دولة "إسرائيل" أمراً مشروعاً وأخلاقياً؛ وهذا شأن خطير جداً لأنه يعني ان الفلسطينيين والعرب لا يعترفون بإسرائيل كأمر واقع، بل يعترفون بشرعيتها التاريخية، ما يجعل المقاومة الفلسطينية منذ ما قبل قيام "إسرائيل" عام 1948 وبعد قيامها، أمراً غير مشروع وغير أخلاقي، بل ويمكن أن توصف بأنها عمل ارهابي من وجهة نظر التحالف الإمبريالي الصهيوني وتوابعه في بلادنا!!
2. يفرض هذا الاعتراف على فلسطينيي 1948 قسم الولاء عنوة للدولة اليهودية، وعدم مساواة الفلسطينيين مع اليهود، ليتحول

أبناء شعبنا في الأراضي المحتلة 1948، إلى مجموعة قومية بدون انتماء إلى دولة أو وطن.

3. يفرض على أي نائب عربي منتخب، الولاء لا للدولة وقوانينها باعتباره مواطناً، بل الولاء للرموز الدينية أو القومية للدولة اليهودية كالعلم والشعار والنشيد..

ومع فوز حزب الليكود الصهيوني العنصري بقيادة بنيامين نتنياهو مجدداً في عام 2022، فإن حكومته ستسعى إلى تكريس دولة العدو "إسرائيل" فعليا كدولة "يهودية"، في تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي؛ فتحت هذا المصطلح الأوسع يقبع ما بقي من أهداف إسرائيلية متعددة تعد الوجه المماثل لـ "يهودية" الدولة، في ظل تيار التطرف الديني / الصهيوني العنصري وفوز رمزية الرئيسيين "بن غفير" و "سموتريتش".

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل" ، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، مع احتمال

طرح فكرة الكونفدرالية مع النظام الاردني ليقوم بدوره المشبوه مجدداً، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـــ "إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصـــل والانعزال عن الفلســـطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموغرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسـطين التاريخية كلها، والعمل على محاولة تطبيق سـياسـة الترانسفير لتهجير أكبر عدد من أبناء شعبنا إلى الأردن والشتات في أوروبا وغيرها، لذلك فإن من الضروري استيعاب سياقات البحث حول الصهيونية وما تفرع عنها من تيارات علمانية ويمينية ليبرالية ويمينية دينية متطرفة.

دلالات النتائج الانتخابية 2022 **وحكومة** "**نتنياهو**":

في تحليلنا لنتائج انتخابات الكنيســـت الأخيرة **2022**، مقارنة بالانتخابات السابقة **2021**، نلاحظ أن الانزياح لم يحدث من اليسار إلى اليمين في الحياة السياسية الإسرائيلية؛ "فهذه صيرورة مستمرة طوال الوقت منذ حرب **1967**، وإنما حصـــل داخل معســـكر اليمين نفســه؛ فالأحزاب اليمينية المتطرفة خسـرت أصـواتها لصـالح أحزاب يمينية متطرفة أخرى. وفي تناولنا لخريطة التحالفات السياسية، نلفت الانتباه إلى تلاشـي قوة اليسـار الصـهيوني الذي حكم "إسـرائيل" خلال العقود الثلاثة الأولى من عمرها لصـــالح أحزاب أخرى، أهمها: حزب يوجد مستقبل "ييش عتيد"، وهو ليس حزبًا يساريًا كما يعتقد البعض، بل هو حزب يميني بأجندته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمثل

شركات رأسمالية والطبقات الوسطى في المدن التي تريد الحفاظ على نمط حياة ليبرالي، بما في ذلك الأحوال الشخصية، والتي تؤيد الوصول إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لكن بشروطها.

أما بالنسبة للدلالات المباشرة للانتخابات الأخيرة فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

أولًا: ظلت المنافسة الأساسية في هذه الانتخابات ، بين المعسكر اليميني المتطرف بشقَّيه العلماني والديني، الذي يشمل أحزابًا فاشية، ومعسكر اليمين العلماني الذي يشمل فئات يمينية متطرفة أيضًا.

ثانيًا: أظهرت نتائج الانتخابات ازدياد قوة اليمين الفاشي الإسرائيلي على نحو غير مسبوق.

ثالثا: اندثر اليسار الصهيوني التاريخي الذي أسس إسرائيل، وأوشك أن يختفي كليًا عن الخريطة الحزبية الإسرائيلية؛ فقد اجتاز حزب "العمل" عتبة الحسم بشقّ الأنفس وحصل على 4 مقاعد فحسب، في حين فشل حزب "ميرتس" في اجتياز عتبة الحسم.

رابعاً: تمثل الحكومة الحالية بقيادة نتنياهو استمرار انزياح المجتمع الإسرائيلي بنخبه المختلفة نحو اليمين واليمين المتطرف أو الفاشي، حيث ستطالب الصهيونية الدينية بضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية ودعم الاستيطان وتوسيعه، ومحاولة تغيير الوضع في المسجد الأقصى، إلى جانب العديد من الممارسات

العنصرية العدوانية ضد أبناء شعبنا، وهذا يعني أننا أمام مرحلة جديدة، قد تؤدي فيها سياسة هذه الحكومة إلى التصعيد في المناطق المحتلة، وقد تواجه اجندتها الأكثر تطرفًا في تاريخ "إسرائيل" برفضٍ دولي واسع ، وادانة من الصين وروسيا والدول العربية والدول الصديقة في أفريقيا والدول اللاتينية بسبب تزايد تصاعد اليمين الفاشي والعنصري النازي، وتراجع مساحة الحيز الديمقراطي في دولة العدو، مع استمرار الموقف الأمريكي / الاوروبي على حاله .

خامساً: ينظر المواطنون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة 1948 كما في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات إلى تشكيل الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، ومشاركة بنغفير وسموترتش، على أنها مرحلة جديدة وخطيرة إلى أبعد الحدود ، وهي مرحلة تجسد حالة التدهور اليميني المتواصل منذ عقود نحو التطرف اليميني العنصري المتشدد ضد الفلسطينيين، مع شرعنة دخول الفاشية اليمينية إلى الحكم، وتصعيد الاستيطان والعدوان ضد شعبنا في الضفة الغربية، والسعي لإشعال صراع قومي ديني ، حيث أن "تسلم شخص مثل إيتمار بن غفير لملف الأمن الداخلي تدل على نوايا عنصرية وعدوانية واضحة تماما، زد على ذلك أن حزب الصهيونية الدينية يشمل جميع الفاشيين بينهم مؤسس كتائب مهاجمة العرب، كوهين ألموغ.

سادساً: هناك تحديات عدة ستواجه المجتمع الفلسطيني في "إسرائيل" وخاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنة والديمقراطية، إلى جانب الصراع في نقاط التماس الخطيرة مثل المدن المختلطة، (بئر السبع، ويافا، والرملة، واللد، وحيفا، وعكا) والتي ستواجه أخطار زيادة قوة الميلشيات التي بدأت تنتشر في باقي البلدات، وتخويل عصابات وميلشيات لـ "تأديب العرب" حسب تعبير التيارات الدينية الصهيونية الفاشية، فعلى سبيل المثال، فإن شخصاً مثل "بن غفير" يسعى لصدام في القدس من خلال مسيرات أعلام واقتحامات ورخص للدخول العشوائي، إلى جانب سعي حكومة نتنياهو إلى تجريم العمل السياسي والديمقراطي المطلبي في المجتمع العربي.

سابعاً: "على الصعيد الإسرائيلي ستكون محاولة حثيثة لإضعاف دور المحكمة العليا التي تشكل حاليا ملاذا أخيرا أمام التدهور السريع نحو الفاشية، وإذا ما تم فعلا تشريع قانون "الغلبة" (ههتغبروت) والذي يعني تجاوز المحكمة العليا فإن "إسرائيل" تتحول فعليا إلى حكم فاشي"، حيث بدأ الحديث عن دور "سموترتش وبن غفير" في إثارة التطرف اليميني الديني الصهيوني العنصري الذي يمتاز بأنه يحمل نزعة قومية شديدة، التدين وتحمل أيديولوجيا عنصرية معادية[يدفعني للديمقراطية، من ضمنها معاداة التعدّدية، ورفض المساواة الجوهرية بين مواطني الدولة. كما

يسعى إلى تقويض صلاحيات الجهاز القضائي، وتحديدا المحكمة العليا، والحدّ من تأثيرها وتدخلها في الحياة العامة وعملية سن القوانين، ويتّسم بكراهية العرب ومعاداتهم .

ثامناً: تبعث نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وفوز اليمين المتطرف فيها رسائل واضحة إلى حركات وناشطي اليمين المتطرف، خاصة في المستوطنات، وكذلك إلى قوات الجيش والشرطة، باتجاه تصعيد الاعتداءات على الفلسطينيين، وتعهد إيتمار بن غفير، العمل على تغيير تعليمات إطلاق النار بحيث تُسَهِّل على الجنود وأفراد الشرطة وتعفيهم من عقوبات وتمنحهم دعما واسعا.

وفي هذا السياق، أشير إلى استطلاع أجراه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، حيث تبين نتائجه بوضوح، تزايد تطرف المجتمع الإسرائيلي حيال ممارسة القوة العسكرية ضد الفلسطينيين.

وبحسب الاستطلاع، يعتقد 71% أنه يجب إعدام فلسطينيين أدينوا بقتل إسرائيليين، بينما كانت هذه النسبة 63% في الاستطلاع السابق قبل أربع سنوات.

وأيد 55% إعدام فلسطيني نفذ عملية وبعد إصابته بجروح شلّت حركته ولا يشكل خطرا على أحد، مقارنة بـ37% في الاستطلاع السابق.

ويؤيد 45.5% إطلاق النار بشكل مكثف باتجاه تجمعات سكانية فلسطينية "من أجل كي وعي فصائل فلسطينية تتحدى إسرائيل". وكانت هذه النسبة 27.5% في الاستطلاع السابق.

وأيد 80% في الاستطلاع السابق مقولة أنه "أثناء التخطيط لعملية عسكرية، على الجيش الإسرائيلي التأكد من أنها لا تنتهك القوانين الدولية للحرب"، وتراجعت هذه النسبة إلى 63% في الاستطلاع الحالي.

على أي حال، مهما كانت نتائج الاستطلاعات، إلا أنها تعبر –بشكل أو بآخر– عن التحولات السياسية والنفسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع اليهودي الصهيوني التي لا يمكن الفصل بينهما وبين ما يحدث داخل الجيش الصهيوني والمنظمات الصهيونية المتطرفة، بل فإنني لا أبالغ في القول أن تلك التحولات في المجتمع الإسرائيلي العنصري حالياً، باتجاه الصهيونية الدينية المتطرفة، قد تدفع قسماً كبيراً من العلمانيين اليهود صوب التكيف مع تلك التحولات المتغيرات.

وفي هذا الجانب، يقول د. مهند مصطفى "من هنا نرى أن المجتمع الإسرائيلي تعامل مع هذه الانتخابات على أنها عودة للسيادة الإسرائيلية، بل عودة للسيد اليهودي، والأمر لا يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة فقط بل بالفلسطينيين داخل الخط الأخضر أساسا.

"ولذلك يريد بن غفير أن "يخبط على رأس العرب"، بتعبيره، وهو خطاب خاطب فيه المشاعر اليهودية البدائية التي ترى باليهود أسيادا وبالعرب خداما وربما عبيدا"، وبالتالي فإن فكرة عودة السيد اليهودي،

أو عودة الفوقية اليهودية حتى بالمفهوم البدائي الذي يرى حتى باندماج العرب بمؤسسات الدولة وإلحاقهم وبنجاحاتهم الفردية نوعا من التحدي لمكانة السيد اليهودي"[1].

فقد نجح اليمين الإسرائيلي في تحقيق إجماع إسرائيلي حول فكرة عدم وجود حل للقضية الفلسطينية، وهو في غضون ذلك يفرض حقائق على الأرض ويمارس سياسة الضم الزاحف لمناطق "ج" في الضفة الغربية، وأصبح سؤال مكانة الفلسطينيين في داخل "إسرائيل" سؤالا مركزيا –كما يستطرد د. مهند مصطفى– فهو السؤال الذي صعد عليه بن غفير وهو السؤال الذي يجعل معسكر نتنياهو متماسكا.

و"بدل أن يأخذ العرب هذا السؤال المركزي ليكون رافعة لهم لعمل سياسي وحدوي وجماعي فإنهم تشرذموا وتآمروا على بعض وتبعثروا بفعل أسباب فئوية وشخصية انتهازية، بينما أخذ اليمين الإسرائيلي هذا التحدي على محمل الجد وقام بعملية تمكين كبيرة داخل الشارع اليهودي"[2].

[1] د. مهند مصطفى – الاستراتيجية الإسرائيلية للضفة وقطاع غزة – دراسة مقدمة إلى مؤتمر مسارات – نوفمبر 2022.

[2] المصدر السابق – د. مهند مصطفى .

السياسات الاستراتيجية الصهيونية[1] المتوقعة في ضوء التحالف العلماني/ الديني على أثر الانتخابات الأخيرة في نوفمبر 2022:

في ضوء المعطيات المرتبطة بالانتخابات الأخيرة في دولة العدو الصهيوني، فإنني أعتقد ان التحالف بين اليمين القومي الليبرالي

[1] المنظور الاستراتيجي الصهيوني "الإسرائيلي" اليميني المتطرف: (1) دائرة الهلال الخصيب وتتناوب كل من سوريا والعراق قيادتها. (2) دائرة وادي النيل وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها. (3) دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها. (4) دائرة المغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر.

وتتمثل الاستراتيجية "الإسرائيلية" للتعامل مع هذه الدوائر في العمل على منع التقائها أو تعاونها لما يشكله مثل هذا التعاون من خطورة على الأمن "الإسرائيلي"، نظراً للإمكانات الضخمة التي تملكها كل دائرة إذا ما تعاونت مع غيرها. ولذا تصر "إسرائيل" على ضرورة مواجهة كل دولة عربية على حدة سواء في الحرب أم في السلم.

1 –التعامل مع الدائرة الأولى (الهلال الخصيب): (أ) كانت الاستراتيجية "الإسرائيلية" في الماضي تهدف إلى احتلال الأردن وتجزئته ونقل السلطة فيه للفلسطينيين وتهجير عرب الضفة وغزة للسكن فيه للتخلص من الكثافة العربية في الأرض الفلسطينية. ولكن الاستراتيجية الآن هي تحييد الأردن وكسبه لصف "إسرائيل" . (ب) كانت الاستراتيجية "الإسرائيلية" في الماضي ترى ضرورة تجزئة لبنان إلى خمس مقاطعات: درزية في الشوف، ومارونية في كسروان، وشيعية في الجنوب والبقاع، وسنية في طرابلس، ودولة سنية أخرى في بيروت. وستكون هذه التجزئة كسابقة للعالم العربي وبداية المسيرة في هذا الاتجاه. (جـ) كما كان التصور الاستراتيجي "الإسرائيلي" يذهب إلى ضرورة تقسيم سوريا والعراق في مرحلة لاحقة إلى مناطق عرقية أو دينية خالصة، فتُقسّم سوريا إلى دولة شيعية علوية على طول الساحل السوري، ودولة سنية في حلب، ودولة سنية معادية لها في دمشق، ودولة درزية في حوران والجولان. أما العراق فإنه يمثل –بسبب الثروة النفطية– مصدر تهديد "إسرائيل"، ولذا فيمكن تمزيقه إلى أجزاء تتمحور حول المدن الكبرى، دولة شيعية في الجنوب حول البصرة، ودولة سنية حول بغداد، ودولة كردية حول الموصل.

2 –الدائرة الثانية (وادي النيل): بالنسبة لمصر، تهدف الاستراتيجية "الإسرائيلية" إلى تحطيم فكرة أن مصر الزعيمة القوية للعالم العربي وإلى تشجيع الصراعات بين المسلمين والأقباط وإضعاف الدولة المركزية. وأما الدول المجاورة مثل السودان فمصيرها هو التقسيم، وعزل الجنوب، الذي يضم منابع النيل، ليشكل ذلك نقطة ضعف على مصر.

3 –الدائرة الثالثة (الجزيرة العربية): أما فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية فهي من وجهة نظر "إسرائيلية" يسهل اختراقها وترويضها وإغواؤها بالحديث عن مظلة "إسرائيل" الأمنية (ضد الجيران الفقراء المتربصين) وعن المكاسب الاقتصادية التي يحققها من يتحالف مع "إسرائيل" وعن توثيق العلاقة مع الولايات المتحدة من خلال الدولة الصهيونية.

4 –الدائرة الرابعة (المغرب العربي): أما فيما يتعلق بالمغرب العربي فهو من وجهة نظر "إسرائيلية" يمكن تحييده بسهولة عن طريق عزله عن بقية العالم العربي وعن طريق المكاسب الاقتصادية وربطه بالاتحاد الأوروبي. وإذا كانت "إسرائيل" في وسط الدائرة، فالفلسطينيون يوجدون في نفس دائرتها وفي صميمها، يتحدون. ولذا إذا كانت الاستراتيجية الصهيونية تهدف إلى كسب بعض دول آسيا وأفريقيا إلى صفها وضرب البعض الآخر، فإن الاستراتيجية الصهيونية تؤكد أن الوجود الفلسطيني في "إرتس يسرائيل"(أرض إسرائيل) أمر عرضي، ولذا فمصير الفلسطينيين الوحيد هو التغييب التام، إما عن طريق الطرد أو الإبادة أو التفكيك والتذويب، وإن ظهروا إلى الوجود فلابد من تهميشهم وإخضاعهم واستعبادهم من خلال حكم ذاتي محدود وعقد صفقة تاريخية شاملة تزيل القضية الفلسطينية من جدول الأعمال السياسي الدولي في عصرنا وتحول الصراع إلى صراع فلسطيني فلسطيني أي إلى حرب أهلية فلسطينية لا علاقة لأحد بها، وبذا تصبح فلسطين أرضاً بلا شعب.

الصهيوني بقيادة الليكود وبين الأصولية الدينية الصهيونية – في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة نوفمبر 2022 – سيؤدي إلى إزاحة منهجية متواصلة نحو مزيد من التطرف الديني الصهيوني ومزيد من التطرف القومي العلماني اليميني الصهيوني على مستوى المجتمع و"الدولة" ومؤسساتها؛

فبخلاف حكومات نتنياهو السابقة، تشكلت الحكومة الجديدة من أحزاب يمينيّة صِرفة ترتكز على اليمين الدينيّ المتطرّف والأحزاب الحريديّة، دون أن تستند إلى أيّ حزب من خارج معسكر نتنياهو.

بالإضافة إلى السياسات العنصريّة البنيويّة تجاه المجتمع العربيّ، سيكون التحالف الجديد أخطر من الحكومات السابقة، وسيعمل على نحوٍ مباشر وجليّ على تقليص الهامش الديمقراطيّ، الضيّق أصلًا، وعلى زيادة جرعات العنصريّة تجاه المجتمع العربيّ، نحو: تزايُد عدائيّة وقمع جهاز الشرطة للمواطنين العرب؛ تقييد الحرّيّات العامّة والفرديّة؛ تقييد جهاز القضاء؛ صَهْيَنة أعمق لجهاز وبرامج التعليم... وسيعمل على تعزيز الهُويّة اليهوديّة والقوميّة لإسرائيل، وتضييق إمكانيّات وأدوات العمل السياسيّ ونضال الفلسطينيّين في إسرائيل. في ما يخصّ القضيّة الفلسطينيّة والاحتلال، فإنّ الحكومة الجديدة قد تنتقل من مقاربة تقليص الصراع وإدارته إلى محاولة حسم الصراع وفرض الأمر

الواقع على الشعب الفلسطينيّ، عن طريق السعي إلى ضمّ المناطق "ج" وتوسيع الاستيطان"[1].

إنّ "تولّي بن غفير لوزارة الأمن القوميّ يعني، في ما يعني، سيطرته على صناعة القرار الأمنيّ تجاه المجتمع العربيّ، وترجمة عقيدته العنصريّة العدائيّة تجاه المجتمع العربيّ إلى سياسات، بما في ذلك زيادة عنصريّة وعدائيّة الشرطة، القائمتان أصلًا، تجاه المجتمع العربيّ، وزيادة العنف والتنكيل بالمجتمع العربيّ، وزيادة الملاحَقة السياسيّة بقناع أمنيّ شرطيّ، ولا سيّما في القضايا السياسيّة ونضال المجتمع العربيّ، وتجاه المجتمع العربيّ البدويّ في النقب، بحيث سيتحوّل أيّ احتجاج سياسيّ إلى قضيّة أمنيّة، وسيصبح التعامل معها على أنّها تهديد لأمن إسرائيل.

تقييد جهاز القضاء:

تطالب أحزاب اليمين المتطرّف والأحزاب المتديّنة – الحريديّة عامّة، وحزب الليكود خاصّة، بتقييد ولجم جهاز القضاء، تحت الادّعاء أنّ جهاز القضاء، المتمثّل في المحكمة العليا، يشكّل عائقًا أمام السلطتَيْن التشريعيّة والتنفيذيّة في تنفيذ سياساتهما وفي ترجمة رغبات الناخبين، وأنّ الجهاز القضائيّ منحاز إلى اليسار في إسرائيل. من بين الأمثلة التي تَسُوقها أحزاب اليمين على ذلك تدخُّلُ المحكمة العليا في قانون التجنيد، الذي ألغى الإعفاء الممنوح لطلبة المدارس الدينيّة من الخدمة العسكريّة

[1] مدى الكرمل – تقدير موقف/ إسقاطات حكومة نتنياهو السادسة على المواطنين العرب – 2022/12/21

الإلزاميّة، وقوانينُ وسياساتٌ تتعلّق بالاستيطان وشَرْعَنة البؤر الاستيطانيّة، وقوانينُ في مجال الحقوق الفرديّة. وقد رأت أحزاب اليمين المتطرّف المحكمة العليا عائقًا أمام تنفيذ سياساتها وترجمة هيمنتها.

من المتوقَّع أن تعمل الحكومة الجديدة على[1]:

- تغيير طريقة تعيين القضاة من خلال إلغاء لجنة تعيين القضاة، ونقل صلاحيَات التعيين إلى الكنيست؛ ومعنى هذا أن يكون تعيين القضاة سياسيًّا. من شأن تحويل تعيين القضاة إلى الكنيست، الذي يشكّل اليمينُ والمتديّنون أغلبيّة فيه، أن يُفْضي إلى تغيير تشكيلة القضاة في المحكمة العليا بحيث تكون ذاتَ أغلبيّة يمينيّة محافِظة.
- فرض قيود على تدخُّل المحكمة العليا في عمليّة سَنّ القوانين ووضع السياسات الحكوميّة، بواسطة سَنّ قانون "فقرة التغلُّب" التي تمكّنُ الكنيست من الالتفاف على قرارات المحكمة العليا إن تدخّلت هذه الأخيرة وألغت قوانين سُنّت في الكنيست.
- تغيير مبنى جهاز النيابة العامّة والمستشار القضائيّ للحكومة، ابتغاءَ تقييد جهاز المستشار القضائيّ للحكومة والنيابة العامّة، بحيث يَكون في الإمكان السيطرة عليه والتأثير على قراراته.
- سَنّ قوانين توفّر حصانة لنتنياهو من المحاكمة.

[1] المصدر السابق.

- تغييرات وتعيينات شخصيّة في جهاز القضاء لفرض هَيْمَنة اليمين على جهاز القضاء.

صحيح أنّ جهاز القضاء، ومن ضمنه المحكمة العليا والنيابة العامّة، لم يمنع في السابق العنصريّة والتمييز تجاه المجتمع العربيّ، وعمل في إطار المشروع الصهيونيّ وحدوده، كما شاهدنا – على سبيل المثال لا الحصر – في قرارات الحكم الأخيرة الجائرة تجاه الشبّان العرب المتّهَمين بقضايا "الإخلال بالنظام العامّ" وَ "الاعتداءات" في هبّة الكرامة، ولم يشفع جهاز القضاء للدفاع عن حقوق المجتمع العربيّ. لكنْ تغييرٌ جوهريّ في جهاز القضاء عامّة، والمحكمة العليا خاصّة، من شأنه أن يتيح المجال أمام تنفيذ سياسات أكثر عدائيّةً وعنصريّةً تجاه المجتمع العربيّ، وقضْم الحقوق، وسَنّ قوانين تُقيِّد العملَ السياسيّ ومطالب المجتمع العربيّ السياسيّة.

في هذا السياق، أوضح رئيس حزب الصهيونيّة الدينيّة سْموتريتْش "أن أهداف الوحدات الحكوميّة الجديدة هو تعزيز الانتماء والهُويّة اليهوديّة والقوميّة وَفقًا لمفاهيم تيّار الصهيونيّة الدينيّة. هذا يعني توسيع وتعميق تأثير وسيطرة هذا التيّار على المجتمع والدولة في إسرائيل، بحيث لم يعد يقتصر على المستوطنين وطلبة المعاهد الدينيّة.

وبالتالي فإن كل ما تقدم بالنسبة لاتفاقيات التحالف العلماني والديني اليميني الصهيوني، يوضح لنا أنّ محور الاحتلال وسياسات الاستيطان والتنكيل ضدّ أبناء شعبنا الفلسطيني في الأراضي المحتلّة، ستكون

الأسخَن والأخطَر، حيث بات واضحاً أن حكومة العدو الإسرائيلي الجديدة بقيادة الصهيوني نتنياهو، ستوكّل المستوطنين بإدارة شؤون الاحتلال، ووضع السياسات تجاه المستوطَنات والمستوطِنين، وتجاه شعبنا الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، كما وستقوم باستغلال تحكمها في اغلبية أعضاء الكنيست لكي تفرض القوانين العنصرية التوسعية الاستيطانية من ناحية، والقوانين التي تسعى إلى حماية رئيسها الفاسد نتنياهو من القضايا المتهم فيها من ناحية ثانية.

في هذا السياق، **قال معهد البحوث التطبيقية/ أريج، في تقريره السنوي حول الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2022، أن "إسرائيل" ماضية دون هوادة في أوسع حملة استيطانية تشهدها الأراضي الفلسطينيّة، لكسب الوقت لصالح البناء الاستيطاني، من خلال المماطلة في ابرام أية اتفاقية سلام مع الفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى ارتكاب الجرائم بحق المواطنين الفلسطينيين ومنازلهم وممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم والسيطرة عليها، وبالتحديد على المناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية المحتلة، حيث مناطق "ج" تشكل حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية المحتلة"** [1].

في هذا الجانب، أشير إلى أن مواقف نتنياهو العنصريّة والعدائيّة تجاه المجتمع العربيّ، ومحاولتُه إلغاء وجود قضيّة احتلال وحقوق شعب قابع تحت الاحتلال، وممارساتُ استعمار استيطانيّ ممنهَج في المناطق

[1] حسن عبد الجواد -بيت لحم – الهدف الإخبارية 2022/12/28.

الفلسطينيّة التي احتُلّت عام 1967، ليست بأمر جديد أو نتاج الانتخابات الأخيرة، رغم أن هذه الانتخابات جسدت وحققت انتصارُ اليمين الدينيّ الصهيوني الشديد التطرّف.

لكن التحالف الجديد في حكومة نتنياهو السادسة، سيعمل على سنّ سياسات وقوانين ترمي إلى حسم العديد من الملفّات، التي تؤثّر على صورة وطبيعة دولة إسرائيل، وتؤثّر تأثيرًا مباشرًا على المجتمع العربيّ في الداخل، **كما أن هذه الحكومة ستتميز باشتداد المخاطر السياسية العنصرية التي ستكون أقرب إلى المخاطر الوجودية بالنسبة لمستقبل شعبنا ونضاله ووجوده الديمغرافي في الضفة الغربية خصوصاً، حيث ستعمل هذه الحكومة على حسم** هُوّيّة دولة إسرائيل كدولة يهوديّة قوميّة بروح الصهيونيّة الدينيّة؛ ومحاولة حسم ملفّ مكانة المواطنين العرب وَفقًا لبنود قانون القوميّة؛ وكذلك محاولة حسم ملفّ الاحتلال والاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية، **الأمر الذي يفرض على كافة القوى الفلسطينية عموماً، واليسارية بصورة خاصة، تفعيل نضالها التحرري –السياسي والكفاحي– لحماية الضفة الغربية من مخاطر الاستيطان العنصري الصهيوني الوجودي من ناحية، والحرص على تأكيد حق شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة 1967، تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية من ناحية ثانية.**

بالإضافة إلى ما تقدم، فإنني أود التأكيد على أن ما تبقّى من تيّارات ليبراليّة وديمقراطيّة في المجتمع الإسرائيليّ سيعاني بطبيعة الحال من هذا التحوّل، لكن سيكون أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 48 عموماً، وشعبنا الواقع تحت الاحتلال هم الطرف الأكثر تضرُّرًا على وجه الخصوص.

ذلك إن التحالف الجديد سيَكون التجربةَ الأولى لتفرُّد التيّارات اليمينيّة الدينيّة المتطرّفة في الحكم، وبسْط سيطرة هذه التيّارات على السلطة التشريعيّة والتنفيذيّة. هذا واقع جديد يتطلّب من القوى الوطنية الفلسطينية ، رؤيةً ثورية وبرامج جديدةً وأدواتٍ ومشاريعَ جديدةً.

إن ما يدفعني إلى ضرورة تركيز النضال السياسي والشعبي والكفاحي في الضفة الغربية ، يتلخص في أن الضفة هي اليوم ساحة الصراع السياسي والتناحري الرئيسية الأولى، وإن نتائج هذا الصراع ستحدد مصير القضية الفلسطينية برمتها في المستقبل المنظور على الأقل، خاصةً وأن المرحلة الراهنة تحمل في طياتها مخاطر جدية على قضيتنا الوطنية ليس بسبب استشراء العنصرية الصهيونية الأكثر تطرفاً وتوسعاً وعدواناً عبر حكومة نتنياهو الحالية فحسب، بل أيضاً بسبب استمرار الانقسام الفلسطيني والتفكك الفلسطيني وغياب الوضوح بالنسبة للمشروع الوطني، إلى جانب هبوط وخضوع معظم أطراف النظام العربي الرسمي للتحالف الامبريالي الصهيوني.

بالطبع، وبكل ثقة، فإن كل ما تقدم من مخاطر لن يؤدي إلى نجاح او تحقيق أهداف حكومة نتنياهو السادسة، اليمينية الصهيونية الأكثر تطرفاً وعدوانية وعنصرية، وذلك ايماناً منا بقدرة شعبنا واصراره على إبقاء قضيته الوطنية مرفوعة تعزيزاً لصموده ودفاعه عن أرض وطنه وهويته وحقوقه الوطنية المرحلية والتاريخية معاً، على الرغم من كافة الممارسات العدوانية ضده، لكننا ندرك أيضاً أن صمود وتضحيات شعبنا لا تقلل من خطورة المخططات الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، إذا لم تواجَه بوحدتنا الوطنية، وبتفعيل ودعم صمود شعبنا ومقاومته، شرط التزامنا بشعارات ثورية واقعية، عبر تبني برنامج وطني توحيدي، وأهداف قابلة للتحقق في المدى المنظور، بعيداً عن أي شعار ديماغوجية نعجز عن تحقيقها.

لذلك أعتقد أننا نتفق على ضرورة تقديم مقترح أو مشروع يتبنى برنامجاً وطنياً تحررياً وديمقراطياً، خطوة لا يمكن ولا يجوز تخطيها في هذه المرحلة الشديدة التعقيد للأسباب الفلسطينية والصهيونية والامبريالية والرجعية العربية التي أشرنا إليها في هذه الدراسة، ما يعني أن البرنامج الوطني المطلوب يجب ان يتضمن في جوهره وشكله هدفاً وطنياً كبيراً قابلاً للتحقيق على المدى المباشر أو المنظور، وهو تفعيل النضال الوطني الجماهيري

والشعبي والسياسي والكفاحي من أجل تحقيق إنهاء الاحتلال وانهاء الاستيطان، وصولاً إلى إنجاز الحرية والاستقلال لأبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار دولة فلسطين كاملة السيادة على أرضها وحدودها ومعابرها وبحرها ومياهها وعاصمتها القدس، ومن ثم مواصلة النضال –عبر التفاعل الجاد مع كافة قوى اليسار الثوري في بلدان الوطني العربي عموماً والبلدان المحيطة بالكيان الصهيوني خصوصاً– من أجل العمل على مجابهة أوضاع التبعية والتحالف العربي الرسمي مع الامبريالية والصهيونية.

فقد باتت دولة العدو الصهيوني اليوم، أكثر دينية ويهودية – من حيث الإفصاح عن نفسها – من السابق إذا ما قورنت بمرحلة هيمنة "كتلة اليسار" والوسط – مع تأكيدي على أن كافة الكتل هي كتل صهيونية مهما كانت تسميتها– في المرحلة الممتدة من عام 1948 حتى عام 1977؛ وينسحب السياق عملياً وليس تجريدياً فحسب، إلى ما هو أبعد من ذلك، لجهة المضي في تكريس مفهوم "إسرائيل" كدولة يهودية قومية خالصة خاصة بالشعب اليهودي حصراً؛ اذا استمرت أوضاع الخضوع العربي الرسمي والانقسام الفلسطيني كما هي عليه.

في هذا الجانب، أورد فيما يلي ملخصاً لبعض تفاصيل الاتفاقات الائتلافية، التي جرى توقيعها بين حزب الليكود وحلفائه "بن غفير وسموتريتش" في الحكومة السادسة برئاسة بنيامين نتنياهو، يتبين أكثر

فأكثر أن هذه الحكومة ستكون الأشد تطرفاً في تاريخ إسرائيل، سواء بالنسبة إلى الاحتلال والاستيطان والقضية الفلسطينية، أو فيما يتعلق بالسياسة الداخلية[1].

فمع تسلم الصهيونية الدينية حقيبة الأمن الداخلي والإشراف على الشرطة الإسرائيلية و"حرس الحدود"، وتوليتها المسؤولية عن الإدارة المدنية ومكتب "منسق شؤون الحكومة" في الضفة الغربيّة، وزيادة نفوذها على الجيش، فمن المتوقع شرعنة بؤر استيطانية في اتجاه مزيد من شرعنة الاستيطان وتوسيعه.

فقد وافق نتنياهو على شرعنة "بؤر استيطانية غير قانونية" في الضفة الغربية في غضون شهرين من أداء الحكومة الجديدة اليمين القانونية، كجزء من اتفاق أبرم مع حزب الصهيونية الدينية، كما وافق على تنفيذ خطة لنقل السلطة على "الحياة المدنية الإسرائيلية" في "مناطق ج" من الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي من الإدارة المدنية إلى الوزارات الإسرائيلية ذات الصلة.

واتفق نتنياهو أيضاً مع رئيس حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش على رصد ميزانية بمبلغ 8 مليارات شيكل بهدف توسيع الشوارع التي يستخدمها المستوطنون في الضفة الغربية، ما يهدّد بمصادرة أراض فلسطينية. ويأتي هذا الاتفاق في ظل مخطط الحكومة الجديدة

[1] أنطوان شلحت – مع انتقال المزيد من تفاصيل الاتفاقيات الائتلافية في حكومة نتنياهو السادسة إلى دائرة الضوء – 26/ ديسمبر 2022.

لتوسيع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين، وزيادة عدد المركبات التي تسير في شوارع الضفة. وبين أهداف المخطط مضاعفة حجم شارع رقم 60 الذي يمر من شمال الضفة إلى جنوبها، ومضاعفة حجم شارع رقم 55 الذي يمر في عرض الضفة في اتجاه الأغوار. كما تخطط دولة الاحتلال لشق شوارع من الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون" في منطقة بيت لحم في اتجاه الغرب نحو مدينة بيت شيمش شمال غربي القدس، وفي اتجاه الشرق نحو منطقة البحر الميت.

أما بالنسبة للتعديلات التي تم الاتفاق عليها بين نتنياهو ورموز الصهيونية الدينية "بن غفير و سموتريتش" ، فقد جرى الاتفاق على "ملاحقة معلمين ، وعدم توظيف أشخاص في جهاز التربية والتعليم في حال انتقادهم للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو شاركوا في احتجاج ضد سياسة وممارسات الاحتلال، بزعم أن ذلك ينطوي على "تأييد للإرهاب"، وفي سبيل تطبيق ذلك سيتم تعديل قانون جهاز التعليم الحكومي بحيث يُحظر على وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تعيين معلم يعبّر عن معارضته للاحتلال في جهاز التعليم ومؤسسات التعليم العالي"[1].

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة:

"تنطلق الاستراتيجية الإسرائيلية في جوهرها في تكريس الفصل بين القطاع والضفة ليس من الناحية السياسية فحسب بل بالأساس بتجزئة

[1] أنطوان شلحت – المصدر السابق.

القضية الفلسطينية إلى قضيتين وفق مخططات التحالف الديني والقومي الصهيوني اليميني المتطرف في الحكومة الحالية، وذلك بالفصل بين قضية قطاع غزة وقضية الضفة الغربية، وفرض حقائق استيطانية على الأرض، الى جانب مشروع الترانسفير الذي يدخل في إطار الضم الصهيوني التوسعي، مع إبقاء السلطتين في الضفة وغزة ضعيفتين، ومنح الفلسطينيين بعض التسهيلات الاقتصادية المتمثلة أساسا في زيادة عدد تصاريح العمل في الضفة وقطاع غزة.

تجدر الإشارة أن الإطار العام للاستراتيجية الإسرائيلية في قطاع غزة هو ثابت ويتعدى التغييرات السياسية في "إسرائيل" والأمر ليس سيان مع الضفة الغربية، حيث تستمر "إسرائيل" بالاستيطان والتغيير بشكل يومي، وهو عمل يدخل ضمن استراتيجية "الضم الزاحف"، أي ضم واقعي بدون ضم قانوني، وتشكل منطقة "ج" في الضفة الغربية الهدف الأساسي لإسرائيل، وتحديداً لليمين الذي يُجمع تقريباً على فكرة ضمها، بحيث لا تشمل الاستراتيجية الإسرائيلية للضفة الغربية تقويض السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها بما في ذلك التنسيق الأمني، وذلك لمنع نشوء "دولة ثنائية القومية"[1].

وفي كل الأحوال فإن بقاء السلطة الفلسطينية يشكل مصلحة إسرائيلية أمريكية، ما يعني أن السلطة الفلسطينية هي الخاسر الأكبر

[1] د. مهند مصطفى – الاستراتيجية الإسرائيلية للضفة وقطاع غزة – دراسة مقدمة إلى مؤتمر مسارات – نوفمبر 2022.

نتيجة فوز اليمين والصهيونية الدينية، ودخول بن غفير وسموتريتش إلى حكومة العدو الصهيوني ، بما يعزز التقديرات التي تؤكد على التغييب الكامل لتطبيق فكرة "حل الدولتين" أو التفاوض حولها، إلا وفق شروط التحالف اليميني الليكودي والصهيوني الديني، وهنا لابد لي من التذكير فقط بأن شعار حل السلطة الذي قد يرفعه البعض بوعي أو بدونه، يعني العودة بالتاريخ إلى الوراء وهي مسألة مستحيلة، لان هذه السلطة قامت بقرار أمريكي إسرائيلي عربي رجعي، ولن يتم حلها إلى بعد الغاء ذلك القرار.

وفي هذا الجانب، أقترح العودة إلى التأمل والحوار الموضوعي في شعار "الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 67" ، لأن تجاوز هذا الهدف معناه بصراحة شديدة تجاوزاً للشرعية الدولية ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 بالاعتراف بالدولة الفلسطينية "غير عضو" في 29 نوفمبر 2012 ، ومن ثم الذهاب صوب المزيد من العزلة على المستوى الدولي والغموض على المستوى الوطني والقومي.

لذلك أدعو إلى التفكير مجدداً، بإعادة النظر في فكرة حل الدولتين، شرط إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرضها ومواردها وسماؤها ومعابرها وحدودها وعاصمتها القدس، كحل مرحلي لا يلغي حق شعبنا التاريخي في كل فلسطين.

بالطبع، إنني أدرك تماماً موقف الفصائل الوطنية المناهضة لاتفاق اوسلو، وأدرك أيضاً أن السياسات الصهيونية العدوانية النازية المتطرفة (العلمانية والدينية) الراهنة، ستؤدي إلى تفعيل روح المقاومة المسلحة والشعبية –بصور ومنطلقات عفوية أو منظمة– في الأراضي المحتلة عموماً وفي الضفة الغربية خصوصاً، ستؤدي إلى صحوة الأطراف الفلسطينية المنقسمة لكي تراجع ذاتها، لعلها تستعيد منطلقاتها الوطنية التي تذهب بها مجدداً إلى انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية ضمن إطار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وذلك انطلاقاً من الرؤية الوطنية الموضوعية التي ترى أن الكفاح المسلح الفلسطيني لن يكون مجدياً بدون وحدة القيادة الوطنية الفلسطينية من ناحية، ولن يكون حديث الفصائل الماركسية المعارضة أو غيرها من الفصائل عن ضرورة عقد انتخابات تشريعية أو وطنية في الأراضي المحتلة 67 مجدياً أيضاً من ناحية ثانية، آخذين بعين الاعتبار تداعيات الانتخابات الأخيرة وفوز اليمين الديني الصهيوني المتطرف وانعكاس مواقفه صوب المزيد من رفض قرارات الشرعية الدولية المزيد من التفكك والتراجع ضد قضية شعبنا الفلسطيني حقوقه الوطنية سواء في الأرض المحتلة 1948 أو في الأرض المحتلة 1967، إلى جانب استمرار الانقسام وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وفي كل الأحوال، فإن حفاظنا على مواقفنا السياسية الثورية المبدئية ، لن يكلف كثيراً، وطالما أننا نملك هامشاً للعمل والاستعداد للصمود والمقاومة ،

فإننا سنحصل على احترام شعبنا وشعوبنا ، وسنحقق أهدافنا بدون الحاجة للتنازل عن مواقفنا.

أما بالنسبة للعلاقة مع قطاع غزة، فإن الاستراتيجية الصهيونية تنطلق بالتعامل مع القطاع من السياسات التالية:

1. الحفاظ على حالة الفصل السياسي والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية.
2. عدم وجود مصلحة إسرائيلية في اسقاط حكم حماس في قطاع غزة، لأسباب تتعلق بالثمن الذي قد تدفعه جراء ذلك، وكجزء من تكريس حكم حماس لتكريس الانقسام، حيث أن اسقاط حكم حماس يعني ان يكون البديل واحد من ثلاث، غياب سلطة قوية في قطاع غزة وسيطرة المنظمات الفلسطينية عليها بقاء "إسرائيل" في القطاع وهو أمر لم يعد محل إجماع ولا تريده إسرائيل، أو عودة السلطة الفلسطينية للقطاع وهذا يعني وحدة الضفة وغزة سياسيا.
3. السعي للتوصل لاتفاق تهدئة طويل الأمد مع بقاء الحصار على قطاع غزة.
4. منح تسهيلات اقتصادية للقطاع مثل منح تصاريح عمل للعمال الفلسطينيين وإدخال مواد بناء من أجل الحفاظ على حالة التهدئة وزيادة التكلفة الاقتصادية لكل مواجهة عسكرية بالنسبة للقطاع.

في هذا الجانب، اعتقد أن العلاقة بين "إسرائيل" وحركة حماس في قطاع غزة يسودها حالة من الهدوء المتوتر أو الحذر، حيث تنزلق العلاقة المتوترة بينهما إلى مواجهة عسكرية بين فترة وأخرى، بيد أن الطرفين حاليا غير معنيين بمواجهة عسكرية على الرغم من استعدادهما وتحضيراتهما لها، حيث يدرك الطرفان أن تسوية سياسية بينهما غير ناضجة الآن، فكل طرف يضع شروطا للتسوية لا يقبلها الطرف الثاني، لكنهما يتفقان على أهمية بقاء حالة الاستقرار، لاعتبارات مرتبطة بمصلحة كل فريق.

في هذا السياق، تراهن دولة العدو الإسرائيلي على المسار الدبلوماسي، في محاولة منها لإجبار حركة حماس التوقيع على تسوية تستجيب للشروط والمصالح الإسرائيلية، وتقود مصر المسار الدبلوماسي للتوصل إلى التسوية بين الجانبين، لذلك "فإسرائيل" تريد اعطاء المسار الدبلوماسي الفرصة للتوصل للتسوية، واحترام الدور المصري بهذا الشأن ، ومع ذلك فإن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعتقد أن المواجهة مع حركة حماس هي مسألة وقت، ولكنها تحاول توفير الوقت للمسار الدبلوماسي من خلال تهدئة الأوضاع مع قطاع غزة عبر امتيازات وتسهيلات اقتصادية جزء منها خرج لحيز التنفيذ، مثل توسيع نطاق الصيد والتجارة والصادرات والواردات للقطاع والسماح بدخول فلسطينيين من القطاع للعمل في إسرائيل.

وهذه السياسة الإسرائيلية الحالية في التعامل مع قطاع غزة، تنطلق –كما يقول مهند مصطفى– "من خلال ما يسمى "تنفيد خطوات من التسوية بدون تسوية"، أي منح القطاع امتيازات وتسهيلات اقتصادية ، وفي نفس الوقت التحضير العسكري للمواجهة القادمة في حالة حدوثها، ولكن دولة العدو الإسرائيلي لازالت متمسكة بأهداف تقوم على ردع حركة حماس بما يحقق –من وجهة نظر العدو– فرض نوع من التهدئة طويلة الأمد مع حماس ، علما بان الوضع الراهن يخدم المصالح الإسرائيلية على المدى القصير ، فهناك حالة من الهدوء النسبي راهناً (بداية 2023) مع القطاع ولكن بدون تسوية سياسية.

كما "استمرت "إسرائيل" في تعزيز الانقسام الفلسطيني ، خاصة وانها ترى في الانقسام مركباً أساسياً من مركبات السياسات الإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية ، فكان التعامل الإسرائيلي في البداية مع قطاع غزة تعاملا امنياً كاملا ، ثم بات التعامل معها كقضية سياسية بالدرجة الأولى وأمنية بالدرجة الثانية.

وتتبنى "إسرائيل" منذ سنوات قليلة –كما يضيف مهند مصطفى– "استراتيجية تعزيز الانقسام واضعاف طرفيه دون الوصول بهما الى حالة الانهيار، وذلك عبر اضعاف السلطة، وفي نفس الوقت منع انهيارها، وإضعاف حماس عبر استمرار

الحصار دون العمل عسكرياً على اسقاط حكمها في قطاع غزة ودون تجويع القطاع.

وستقوم "إسرائيل" بالسماح بإقامة مشاريع اقتصادية كبيرة في القطاع من مبدأ الاقتصاد مقابل الأمن والهدوء"، وتشمل إعادة بناء تدريجي للقطاع على نحو: ترميم بنية الكهرباء والغاز، بناء محطات لتحلية مياه البحر، ترميم الجهاز الصحية والبنية التحتية والسكن، وكل ذلك مقابل التزام حماس بالهدوء وضمانه من خلال التزام ومراقبة دوليين بتنفيذ ذلك. بحيث تكون "إسرائيل" مستعدة لوقف عملية إعادة البناء إذا خرقت حماس هذا الاتفاق"[1].

بالطبع "إسرائيل" سوف تبقى المتحكمة بالكهرباء والماء للقطاع، وفقط بعد مرحلة طويلة من الهدوء والالتزام بالاتفاق، سوف تمنح "إسرائيل" استقلالية الطاقة للقطاع. علاوة على ذلك، تشمل هذه المرحلة سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر، فضلا عن سيطرة مصر على معبر رفح، وفي مرحلة معينة سوف تفتح "إسرائيل" معبر كارني من أجل تسهيل عملية ترميم قطاع غزة، لكن دولة العدو الصهيوني لن تتراجع بسهولة، عن تأييدها للانقسام، إلا إذا أصبح الانقسام عبئاً عليها، أو لم يعد مكسباً صافياً لها.

على الرغم من الخلاف في "إسرائيل" حول السياسة التي يجب اتباعها تجاه قطاع غزة، إلا أن حكومة العدو الإسرائيلي اتخذت مجموعة

[1] المصدر السابق – د. مهند مصطفى.

من الخطوات تجاه قطاع غزة من أجل منع مواجهة مع القطاع في المرحلة القادمة، إما من أجل التحضير للمواجهة العسكرية، وإما من أجل اعطاء الخيار الدبلوماسي من خلال مصر للتوصل لتسوية تستجيب مع المصالح الإسرائيلية ، **ومن الخطوات التي اتخذتها دولة العدو الإسرائيلي[1]:**

أولا : اتخاذ ترتيبات لدخول عمال فلسطينيين من القطاع للعمل في إسرائيل، وقرر وزير الدفاع "بيني غانتس" رفع العدد إلى 15 آلاف عامل وتاجر حيث من المتوقع أن يؤدي هذا الارتفاع إلى إدخال 80 مليون شيكل لقطاع غزة في الشهر، كما سمحت "إسرائيل" بتوسيع مجال الصيد للصيادين.

ثانيا: اتمام بناء الحاجز تحت الأرضي مع قطاع غزة: أنهت "إسرائيل" في شهر ديسمبر 2020 بناء الحاجز تحت الأرض حول قطاع غزة ، حيث تم بناء 65 كليو متر من العائق على طول الحدود مع القطاع، وخلالها تم الكشف عن عشرات الأنفاق من قطاع غزة المتجهة نحو إسرائيل. ووصلت تكاليف المشروع إلى 3.5 مليار شيكل (حوالي مليار دولار).

ان بناء العائق تحت الأرض يعتبر من أكبر المشاريع الهندسية المعقدة التي نفذها الجيش في تاريخه، حيث يتكون العائق من سور

[1] المصدر السابق – د. مهند مصطفى.

إسمنتي بطول ستة أمتار فوق الأرض وعشرات الأمتار تحت الأرض ويمتد العائق على طول الحدود مع قطاع غزة ، .وهو عائق إضافي للجدار الحدودي القائم مع القطاع. ويمتد حتى داخل البحر.

يهدف هذا العائق – كما تقول وسائل الاعلام الصهيونية – إلى ردع حماس عن تنفيذ عمليات عسكرية، وسلبها واحدة من نقاط قوتها، وهي الأنفاق التي كانت تعتبرها حماس سلاحها الاستراتيجي في المواجهات مع "إسرائيل" .

الماركسية وموقفها النقيض من الصهيونية:

هنا، أعتقد ان من الضروري توضيح التحليل الماركسي للصهيونية، الذي يرى فيها حركة استعمارية استيطانية عنصرية تنفذ المشروع الإمبريالي في المنطقة العربية عبر تنفيذها المشروع الاستيطاني الصهيوني، بذلك، فإنها تؤدي دوراً رئيسيا في تفتيت الأمة العربية، ولجم قوى الإنتاج العربية، والحيلولة دون تشكل الأمة العربية على أساس قوى الإنتاج الحديثة، أي دون تشكل الذات العربية الحديثة، وضرب حركة التحرر القومي العربية ومنعها من استكمال تشكيلها ومن تحقيق أهدافها المتمثلة في الوحدة القومية وتحرير الموارد العربية من الهيمنة الإمبريالية لصالح الجماهير العربية (الاشتراكية والديمقراطية)، وضرب أي قوة عربية استقلالية صاعدة، ومساندة الإمبريالية الغربية في نهب الوطن العربي.

وعليه، فإن الصهيونية وإسرائيل هي آلية أساسية من آليات الهيمنة الإمبريالية على الأمة العربية وإعادة إنتاج حالة الشلل والوهن والتفتت التي تعاني منها أمتنا.

بذلك يرى الماركسيون في كل أرجاء الوطن العربي أن الكيان الصهيوني ليس مجتمعاً طبيعيا نشأ تاريخيا نشوءاً طبيعيا على أرض محددة، وإنما هو كيان مصطنع ركَّبته الإمبريالية والصهيونية لأداء أغراض عدوانية معينة، ومن ثم فهو يتحدد كليا بوظائفه الإمبريالية. إنه جزء لا يتجزأ من أجهزة العنف الإمبريالية التي يسعى الماركسيون إلى تدميرها، وعليه، فإن تحقيق الأهداف الماركسية في المنطقة العربية يستلزم بالضرورة تفكيك الكيان الصهيوني وإزالته من الوجود.

وفي هذا السياق، فإن أي تحليل علمي منصف للماركسية لا بدّ وأن يقود إلى النتيجة بأن الوطنية الفلسطينية والقومية العربية التقدمية هي النقيض الشامل والحقيقي للصهيونية، ولا يمكن للماركسي أن يعترف بحق إسرائيل واليهود في أرض فلسطين، ليس فقط لأن مثل هذا الاعتراف يعني القبول بالغزو والعدوان على شعب عريق آمن واحتلال ارضه واغتصاب حقوقه التاريخية، ارتباطاً بالمخطط الرأسمالي الاستعماري والامبريالي الذي كان العامل الرئيسي في إقامة الكيان الصهيوني، ولكن أيضاً "لأنه يعني الاعتراف بخرافات اليهود العنصرية (أرض الميعاد، شعب الله المختار، وما إلى ذلك)، تلك الخرافات التي ترفضها العقلانية الماركسية جملة وتفصيلا. فليس هناك فكر يعارض

الصهيونية كما تعارضها الماركسية. إن الماركسية تعارض الصهيونية في الجوهر والصميم"[1].

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام حركات وفصائل اليسار العربي عموما والفلسطينية خصوصاً، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره.

وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة استراتيجية على طريق النضال من اجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعاً من الوهم او نوعاً من الخضوع والاستسلام.. وبالتالي أقول لكل رفاقي لا مفر من ان نؤكد معاً أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضلوه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن

[1] هشام غصيب – الماركسية هي نقيض الصهيونية – الحوار المتمدن – 2012/8/18.

تتوقف فلا خيار امامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي.. انطلاقاً من أن الصراع مع دولة العدو الصهيوني هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأساسية، عبر اطر وقيادات ثورية تقدمية قومية عربية بديلة لانظمة الخضوع والاستسلام الكمبرادوري الراهنة، ففلسطين ليست يهودية.. ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.

المشروع الوطني الفلسطيني:

يقوم المشروع الوطني الفلسطيني على إجماع الحركات السياسية الرئيسة وقوى المجتمع الفاعلة حول أربع ركائز أساسية هي التالية[1]:

- الأهداف النهائية للنضال الوطني.
- وسائل وأفعال النضال الوطني.
- شرعية الممثل الوطني.
- خصوصيات الوضع الفلسطيني ارتباطاً بحق تقرير المصير والعودة لشعبنا وحقوقه التاريخية في أرض وطنه.

وفي غياب الإجماع حول هذه الركائز الأربع، يغدو الحديث عن المشروع الوطني الفلسطيني شططًا من أحاديث الأولين.

جدير ذكره في هذا الصدد –كما يقول د. سعيد زيداني–، بأن مثل هذا الإجماع الوطني كان قائمًا إلى حد بعيد حتى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر لعام

[1] د. سعيد زيداني – تأملات خريفية حول ركائز المشروع الوطني الفلسطيني – موقع عرب 48 – 2021/11/2

1988، ذلك الاجتماع الذي تم التوافق فيه على إعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس قرار تقسيم فلسطين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر لعام 1947.

أما بعد ذلك، ومع مرور الزمن وتغير الأحوال، فقد أخذت ركائز هذا الإجماع تتزعزع وتنهار الواحدة تلو الأخرى، إلى أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه الآن من حالة التشظي والتردي .

وبسبب هذا التشظي وهذا التردي أخذت تتعالى وتتناسل الأصوات المنادية في الآونة الأخيرة بضرورة إعادة بناء كل من الإجماع الوطني والمشروع الوطني الفلسطيني.

الأهداف النهائية للنضال الوطني الفلسطيني[1]:

ليس خافيًا على أحد أنه لا يوجد إجماع وطني حاليًا حول الأهداف النهائية للنضال الوطني الفلسطيني. فهناك من الفلسطينيين، أفرادًا وجماعات وأحزابًا، من ينادي جهرًا بحل الدولة الديمقراطية الواحدة.

وهناك من ينادي، في المقابل، بحل الدولتين من هذا النوع أو ذاك؛ وهناك من يقبل، ثالثًا، بحل الدولتين مرحليًا، وذلك دون التنازل عن حل الدولة الواحدة المراد كهدف نهائي للمدى البعيد (حركة حماس، مثلًا)؛ وهناك الحائرون بين هذا الهدف النهائي أو ذاك.

[1] المصدر السابق – د. سعيد زيداني.

المسألة اليهودية والحل الصهيوني:

لقد كُتب الكثير عن الحركة الصهيونية منذ تسلمتها يد هرتزل، الصحفي النمساوي الذي كان له الفضل في تجميع خيوط العون الإمبريالي وغير الإمبريالي ووضعها جميعاً في خدمة الصهيونية، التي تحولت على يديه إلى حركة سياسية لها مؤسساتها التنظيمية والمالية والسياسية.

وقد كان من أكثر الأمور إثارة للالتباس حول الحركة الصهيونية، أنها تبلورت كحركة سياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الوقت الذي بدأت تتبلور فيه كثير من الحركات القومية في أوروبا الشرقية بوجه خاص مثل دول البلقان الغربية ومثل ألمانيا وإيطاليا اللتين كانتا تقومان بمهمة التحرر القومي وتوحيد البلاد في الوقت نفسه، وكان هذا هو أساس اللبس أو التزوير التاريخي لنشأة الحركة الصهونية، المتمثل في تصديق الادعاء الصهيوني القائل بأن الحركة الصهيونية التي قادت ما يسمى بـ "حركة التحرر اليهودية" كانت حسب ذلك الإدعاء جزءاً من تلك الحركات القومية التي كانت تتبلور في تلك الفترة .

ولم يكن هذا التزوير بلا أساس على أي حال، فقد كانت البرجوازية اليهودية هي التي تقوم بالدور الأساسي في تمويل وتسيير الحركة الصهيونية وتوجيه قادتها، فبدت وكأنها تقوم هنا أيضاً بقيادة حركة قومية شبيهة بالحركات الأوربية التي قادتها تلك البرجوازيات.

كما كانت هناك بعض الأسباب الثانوية لذلك الخلط، مثل علاقة زعماء الحركة الصهيونية ببعض قادة حركات التحرر في العالم ، مثل علاقة هرتزل بغاريبالدي وعلاقة وايزمن بغاندي في مرحلة معينة .

لقد ساعدت كل هذه الأسباب وغيرها على حدوث ذلك اللبس حول ماهية الحركة الصهيونية، وهو لبس لا يزال له تأثير في بعض الأوساط اليسارية الأوروبية والأمريكية حتى الآن.

وبالطبع فإن من المهم التصدي لهذا الموضوع لإزالة هذا اللبس، فكل أوجه تشابه الحركة الصهيونية مع حركات التحرر تقوم على مستوى الشكل، لكنها تصل إلى نقاط افتراق كبيرة واختلاف جوهري عن تلك الحركات عند الغوص في العمق لاكتناه الحقيقة، **فالبرجوازية اليهودية الكبيرة هي التي دعمت ومولت الحركة الصهيونية، لكن ذلك لم يكن ضمن عملية تهدف إلى "تحرر اليهود" بقدر ما كان استثماراً من جانبها للمحنة التي تعرض لها هؤلاء في مشروع اغتصابي استيطاني، كان بدوره جزءاً من مجموعة مشاريع مماثلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. وقد قامت بتمويل هذه المشاريع باعتبارها جزءاً من البرجوازية الأوروبية مسيحية ويهودية ، كنوع من حل لأزمتها ، وليس بهدف "التحرر".**

وقد لاحظ الدكتور عبد الوهاب المسيري، عن حق، أن الدعوات الصهيونية لإعادة اليهود إلى فلسطين كانت تتوجه على الدوام إلى كبار رجال المال والسياسة في الدول الأوروبية الاستعمارية. وكان

نموذجياً ضمن هذا الإطار أن يتوجه "هرتزل" في دعوته الصهيونية إلى رجل المال الفرنسي اليهودي روتشيلد ، فجاء عنوان كتاب هرتزل الأساسي "دولة لليهود": نداء إلى عائلة روتشيلد".

أما ما يسمى باليسار الصهيوني الذي كانت تشوب بعض كتاباته رطانة ماركسية يسارية، فقد كان جزءاً أساسياً من الحركة الصهيونية بنفس ارتباطاتها البرجوازية، إذ أن فصائل اليسار الماركسي الفلسطينية وكافة أحزاب اليسار الماركسي في الوطن العربي- على قناعة موضوعية بالحقيقة التي تؤكد أن على الماركسي الثوري المنتمي للديانة اليهودية، لا يمكنه القبول بالمشاركة في عضوية المنظمة الصهيونية، ولن يقبل أن يكون مشاركاً في اغتصاب فلسطين ، وبالتالي يرفض بصورة قاطعة الإقامة في إسرائيل، انطلاقاً من الاقتناع بالموقف المبدئي بأن مكان الماركسي الثوري اليهودي هو بالتحديد خارج الدولة الصهيونية، ومناضلاً ضد أهدافها، وضد اغتصاب فلسطين، ومع حق الفلسطينيين في الحرية والعودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكافة سكانها.

ولكن على الرغم من أن قيام "الدولة اليهودية" قد أدخل عنصراً جديداً أخل بمجمل المعادلات الأساسية في المنطقة إلا أنه لا يغير من جوهر الصهيونية، التي رأيناها تتطور من أفكار دينية غامضة برزت وانتشرت من تبلور الفكر البرجوازي الأوروبي ثم تحولت إلى فكر استغلالي استعماري، ثم إلى حركة سياسية استعمارية غايتها الاستيطان في فلسطين

، لا من أجل تخليص اليهود من عذاباتهم ، بل من أجل أن تكون قلعة للإمبريالية تحول دون تهديد مصالحها في استغلال ثروات الشعوب العربية والإسهام في استمرار تبعية وتخلف بلدانها، واحتجاز تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كضمانة وحيدة لحماية المصالح الإمبريالية ، عبر أنظمة عربية فقدت في معظمها وعيها الوطني والقومي بعد أن أقدمت على الاعتراف بمشروعية دولة العدو الإسرائيلي ، وأصبحت جزءاً من التحالف الإمبريالي المعادي لأهداف وتطلعات الشعوب العربية صوب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، **وهنا بالضبط تتجلى بوضوح الرؤية الموضوعية الثورية للصراع مع العدو الصهيوني وحليفه الإمبريالي ، كصراع عربي من خلال الانطلاق مجدداً من ضرورة النضال القومي الذي يعني العلاقة الجدلية والعضوية بين القضية الفلسطينية والقضية القومية العربية، بمثل ما يعني وحدة البرنامج القومي، التحرري الديمقراطي، الهادف إلى تحقيق نهضة شعوبنا وتقدمها** ، الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار الماركسي القومي العربي ، التفكير جدياً في إعادة احياء الفكرة التوحيدية القومية المترابطة تاريخياً ومصيرياً بالمسألة الفلسطينية، وما يتطلبه ذلك من تفعيل عملية التغيير الوطني الديمقراطي في إطار تجديد المشروع النهضوي القومي المقاوم، شرط الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث وضرورات تطوره المستقبلي.

وهنا بالضبط فإن من واجبنا – في اطار القوى الثورية الماركسية – أن نركز على صحة تحليلنا للطبيعة الاستيطانية الاغتصابية العنصرية للكيان الصهيوني، إلى جانب تركيزنا على طبيعة المخطط الأميركي في المنطقة، لأن أهمية الكيان الصهيوني للإمبريالية العالمية تنبع من كونه جزءا لا يتجزأ من منظومة القوى الإمبريالية. إنه ليس مجرد أداة في يديها، وإنما هو جزء يمثلها في قلب المنطقة العربية وامتداد حقيقي عضوي لها. وهو يحقق أهداف الإمبريالية في منطقتنا بتحقيق مشروعه الاستعماري الصهيوني الخاص، ومن ذلك تنبع قوته وضرورته للنظام الإمبريالي العالمي، وبالتالي فإن السؤال المطروح ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابات على هذا السؤال تنبع ضروريا من التحليل المذكور أعلاه، فلا يكفي أن نجابه الاختراق الصهيوني لمؤسساتنا الاقتصادية والتربوية والإعلامية، مع أن ذلك ضروري جدا، وإنما علينا أيضا أن ندعوا إلى ضرورة توعية وتنظيم الجماهير الشعبية العربية (عبر الفصائل اليسارية في البلدان العربية) وذلك لمجابهة أنظمة التطبيع والعمالة، ومجابهة المخططات الصهيونية / الامبريالية، ومجابهة جميع أشكال التفتيت القومي من قطرية وطائفية ومناطقية وإقليمية وعشائرية، وأن نعمل على إحياء قيم النضال والتحرير والاستقلال القومي والإنتاج المترابط والمقاومة الشعبية.

علينا أيضاً أن نعمل على إعادة تنظيم صفوف المقاومة الشعبية من اجل طرد المحتل الصهيوني من بلادنا، إلى جانب نضالنا السياسي

الديمقراطي ضد الانقسام وضد اشكال الفساد والتبعية والاستغلال، وأن نسعى مع كافة قوى اليسار العربي، إلى إعادة بناء الذات القومية على أسس تنموية حديثة وبناء الذاكرة التاريخية القومية. وينبغي أن تكون نقطة البدء رفضنا القاطع لأي نوع من الاعتراف بشرعية الغاصب الصهيوني وأي تنازل عن أي شبر من الأرض العربية، فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف.

ولكن علينا التأكيد دوماً على البديهية السياسية في أن القضية الفلسطينية بدأت بالنكبة عام 1948، وبإجراءات الاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري، ولا يزال منطق إغتصاب فلسطين وأفعالها قائمين وراهنين، وأن اعتبار أن القضية الفلسطينية بدأت مع هزيمة حزيران عام 1967 لن يكون في مصلحة القضية الفلسطينية، ما يعني تفعيل النضال وكافة اشكال الضغط السياسي من اجل انهاء الانقسام واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية من اجل احياء وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة جميع القوى، لكي تعود المنظمة المرجعية السياسية الوحيدة لشعبنا، الحاملة لمشروع التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطيني.

ففي ظل الانحطاط والتبعية لأنظمة الكومبرادور في بلادنا في هذه المرحلة؛ بات هذا الوضع يمثل أخطر ما واجهته بلداننا في تاريخها الحديث، لأنه التحدي الشامل للأمة العربية؛ فالصهيونية في ظل

الانحطاط والتطبيع العربي انتقلت من التصور والتخطيط إلى التنفيذ، حيث تَبدّى أن الاختراق الصهيوني يتخطى كل الحواجز، ليحاول أن يصل إلى تغيير المقومات الحضارية والقومية للعرب، على النحو الذي يكرس دوام تبعيتهم وتخلفهم وتشرذمهم.

لقد بدأت "إسرائيل" كمشروع صهيوني أساسي للإمبريالية، كقاعدة رئيسية لبسط هيمنتها على المنطقة العربية وحماية مصالحها الأساسية فيها، ومن ثم لكبح تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة من ناحية، ولكبح وإعاقة نهوض حركة التحرر الوطني العربية من ناحية ثانية.

لكن هذه المهمة لم تكن لتنفي أطماع "إسرائيل" هي نفسها في السيطرة على المنطقة العربية، حيث واتتها الفرصة في حرب يونيو / حزيران، التي خرجت منها إسرائيل وقد احتلت كامل أراضي فلسطين، ومرتفعات الجولان السورية، وشبه جزيرة سيناء المصرية.

وفيما بعد حرب أكتوبر / تشرين أخذت "إسرائيل" تتهيأ للقيام بدور جديد داخل المنطقة، لم تعد تقتصر على كونها قاعدة – بالوكالة – للاحتكارات الدولية ولتوسع رأس المال الصهيوني وامتدادهما المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية، بل صارت تعبر عن حاجات تطور الاقتصاد الإسرائيلي نفسه، داخل المنطقة العربية. إن نمو الصناعة الإسرائيلية صار يتطلع إلى تحطيم حواجز العزلة والانطلاق إلى أسواق تشكل له مجالًا طبيعيًا هي بالدرجة الأولى الأسواق العربية، ولقد تجسد هذا التطور

أخيرًا في إطار عملية الاعتراف والتطبيع العربي الذي حقق أطماع "إسرائيل" في السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية، وطموح رأسمالها في المشاركة المباشرة في نهب الثروات العربية عن طريق الحصول على نصيبها هي الأخرى من الأموال العربية والنفط العربي.

ليست دولة العدو الاسرائيلي إذاً دولة طبيعية كغيرها من الدول في هذا العالم، وما العلاقات الطبيعية الوحيدة الممكنة بين إسرائيل والعرب سوى علاقات الصراع الذي لا يقبل المصالحة بين قطبيه ونحن على ثقة في أنه من هذا الصراع، لا بد من أن تنتصر الشعوب العربية وفي طليعتها الشعب الفلسطيني؛ شرط امتلاك المقومات الحضارية المادية والسياسية عبر النضال السياسي من منظور طبقي ثوري لتغيير أنظمة العمالة والتبعية الكومبرادورية في بلادنا، بما يمكننا من توفير الإمكانيات وعناصر القوة المطلوبة لمجابهة الاستعمار الصهيوني القائم على الاغتصاب والعنصرية، في سياق أبشع أنماط الصراع الكولونيالي.

وعلى هذا الطريق النضالي، فإن النقد الجاد الكامل والصريح للتجربة الماضية، هو نقطة البداية صوب تجدد الوعي الوطني والقومي التقدمي الثوري في أوساط كافة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وانتهت إليه مسيرة هذه الحركة؛ بسبب أزمة فصائلها وأحزابها عمومًا، وأزمة قياداتها خصوصًا

التي عجزت عن توعية وتثقيف وتنظيم وتعبئة قواعدها وكوادرها لكي تنجز مهامها التاريخية؛ إذ أن هذه الأوضاع القيادية المأزومة، التي جعلت بلدان الوطن العربي، في المرحلة التاريخية المعاصرة، من أقل مناطق العالم؛ إنتاجًا للعمل الديمقراطي الثوري الطويل النفس القادر على حماية نفسه، والمنتج في المدى الطويل لتحولات سياسية ومجتمعية نوعية، ودائمة ومطردة التطور على هذه البقعة أو تلك من الأراضي العربية.

فالصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعًا بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو –وفق المنظور الوطني والقومي الماركسي– صراع عربي جماهيري ضد التحالف والوجود الإمبريالي الصهيوني وحلفاؤه؛ أنظمة التبعية والتطبيع والعمالة، تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن؛ إذ أن الكيان الصهيوني لن يصبح جزءًا من نسيج المنطقة العربية وسيظل كيانًا مغتصبًا عنصريًا وعدوانيًا في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية، ما يعني ضرورة التمسك بهذه الرؤية على الرغم من أحوال الضعف والتشرذم والتفكك والانتهازية التي أصابت أحزاب وفصائل حركة التحرر العربية من جهة، وعلى الرغم من أن "دولة" الكيان الصهيوني بدعم إمبريالي، استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخّرت لأغراضها وأطماعها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم، وفي مثل هذه الأوضاع، فإننا –في أحزاب اليسار العربي– لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الإمبريالية؛ إلا بقدر ما نحقق من

مكاسب نهضوية ديمقراطية وثورية: سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وثقافية في ميادين كفاحنا في خضم الصراع الطبقي داخل بلداننا عبر مواصلة توعية الجماهير وتحريضها وتنظيمها؛ تمهيدًا لمراكمة عوامل نضوج الثورات الشعبية الهادفة إلى إسقاط أنظمة الخضوع والعمالة والتطبيع والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة أحزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي إننا سننتصر بقدر ما يكون نضالنا نضالًا ثوريًا تقدميًا عربيًا مشتركًا، ونضالًا ذاتيًا في سبيل الإنشاء القومي والتجدد الحضاري.

وبإيجاز كلي أقول "أن عملية التحرير الوطني هي، في مفهومها النظري، عملية تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة بعلاقة تبعيتها البنيوية بالإمبريالية؛ فالقطع مع الإمبريالية والاستقلال عنها يقضيان بضرورة تحويل هذه العلاقات من الإنتاج التي هي في البلد المستعمر؛ القاعدة المادية لديمومة السيطرة الإمبريالية، فلا سبيل إلى تحرر وطني فعلي من الامبريالية إلا بقطع لعلاقة التبعية البنيوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعي بنظام الانتاج الرأسمالي العالمي"، وبهذا المعنى وجب القول أن سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات التي كانت مستعمرة، أعني في المجتمعات الكولونيالية، هي سيرورة الانتقال الثوري إلى الاشتراكية.

في ضوء كل ما تقدم، وارتباطًا بموضوعنا حول مفهوم التحرر الوطني؛ نستنتج بوضوح أن الماركسية تسلط الضوء على جذر المشكلة، وجذر المشكلة في مشرق ومغرب وطننا العربي هو هيمنة الصهيوإمبريالية وعملائها حكام أنظمة الكومبرادور، على مقدرات شعوبنا العربية وحرمان الجماهير الكادحة والمهمشة من هذه الموارد وثمارها.

ذلك أن نظر الماركسية إلى الصراع الطبقي ينطلق من أنه "أمر موضوعي"؛ ينتج عن الوجود الموضوعي للاستغلال الناتج عن تحكم الرأسمال. وكان ماركس يبحث في وضع نشوء الصناعة في أوروبا، وكيف أن الرأسمالي يستغل "قوة عمل" العامل من أجل إنتاج فائض قيمة، وهو يزيد في استغلاله من أجل الحصول على الحد الأقصى من هذا الفائض، وهذا ما يجعل العامل يعيش في وضع صعب، حيث الفقر والاستغلال نتيجة العمل الطويل، هو الذي يدفعه إلى التذمر، ومن ثم الاحتجاج، والإضراب، إلى أن ينفجر في ثورة.

وعليه، فإن أي حديث عن "الإمبريالية" و"التحرر الوطني"، والاستقلال، دون التفات إلى توعية وتنظيم الجماهير الشعبية التي تعاني الفقر والبطالة والقهر، ودون معرفة بأن الوطني مبني على الطبقي وليس العكس هو نوع من العجز والقصور؛ ذلك إن مواجهة الإمبريالية، وتحقيق "التحرر الوطني" والاستقلال، تتم فقط في مواجهة النظم التي تمثّل رأسمالية كومبرادورية تترابط وتتداخل مع الإمبريالية، وهي التي تكرّس

التبعية. وهنا نعود إلى ماركس، وأساسية الصراع الطبقي، فهو الذي يمثل التناقض الرئيسي الذي يجب حسمه.

لذا يتوجب على اليسار الماركسي الثوري في مغرب ومشرق الوطن العربي، القيام بالمراجعة العميقة للتجربة الماضية، واستخلاص الدروس والعبر وإجراء التجديد والتغيير اللازم، وبلورة إطار ديمقراطي تقدمي متكامل يتناسب مع هويته وخبراته ومرجعياته، وهذه المراجعة لا بد أن يشارك بها مختلف المهتمين بالفكر اليساري من المؤسسات والشخصيات الوطنية، علاوة على تمثيل أبناء الجماهير الشعبية الفقيرة في قيادة التيار / الإطار الديمقراطي التقدمي المقترح.

إلى جانب المراجعة، أشير إلى أن استمرار الانقسام وفشل الجهود لإنهائه، ومواصلة الحكم الانفرادي لحركة حماس في قطاع غزة، وكذلك تزايد دور العشائر واستخدام العنف لحل الخلافات ساهم في ظل ضعف السلطة والقضاء، إلى المزيد من عوامل التفكك السياسي والمجتمعي، ما يعني –من وجهة نظري الموضوعية– أن حركة حماس تورطت حين أقامت سلطة تحت الاحتلال مهمتها متابعة الاشراف والتنفيذ على كافة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والقانونية في القطاع، إلى جانب مهمتها في تأمين الكهرباء وحفظ الأمن وإدارة المواصلات، وتأمين عملية الاستيراد والتصدير وفرض الرسوم وتحصيل الضرائب وفتح المعابر، والعمل على تخفيف البطالة عبر تشغيل العمال لدى العدو الصهيوني، وفي نفس الوقت ترفع شعار الكفاح المسلح،

متناسية أنها حركة تحرر وطني وليست سلطة تتعاطى بصورة اضطرارية –بصور مباشرة او غير مباشرة– مع مؤسسات العدو الصهيوني لمتابعة العديد من القضايا، إلى جانب بعض قضايا تسجيل المواليد وقضايا اقتصادية وغير ذلك من القضايا عبر وسطاء مصريين أو قطريين وغيرهم، ما يؤكد على أن حماس تورطت وغرقت في قضايا الاقتصاد والصحة والتعليم والطرق والأراضي والعمال والبطالة والتشغيل والأسر الفقيرة.. إلخ.

هنا ، استذكر لقائي بدعوة من الأخ خالد مشعل في بيته مع الرفيق ماهر الطاهر قبل أكثر من 13 عام، وسؤاله لي عن رأيي في وصول حماس للسلطة في غزة، وكان جوابي: "أن الحالة التي وصلتم فيها إلى السلطة في غزة نقيضة لكل مبادئ التحرر الوطني، وكان من المفروض أن لا تلجأ حماس إلى استلام سلطة تشبه بشكل أو بآخر سلطة الحكم الذاتي التي تؤكدون رفضكم لها"، وكان رد الأخ أبو الوليد مفاجئاً لي وللرفيق ماهر حينما قال بالحرف الواحد: "اقسم لك يا اخي أبو جمال أنني كنت رافضاً أن يتولى الاخوة في قيادة حماس للسلطة في غزة، إلا أنهم اقنعوني بأن ضرورة مجابهة الفساد قد فرضت علينا ذلك".

أما فيما يتعلق بالوضع الراهن وشعار "حل الدولتين"، علينا ان ندرك ان بديل حل الدولتين – في ظروف الانحطاط العربي والانقسام

الفلسطيني الراهنة – لن يكون سوى استمرار العدو الصهيوني في عمليه التوسع الاستيطاني ، الى جانب المسألة الاكثر خطورة وهي ، ان يقوم العدو بضم اجزاء هامه من المنطقة (ج) في الضفة الغربية ، الى جانب حرص العدو على بقاء سلطة فلسطينية منقوصة السيادة ، او تأسيس سلطه تشبه روابط القوى مع تزايد الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية في اطار سياسه الابارتهايد وبالتالي امكانيه الغرق في مستنقع "حل الدولة الواحدة " .

في ضوء ذلك ، من المفيد المراجعة الموضوعية الهادئة للمرحلة التاريخية الطويلة التي عاشتها قيادة منظمه التحرير لكي تتوصل – عبر اوسلو – الى ان يصبح حل الدولتين مقبولا على الصعيد الدولي، رغم رفضنا لاتفاق اوسلو ونتائجه وما تلاه من ممارسات ، ورفعنا بالمقابل شعار الدولة الفلسطينية المستقلة كامله السيادة وعاصمتها القدس ، كحل مرحلي ، لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في وطنه فلسطين .

السؤال هنا : هل نحن – كقوى ماركسية ثورية فلسطينية –اليوم – ومعنا كافة القوى الوطنية الفلسطينية – في اوضاع عربيه ودوليه متقدمة ، مناصره لقضيتنا، تمكننا من رفض حل الدولتين ، أم أن امكانيه تزايد عوامل العزلة السياسية ضدنا ، على المستوى العربي عموما ، وعلى مستوى م. ت. ف. خصوصا ، رغم إدراك الجميع ان الفصائل اليسارية الثورية هي الأكثر حرصاً على استعاده م.ت.ف لدورها ومواثيقها وتمثيلها الوطني الوحدوي الديمقراطي للجميع؟... الجواب: مهما كلف الأمر،

نستمر في الثبات على موقفنا تجاه حقوق شعبنا التاريخية في كل فلسطين كما حددها مؤتمرنا الوطني الثامن، دون رفض حل الدولتين اذا جاء ضمن التأكيد على دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة 1967 وعاصمتها القدس.

هنا، لابد من مواصلة النضال بفعالية تنظيمية سياسية وشعبية جماهيرية على كافة المحاور التي حددها مؤتمرنا الوطني الثامن، مع التركيز على محورين هامين:

الأول: التمسك بقضية الأرض ضد كل اشكال الاستيطان والضم الى جانب القدس عاصمة لفلسطين.

والثاني: تفعيل النضال التحرري ضد الوجود الصهيوني، وضد كل اشكال ومظاهر العنصرية والاحتلال، وضد إقامه سلطة منقوصة السيادة على ان يتوازى كل ذلك مع النشاط النضالي الديمقراطي الفعال دون هوادة لإنهاء الانقسام واستعاده وحدة م.ت.ف والتأكيد على الالتزام بمبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية كضمانة رئيسية توفر عوامل صمود أبناء شعبنا ومواصلة مسيرته النضالية.

وفي هذا السياق اشير أيضاً، الى ان خيانة الأنظمة العربية وتواطئها مع الاستعمار والصهيونية ومن ثم هزيمه العرب والنكبة 1948 كان عاملا رئيسا لدى المفكرين القوميين العرب امثال الحصري وزريق ومحمد دروزه، ولدى عدد من الشباب الفلسطيني الثوري لإعلان التزامهم بالرؤية

التحررية القومية، ومن ثم اعلان تأسيس حركه القوميين العرب لتفعيل النضال –مع القوى الثورية العربية– ضد انظمه العمالة واسقاطها، ومن ثم الاسهام في بناء انظمه ثوريه قادره على مواجهه الكيان الصهيوني وازالته وذلك انطلاقا من ايمان قياده الحركة عموماً والرفيق المؤسس جورج حبش خصوصاً، ان الصراع هو عربي صهيوني بالدرجة الاولى وفي طليعته شعبنا الفلسطيني.

هنا بالضبط أدعوا الرفاق في فصائل اليسار الفلسطيني للتفكير مجددا –عبر الحوار الهادئ المعمق– بدعوة الرفاق في فصائل وأحزاب اليسار الماركسي إلى المبادرة لمناقشة فكرة تأسيس "منتدى الفكر الاشتراكي العربي" في فلسطين وكافة العواصم العربية بالتنسيق والتوافق مع الأحزاب اليسارية في مغرب ومشرق الوطن، بحيث يكون هذا المنتدى إطاراً ثقافياً تقدمياً يعبر عن استراتيجية وأفكارتلك الفصائل وكافة أحزاب اليسار العربي، ومنطلقاتها وبرامجها السياسية، ويجسد تلك الاستراتيجية والأفكار والبرامج بصورة عملية عبر لقاءات ثقافية / فكرية / سياسية / اقتصادية / اجتماعية / تكنولوجية، تعقد بصورة دورية كل شهر في جميع العواصم ، بما يخدم المسيرة التطورية لكافة أحزاب وفصائل اليسارفي الوطن العربي، عبر الحوار والتنسيق مع الرفاق في الأحزاب اليسارية ، للتوافق على فكرة تأسيس المنتدى المذكور في بلدانهم، بما يخدم تحقيق الهدف الاستراتيجي للفصائل الثورية الماركسية الفلسطينية من ناحية، وبما يخدم

أيضاً الأهداف الاستراتيجية لكافة أحزاب اليسار العربي الماركسي في الوطن العربي من ناحية ثانية.

إن ولادة المنتدى الاشتراكي وتجسيده عملياً عبر مشاركة آلاف المثقفين التقدميين في أرجاء الوطن العربي في انشطته وحواراته، باشراف مباشر أو غير مباشر من الأحزاب والفصائل اليسارية في كل بلد على حدة، سيؤدي بالضرورة إلى تفعيل النقاش والحوار الثقافي في كافة البلدان حول برامج هذا الحزب أو الفصيل في بلده من ناحية، وبما يعزز التواصل السياسي والفكري والمجتمعي الديمقراطي التقدمي على الصعيد القومي من ناحية ثانية، لإعادة إحياء الفكر القومي والتقدمي مجدداً وصولاً إلى الحوار الجاد الموضوعي المعمق –مستقبلاً– صوب الخطوات المطلوبة –دون أي ضجيج إعلامي أو علني– لبلورة الأفكار والآليات التنظيمية المحددة حول سبل بناء "**الحركة القومية الاشتراكية الديمقراطية العربية**"، ومن ثم اجراء الحوار حول توليد البعد التنظيمي الحركي لهذا العنوان المستقبلي وانطلاقه في المسيرة النضالية التحررية والتقدمية في مغرب ومشرق الوطن العربي للمساهمة في النضال التحرري والديمقراطي الطبقي الهادف إلى إسقاط انظمه التبعية والعمالة وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الاشتراكية الكفيلة بتوفير امكانيات القوه اللازمة لإزاحة الكيان الصهيوني وازالته من بلادنا واقامه دوله فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

الـملاحـــق

ملحق رقم (1): قضية نمو وتطور ولادة الفكرة الصهيونية

بدأ تطور الفكر الصهيوني مع نهوض الرأسمالية بعد الثورة الفرنسية كأفكار نقيضة للنهضة الأوروبية ولمبادئ المواطنة من جهة، والنقيضة لحركة التنوير اليهودي التي استهدفت دمج اليهود في كل بلدان أوروبا كمواطنين فرنسيين أو هولنديين أو انجليز .. إلخ، لكن التوسع الرأسمالي الاستعماري –بعد هزيمة 1848– وجد في حركة التنوير عائقاً لأهدافه التوسعية، ومن ثم بدأ التفكير الجدي في بلورة الفكر اليهودي التوراتي الديني المعادي لحركة التنوير اليهودي، بهدف افساح المجال لبلورة الفكر الصهيوني / القومي والعمل على ولادة حركته (الصهيونية)، التي عقدت مؤتمرها الأول 1897، ولتوضيح هذه المسألة من المفيد الإطلاله على كيفية ولادة حركة التنوير اليهودي وموتها فيما بعد على يد الحركة الصهيونية الرأسمالية الأوروبية.

حركة التنوير اليهودي:

حركة التنوير اليهودي في بلدان شرق أوروبا، اخذت اسم "الهسكالا"، وتعني في الاصل "الحكمة" أو "الفهم" ، وهي تستخدم في لغة اليِدشْ بمعنى "التنوير" أو "تثقيف العقل" او "الليبرالية"، وأصبحت المهمة الرئيسية للحركة في الشرق الأوروبي عبور العزلة التقليدية لليهود في شعوبهم واوطانهم ، مع الأخذ بمبادئ الإصلاح الديني في العبادات والممارسات، أما الشريعة فهي في نظر حركة التنوير اليهودي (الهسكالا) نتاج عصرها وزمانها ، تخضع للتغيير ومقتضيات الزمن ، فالكثير من

القوانين والتشريعات التي وردت في التوراة حول تنظيم شؤون الحياة المدنية لم تعد صالحة في العصر الحديث.

وقد تصدت القوى الدينية اليهودية المحافظة والرجعية المتخلفة في المجتمعات اليهودية المنغلقة لهذا التيار التنويري الليبرالي منذ البداية، ورأوا في الهسكالا انحلالاً لليهودية . وبرغم ذلك ظلت الغلبة الطاغية في غرب اوروبا وشرقها لتيار التنوير والهسكالا طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عصر نهوض القوميات والدول القومية ، وطغت موجة الاندماج والذوبان بين اليهود في أوطانهم لتحاصر تيارات العزلة والمحافظة السلفية ، وترجمت الصلوات وكانت تتلى باللغات الوطنية ، واستبعد منها حلم العودة إلى صهيون .

ويؤكد آرثر هرتزبرج ، وهو المؤرخ للفكر الصهيوني، ان الغلبة والسيادة في الفكر اليهودي حتى منتصف القرن التاسع عشر ، كانت لتيار الإصلاح الديني والاندماج، كما يقرر نفس المؤرخ الصهيوني أن البرجوازية اليهودية بالذات والطبقات العليا كانت أشدها اندماجاً بعد أن تغلبت على منازعاتها مع البرجوازيات المسيحية المحلية في طور النشأة ، واندمج الطرفان في معركة واحدة من أجل توحيد السوق الوطنية ، وبناء صرح اممهم وقومياتهم ، الأمر الذي يثبت فساد القول بان الصهيونية كانت تعبيراً عن حركة الطبقة الوسطى اليهودية التي تسعى إلى الانفراد "بسوقها الوطني" في فلسطين. كذلك كان حال الانتلجنسيا اليهودية التي اخذت بثقافة الغرب ، فقد كانت اندماجية

شاركت بقوة في الثورات الديمقراطية الليبرالية في بلدانها، وقد ساد الاعتقاد بين المثقفين، أن اليهودية الجديدة التي تخلصت من غيبيات القرون الوسطى، هي خطوة متوسطة في الطريق الى المسيحية المستنيرة، فقد توقفت هذه الأمة –اليهودية– عن الوجود في نظرهم، منذ ألفي عام، ومحاولة بعثها ، هي من قبيل إخراج الميت من القبر"[1].

إن الحقيقة الاساسية التي تتأكد من وراء هذا العرض التاريخي السريع ، هو فساد الزعم الصهيوني، بأن الصهيونية تنتمي الى عصر القومية والبعث القومي في القرن التاسع عشر ، وانها حركة بعث وانبعاث قومي شأنها شأن غيرها من القوميات . فحقائق التاريخ الدامغة تثبت النقيض تماما .

ذلك إن تصور النهوض والبعث القومي، وتشكيل الأمم وقيام دولها الوطنية في اوروبا ، كان تعبيره الطاغي بين اليهود سواء في صفوف البرجوازية اليهودية او الجموع الشعبية، هو الاندماج والذوبان في شعوبهم واممهم والانتماء الى اوطانهم التي عاشوا بين ظهرانيها ، شأنهم في ذلك شأن سائر الاديان والملل والطوائف والفئات التي كانت تندمج وتذوب في الوحدة الوطنية المقدسة .

فلم يكن رد الفعل اليهودي على هدم أسوار الجيتو –في أوروبا– هو التشكيل القومي المستقل ، او الهوية المتمايزة، بل العكس الاندماج والذوبان ، كثقافات وفئات وديانات داخل اطار الوحدة القومية الواحدة،

[1] أديب ديمتري – جذور العرقية الصهيونية– مجلة قضايا فكرية – الكتاب السادس – ابريل 1988 – القاهرة.

وكان الانخراط في صفوف الحركة الثورية الليبرالية ، التي تطالب بالحقوق المدنية والحرية والمساواة من الجميع هو التعبير السياسي والفكري لهذا البعث والوحدة ..

كانت الوطنية تعني التحرير بالنسبة لليهود ، ونهاية عصور الظلام والاضطهاد ، والانتماء الوطني يعني التلاشي –لا الانبعاث– للأحاسيس السلالية والعرقية والطائفية الموروثة عن الإقطاع، لكن الحركة الصهيونية ومنظريها من اليهود والحاخاميين أو من الرأسمالية الأوروبية عموماً والانجليزية خصوصاً، رفضوا طروحات النهضة والمواطنة واندماج اليهود في أوطانهم"[1]، حرصاً من الرأسمالية الإنجليزية على تنفيذ استراتيجيتها ضد النهوض العربي ومن أجل تحقيق هدفها في إقامة "الوطن القومي" لليهود كقاعدة لحماية المصالح الغربية الرأسمالية، ولجأوا في هذا التوجه صوب تزوير الحقائق التاريخية بالنسبة للقوميين أو لتعريف الشعب، وأدعوا أنهم حركة قومية تحررية تعبر عن طموح "الشعب اليهودي" في العودة إلى وطنه حسب خطة الرأسمالية الأوروبية ، وباستخدام الدين التوراتي في آن واحد، على الرغم من أن أحداً من علماء الاجتماع وافق على اعتبار اليهود "أمة" أو "شعباً" كما أشرت في مقدمة هذه الدراسة.

وبالعودة إلى فكر الاندماج اليهودي في بلدان أوروبا، لا زالت الحركة الصهيونية حتى يومناً، لا يؤرقها شيء قدر شعار الاندماج ، فعدوها

[1] المصدر السابق.

الاكبر لا يزال هو الاندماج والذوبان بالنسبة لليهود في اوطانهم ، وجهدها السياسي والإعلامي الراهن لا يزال يركز كل التركيز على تأكيد الانفصال اليهودي والعزلة والانتماء للجيتو اليهودي الكبير في "إسرائيل".

يبقى السؤال : اذا كانت عصور البعث والنهوض القومي ، وتشكيل الأمم في التاريخ الاوروبي الحديث لم تعرف الصهيونية .. بل عرفت نقيضها على وجه التحديد : الاندماج والذوبان في شعوبهم وأممهم ، والانتماء لها بالهوية.. فلأية قومية اذن، ولأي من تياراتها وحركاتها ينتمي هؤلاء الصهاينة والكيان والوجود الصهيوني وعن اية قومية يتحدثون؟! إن اجابتنا الصريحة القاطعة تتجلى بوضوح في أن الدين لا يمكن له أبداً أن يشكل أمة من الأمم، فالدين اليهودي – كما كل الأديان– خليط من الأعراق والأمم والأجناس البشرية من البيض والصفر والسود، أوروبيين أو أفارقة (فالاشاه)[1] أو آسيويين أو عرباً ليس بينهم أية علاقة قوية، لكن قوة الرأسمالية الاستعمارية الإكراهية نجحت في فرض وجود الكيان الصهيوني بذرائع اسطورية توراتية دينية

[1] مشتقة من كلمة (فالاشاه) في اللغة العبرية، ومعناها "يهاجر" أو "يدخل الأرض عنوة" أو يهيم على وجهه، وهي تستخدم إشارة للطائفة اليهودية الصغيرة الموجودة في الحبشة ويبلغ عددها حوالي 15 ألفا "هاجر عدد كبير منهم إلى إسرائيل". الفالاشاه برهان حي على أن خرافة النقاء العنصري التي تروج لها الصهيونية؛ لا أساس لها من الصحة؛ فهم من الناحية الجسمانية إفريقيون يشبهون غيرهم من الأحباش المسيحيين والمسلمين، ويتحدثون باللغات الإفريقية السائدة حولهم؛ لأن معرفتهم باللغة العبرية مقصورة على عدة كلمات، والعهد القديم الذي يعرفونه مكتوب بلغة الجعزية (وهي لغة حبشية قديمة)، كما أنهم لا يعرفون شيئاً عن الكتب اليهودية الدينية الأخرى مثل التلمود. (مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا).

كاذبة، لا علاقة لها بالقومية أو بمفهوم الشعبية ولا أصل لها، واستطاعت زراعتها في بلادنا ومن ثم اغتصاب وطننا فلسطين، ليس بسبب تلك القوة الاستعمارية الصهيونية فحسب، بل أيضاً وهذا سبب رئيسي هو ضعف وعمالة الأنظمة العربية للاستعمار، وفي هذا السياق، لابد من الاعتراف بأن "الدولة" الوحيدة في العالم التي جمعت بصورة تلفيقية بين الدين والقومية، هي دولة العدو الصهيوني.

ثورات (1848-1849) **هزيمة القرن التاسع عشر** :

"يقدم ماركس بأسلوبه الأدبي الرفيع لوحة رائعة للأحداث التي مهدت لثورات 1848 الديمقراطية ، التي بدأت بفرنسا ، لتعم القارة من غربها الى شرقها ، وانتهت بالهزيمة الساحقة، وبهزيمة ثورات 1848 يحدث التحول العظيم ما بين النصف الأول للقرن التاسع عشر ونصفه الاخير ، بين الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها الليبرالية الصاعدة ، ثم الهزيمة فالردة والانتكاسة ، ويسود القارة ظلام كثيف ، تتصاعد معه تيارات العرقية والعنصرية"[1].

وفي خاتمة القرن (19) تبرز الإمبريالية ، التي تجعل من العنصرية والصهيونية حتى الفاشية في أوائل القرن العشرين ادواتها الرئيسية، وهكذا تحولت البرجوازية الأوروبية الحاكمة عموما والبريطانية خصوصا صوب الدفاع عن مصالح الرأسمالية وتطلعاتها

[1] مصدر سبق ذكره – أديب ديمتري.

الاستعمارية، خاصه بعد فشل ثورات 1830 و 1848 وانتشار مناخ الردة الرجعية في أوروبا، حيث خيم ظلال الردة فيها.

ولم يختلف وضع اليهود واليهودية كدين وعقيدة، "في هذا المناخ الفكري ، مناخ الردة الفكرية والاجتماعية والسياسية، وكما جاءت حركة الاصلاح الديني في اليهودية ، في عصر العقل والتنوير امتداداً للإصلاح الديني المسيحي ، كذلك بُعِثَ أمل الخلاص اليهودي (كمفهوم رجعي) من جديد في هذه الفترة .

ففي أجواء الإحياء الديني ، في هذا العصر المشحون بالمعاناة والإحباطات برزت دعوات جديدة قديمة في اطار ما اصطُلِحَ على تسميته "بالصهيونية الدينية" قبل ان تظهر الى الوجود "الصهيونية السياسية" وكانت بلا شك تمهيداً ومدخلاً لها"[1].

وكما انتشرت "دكاكين التوبة" و "جيش الخلاص" بين الجماهير المطحونة ، ترددت نفس الدعاوى بين اليهود بأمل "الخلاص اليهودي" وذلك بالعودة الى تراث التلمودية والقبالة (الفقه) الصوفى ، ومعها دعوات العودة الى الماضي الغابر ، الى أورشليم من جديد ، وذلك بدعم مباشر وغير مباشر من أنظمة البرجوازية الرجعية الحاكمة في أوروبا حيث تم التراجع عن كل مفاهيم ومبادئ المواطنة والمساواة مع اليهود ، التي انتشرت في عصر النهضة، وذلك لكي يندفع اليهود صوب المشاركة في الحركات الصهيونية الدينية والسياسية التي

[1] المصدر السابق – أديب ديمتري.

استجابت للرؤى والبرامج الرأسمالية الرجعية في اوروبا عموماً وبريطانيا خصوصا لإقامة دولتهم حسب الوعد الإلهي في التوراة، ذلك الوعد الذي ظل غائبا حوالي 1800 عام، لم يكن ممكناً الحديث عنه إلا في ضوء تزايد انتشار الرأسمالية ومصالحها الطبقية والاستعمارية التي اقتضت البحث عن الصهاينة بأي ثمن، وكما قال دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا في اواخر القرن 19 "لو لم تكن هناك حركه صهيونيه لقمنا بصناعة حركة صهيونية" .

وفي ضوء هذه التطورات، حرص النظام الرأسمالي الجديد على إعادة احياء الطابع الديني للمسألة اليهودية، وتشجيع الفكر الصهيوني ورواده، على النقيض من عقلانية عصر النهضة وفلسفته التنويرية والانسانية القائمة على الديمقراطية والمواطنة ، لكن قوة المصالح الرأسمالية طغت على كل الشعارات والأسس الفكرية التي ميزت عصر النهضة، وذهبت صوب احياء البعد الديني التوراتي الغيبي، كذريعة تختفي وراء ها تلك المصالح الرأسمالية، لتحقيق هدفها الاستراتيجي في اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري (فلسطين) الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ، ومن ثم كان تشجيعها لعقد المؤتمر الصهيوني الأول 1897، ثم عقد مؤتمر لندن 1907، او ما يعرف بـ "مؤتمر كامبل بنرمان"، ثم اتفاقية سايكس بيكو 1916، ثم وعد بلفور 1917 وصولاً إلى صك الانتداب 1922، والاعتراف الرسمي بالوكالة اليهودية ودورها في فلسطين حتى عام 1948، في مقابل

رفض الجماهير الشعبية الفلسطينية لهذه المخططات وبداية نشاطهم الثوري منذ أوائل القرن الماضي، واستمرار وتواصل الصراع ضد العدو الصهيوني عبر آلاف الشهداء من ابناء العمال والفلاحين والفقراء الذين كانوا – وما زالوا – وقوداً للنضال والثورة، في كل مراحلها التاريخية، وصولاً إلى حالة الانحطاط السياسي والمجتمعي الذي نعيشه اليوم في فلسطين كما في كل البلدان العربية ، في ظل أنظمة تابعة ومتخلفة لا مصلحة لحكامها وللشرائح الطبقية المتنفذة فيها سوى الحفاظ على مصالحهم عبر الخضوع والارتهان للإمبريالية الأمريكية وشريكها الصهيوني في بلادنا، ومن ثم تتويج ذلك الخضوع والتطبيع عبر ما يسمى "بالاتفاق الابراهيمي" الذي أدى إلى تغذيه النزعة العنصرية الصهيونية الدينية واستنهاضها استكمالاً وتجديداً تراكميا للصحوة الصهيونية الدينية التي تفجرت على إثر هزيمه حزيران 1967.

ملحق رقم (2): تأسيس المنظمات والحركات الصهيونية (العلمانية والدينية)

المسيحائية :

هي عبارة عن الإيمان بالمسيح المنتظر والمنقذ والمخلص والذي سوف يأتي في آخر العالم ليخلص شعبه إسرائيل، وقد ظهر وقوي هذا التيار بعد طرد اليهود من إسبانيا عام 1492.

ويعتقد اليهود بوجود مسيحيين إثنين، الأول هو المسيح بن داود والثاني هو المسيح بن يوسف، والثاني : الذي سيسبق الأول ويبشر بقدومه إلى العالم لتهيئة الناس للخلاص. والواضح أنه كلما ازدادت ملاحقات اليهود تعمق الإيمان بالمسيحانية.

وتجددت الحركة المسيحانية في العصر الحديث، عندما عَبَّرت حركة (أحباء صهيون) (أو محبي صهيون) والحركة الصهيونية عن آمال الشعب اليهودي بتجديد الخلاص بواسطة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتحضير الخلاص للشعب اليهودي.

أحباء صهيون[1]:

أحباء صهيون أو هواة صهيون، ترجمة للاسم العبري "حوفيفي تسيون" وهو اسم يطلق على جمعيات صهيونية نشأت في روسيا سنة 1881 بعد صدور قوانين أيار التي فرضت قيوداً على الأقلية اليهودية

[1] مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا.

هناك بين عامي 1881–1883، وعلى حركة المهاجرين اليهود من روسيا وبولونيا ورومانيا إلى فلسطين.

وكان هدف حركة أحباء صهيون محاربة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، و"العودة إلى صهيون". وقد اتخذت لها شعاراً "إلى فلسطين" ودعت إلى الاستعداد للهجرة لشراء الأراضي فيها، ومساعدة الاستيطان اليهودي هناك. وكانت حركة أحباء صهيون همزة الوصل بين ما أطلق عليه "طلائع" الصهيونية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية الصهيونية السياسية مع ظهور تيودور هرتزل وانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في سنة 1897.

وتطورت حركة أحباء صهيون على يد ليو بنسكر في كتابه "التحرر الذاتي" ليؤكد أن اليهود ليسوا جماعة دينية فقط بل هم أمة مستقلة بذاتها، وخلاصهم من حياة الاضطهاد لا يكون إلا بتحرير أنفسهم بأنفسهم باستقلالهم في أرض يعيشون فيها عيشة قومية حرة، ولم تكن هذه الأرض بالضرورة فلسطين، لكن النظام الرأسمالي الاستعماري فرض على الحركة الصهيونية اعتبار فلسطين دولتهم.

ومع ظهور هرتزل وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية، انضمت معظم جمعيات أحباء صهيون ونشيطوها إلى الحركة الصهيونية. وواصل أحباء صهيون نشاطهم العملي في إقامة المستعمرات في فلسطين.

وفي سنة 1900 سافر وفد خاص من أحباء صهيون برئاسة آحاد هاعام إلى فلسطين لبحث وضع المستعمرات هناك، وقدموا مساعدات

للمستعمرات القائمة، وشجعوا وساعدوا في إقامة مستعمرات أخرى جديدة. كما هاجر كثيرون منهم إلى فلسطين، وأقاموا مستعمرات ريشون لتسيون في آب 1882، وروشبينا بعد عدة أسابيع، ثم تلتها في العام نفسه مستعمرة زمارين التي أطلق عليها فيما بعد اسم زخارون يعقوب، تخليداً لوالد البارون روتشيلد، بعد أن تعهد بتقديم المعونة المالية لها. كذلك أقيمت مستعمرة يسود هامعلا غربي بحيرة الحولة في شمال فلسطين.

جمعية الاستعمار اليهودي:

تأسست جمعية الاستعمار اليهودي عام 1891 على أنها جمعية خيرية يهودية هدفها "مساعدة وتطوير عملية تهجير اليهود الفقراء والمحتاجين من أي مكان في أوروبا وآسيا.

وقد تأسست بمبادرة من البارون موريس دو هرش، وهو مصرفي ورجل أعمال يهودي من أصل ألماني كان يعيش في فرنسا مختلطاً بالأوساط الاحتكارية والاستعمارية التي كانت تقف وراء المشروع الصهيوني، وكان واجهة يهودية لها.

سجلت الجمعية عام 1893 في لندن كشركة مساهمة رأسمالها الأولى مليونا جنيه إسترليني رفع فيما بعد إلى ثمانية ملايين جنيه إسترليني. وتشكل مجلس إدارتها من الشخصيات اليهودية المرتبطة بالاحتكارات الرأسمالية في بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا برئاسة البارون دو هرش. وكان من أبرز أعضاء مجلس إدارتها البارون إدموند دو روتشيلد الذي

تولى بين عامي 1886 و1890 الإشراف على شؤون المستعمرات اليهودية التي أقيمت في فلسطين.

ومنذ قيام (إسرائيل) ركزت جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين جهودها في مشاركة الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية في الأعمال الاستيطانية، فساهمت حتى عام 1968 في إنشاء وتقوية 41 مستعمرة. كما قدمت مساهمة لتشجيع الأبحاث الزراعية في الجامعة العبرية ومعهد وايزمن للعلوم.

المنظمة الصهيونية العالمية:

نجحت جهود هرتزل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول الذي افتتح أعماله في مدينة بال (بازل) بسويسرا في 1897/8/29، ولقد أسفر ذلك المؤتمر عن تحقيق أمرين رئيسين هما:

1. وضع البرنامج الصهيوني المعروف ببرنامج (بازل).
2. إقامة المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الموضوع الذي نص على: "أن هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام".

ونجحت المنظمة في تأسيس "الصندوق القومي اليهودي" (الكيرين كايميت) عام 1901، ونجحت في نهاية عام 1901 في إنشاء بنك صهيوني عرف بإسم "صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار" الذي تفرعت عنه بنوك أخرى هدفها جميعاً تمويل النشاطات والمشاريع الصهيونية.

الحالوتسيم[1]:

"الحالوتسيم" كلمة عبرية تعني "رواد" أو "طلائع"، ومفردها "حالوتس". وقد أطلق المؤخرون الصهيونيون هذه التسمية على تيار من مهاجري الهجرة الثانية (1904-1914) من الشبان الصهيونيين المتحمسين الذين قدموا إلى فلسطين ليصبحوا عمالاً زراعيين في المستعمرات الصهيونية.

وكان كثير من هؤلاء المهاجرين . حسب المصادر الصهيونية . أعضاء في جماعات ثورية روسية تأثروا بالأفكار الراديكالية والاشتراكية التي كانت مألوفة في أوساط المنظمات السياسية المختلفة في روسيا آنذاك. ويقال إن دوافع تكوين هذا التيار ترجع إلى أحداث سنة 1905 في روسيا.

ويفترض المؤرخون الصهيونيون أن الحالوتس، أو الرائد، شخص تتجسد فيه مجموعة من العوامل المشتركة أو لها عنصر التضحية بالذات، فهو على استعداد لحرمان نفسه والعيش حياة الزاهد الناسك. وليس هذا الحرمان من أجل الحرمان نفسه، وإنما من أجل القيام بواجب مهم للجماعة. ويتمثل العنصر الثاني في الاهتمام الشديد بالأعمال الزراعية، أو العمل اليدوي بصفة عامة.

[1] مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا.

فقد نادى الحالوتسيم برفض حياة اليهود فيما سموه "الدياسبورا" أو الشتات، وبرفض اندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية، وبالتمسك بفكرة العمل الذاتي وبعودة يهود العالم إلى فلسطين.

توجز أهداف الحالوتسيم في ثلاثة أمور: أرض عبرية، وعمل عبري، ولغة عبرية. وقد برزت في تلك الفترة، أي فترة الهجرة الثانية التي كان الحالوتسيم في عدادها، الدعوة إلى احتلال الأرض وممارسة العمل العبري. وساهم الحالوتسيم في ظهور فكرة الحراسة الذاتية للمستعمرات الصهيونية في فلسطين، ولهذا ارتبطت هذه الريادة بمزارع الكيبوتز، وهي الفكرة التي كانت نواة للتنظيمات العسكرية الصهيونية التي نشأت في فلسطين ابتداء من منظمة هاشومير سنة 1909، ومنظمة الهاغاناة سنة 1921، وغيرها من المنظمات العسكرية التي انبثق منها سنة 1948 الجيش الإسرائيلي.

الكيرين كايميت[1]:

الكيرين كايميت هو الصندوق الدائم (لإسرائيل) أو الصندوق القومي اليهودي. وقد اقترح تأسيسه عالم الرياضيات اليهودي هرمان شابيرا عام 1884 وعرض الاقتراح على المؤتمر الصهيوني الأول (1897) وتم تأسيسه عام 1901.

وقد نص قرار إنشائه على حصر استخدام أمواله في استملاك الأراضي أو أية حقوق فيها في المنطقة التي تضم فلسطين وسورية وأية

[1] مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا.

أجزاء أخرى من تركيا الأسيوية وشبه جزيرة سيناء بهدف توطين اليهود فيها بحيث تعتبر هذه الأراضي ملكاً أبدياً لليهود لا يجوز بيعها أو التصرف بها عن غير طريق تأجيرها.

كانت فيينا المقر الأول لهذا الصندوق. وأنشئت له فروع في مختلف أنحاء العالم، ثم اتخذ من مدينة كولن الألمانية مقراً له. وفي عام 1907 تم تسجيل الصندوق كشركة بريطانية. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى نقل مقره إلى مدينة هاغ البولندية.

وفي عام 1922 نقل المكتب الرئيس للصندوق إلى القدس. وكانت حصيلة نشاطاته حتى نهاية عام 1947 امتلاك أراض مساحتها 933,000 دونم من أصل 1,734,000 دونم كان يمتلكها اليهود في فلسطين آنذاك، أي ما يساوي 6.6% من مساحة فلسطين الكلية البالغة 26,305,000 دونم.

أعادت الكنيست في مطلع 1954 صياغة البند المتعلق بمنطقة عمل الصندوق فحصرتها في الأراضي الخاضعة لقوانين حكومة (إسرائيل). ثم جرى تعديل مهام الصندوق فحولت من شراء الأراضي إلى استصلاحها وتشجيرها والمساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية لهم، والإسهام في بناء قرى الناحال بالتنسيق مع الجيش، وتمويل التعليم الصهيوني في (إسرائيل) وخارجها.

الكيرين هايسود[1]:

هو الصندوق التأسيسي الذي أقره المؤتمر الصهيوني المنعقد في لندن (تموز 1920) إنشاءه بغرض استعمار فلسطين. يعود التفكير الفعلي في مثل هذا الصندوق (الشركة) إلى تاريخ صدور وعد بلفور في 1917/11/2 فقد تأسس على أثر هذا الإعلان "صندوق تحضيري" جمع 130,000 جنيه إسترليني في سنتين. ولكن الصندوق التأسيسي، أو "الكيرين هايسود"، هذا لم يتشكل فعلياً إلا في المؤتمر الصهيوني العالمي الذي انعقد في لندن.

وكان الهدف من تأسيسه جمع الأموال لتمويل الهجرة والاستيطان في فلسطين باعتبارهما الوسيلة الرئيسة لتطوير البلاد واستعمارها باتجاه خلق (الوطن القومي اليهودي).

وعلى هذا اعتبر التبرع للكيرين هايسود ضريبة سنوية إلزامية ملقاة على عاتق كل يهودي. ونيط أمر انتخاب إدارة الصندوق رسمياً بالمنظمة الصهيونية العالمية ومن بعدها بالوكالة اليهودية. ومن هنا صب هذا الصندوق ما يجمعه من الأموال في مؤسستي الهستدروت والوكالة اليهودية.

يعد الكيرين هايسود أكبر مؤسسة يهودية لجباية الأموال في العالم. وتدل الأرقام على أهميته وعلى نشاطه الكبير في مجال الجباية قبل قيام إسرائيل وبعده، فقد جمع الكيرين هايسود حتى عام 1948 ما قيمته

[1] مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا.

26,716,000 جنيه إسترليني، ثم جمع بعد قيام (الدولة) ما قيمته 1.620,000,000 دولار (92% من مجمل ما جمعه منذ التأسيس).

اغودات يسرائيل :

حركة يهودية للمتدينين المتزمتين. وهي في أساسها حركة عالمية، ولها فرع في "إسرائيل" ممثلاً بحزب يحمل اسم هستدروت اغودات يسرائيل في أرض (اسرائيل) ويُشار إليه باختصار (اغودات يسرائيل).

وترى هذه الحركة أن التوراة والتراث اليهودي هما الأساس في وجود وديمومة شعب اسرائيل. ويتمثل فكرها الأساسي في أن الشعب اليهودي غير مشمول ضمن التركيبة السياسية للشعوب، وهو – أي الشعب اليهودي – متميز عن هذه الشعوب في جوهره، وسيد هذا الشعب هو الله (الوهيم أي الله بالعبرية) وتوراته هي الشريعة المسيطرة على هذا الشعب، والأرض المقدسة هي الأرض الموعود بها الشعب اليهودي عبر العصور، لهذا فإن التوراة هي التي تحدد تحركات الحركة المذكورة.

وكانت انطلاقة (اغودات يسرائيل) من بين صفوف الاتحاد الحرّ لشؤون اليهود المتدينين في المانيا)، الذي أظهر اهتماماً ملحوظاً في توحيد صفوف اليهود المتدينين لمواجهة المؤثرات العلمانية الزاحفة نحو حياة اليهود وتم الاعلان رسمياً عن الحركة في أيار/مايو 1912 في مؤتمر عقد في كاتوفيتش في بولندا حضره مندوبون عن اليهود المتدينين من هنغاريا والمانيا ورؤساء المدارس الدينية (اليشيفوت) وحاخامات شرقي أوروبا، وذلك إثر القرار الصادر عن المؤتمر الصهيوني العاشر

الذي انعقد في بازل – سويسرا، والداعي إلى إدراج الشؤون التربوية والتثقيفية ضمن المشروع الصهيوني وبرامجه المتعددة.

وتهدف إقامة حركة (اغودات يسرائيل) إلى الحفاظ على نمط الحياة المتدين التقليدي للصمود أمام الفكر الصهيوني وحركة (البوند) واليهودية الاصلاحية والاندماجية.

وقامت الحركة بتأدية نشاط ملحوظ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تبنت تمثيل الجاليات اليهودية المتدينة أمام سلطات دول كثيرة، وأيضاً أمام عصبة الأمم، وأظهرت اهتماماً في تحضير وتسهيل هجرة يهود من أوروبا ليس على قاعدة الفكر الصهيوني بل الديني – التوراتي، واحتفظت الحركة بمقرها المركزي في بولندا حتى الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك أقامت لها مقراً مركزياً في القدس وآخر في لندن وثالثاً في نيويورك.

بدأت الحركة نشاطها في فلسطين العام 1912 ، وأخذ نشاطها يقوى ويزداد إثر الاحتلال البريطاني لفلسطين. وتزعم الحركة بين 1919 و 1946 موشي بلوي والمرشد الأعلى الحاخام يوسف حاييم زوننفيلد، واهتم الاثنان بالتشديد على الابتعاد عن الاستيطان الصهيوني و(كنيست يسرائيل) (تجميع اسرائيل) .

وشنت الحركة حرباً ضارية ضد الحاخامية العليا وعلى الحاخام ابراهام اسحق هكوهين كوك، وكان للحركة سلسلة من المفاوضات مع جهات عربية فلسطينية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، إلا أن

هذا التوجه أخذ بالاضمحلال خلال الأربعينيات إثر وقوع المحرقة ضد اليهود وقوميات أخرى في المانيا وغيرها من الدول في أوروبا، وكذلك إثر وصول مجموعات من المهاجرين اليهود الى فلسطين.

انضمت الحركة عام 1947 إلى المطالبين بإقامة دولة يهودية في فلسطين، واهتمت في إقامة معاهد تعليمية مستقلة وخاصة بها، وعملت وما زالت، من أجل نيل مخصصات وميزانيات لدعم استمرار عمل هذه المعاهد الدينية، واعلنت في بياناتها ودعاياتها الانتخابية ما يلي: (الهدف الأساسي للحركة هو توحيد شعب "إسرائيل" في أرض "إسرائيل" تحت سلطة التوراة التي ترشد وتوجه اليهود في حياتهم الدينية والاقتصادية والسياسية في أرض "إسرائيل").

انشقت العام 1998 إثر الإعلان عن إقامة حركة ديجيل هتوراة (علم التوراة)، وانشقاق آخر سبق هذا الانشقاق حصل العام 1984 على خلفية طائفية بين اعضاء (اغودات يسرائيل)، نتج عنه إقامة حركة (يهدوت هتوراة) (يهودية التوراة).

هبوعيل همزراحي:

هيئة سياسية ضمن إطار الصهيونية الدينية. تأسست العام 1922 ولها ارتباط مع حزبي (همزراحي) و (المفدال)، وأساس العقيدة التي تدعو إليها هذه الهيئة هي التوراة والعمل . وأما على

أرض الواقع فدعت إلى تنظيم الشباب اليهودي المتدين في شرقي أوروبا.

ونادت الهيئة في بيانها التأسيسي إلى تنظيم العمال المتدينين الوطنيين الشركاء في بناء الوطن وفق روح التوراة وعلى أسس العمل، وهذا يتم بواسطة توفير النواحي المالية للأعضاء وأن يعيشوا كعمال متدينين. حاولت هذه الهيئة منافسة الهستدروت العامة في سوق العمل إلا أن التحالف التاريخي بين الطرفين أدى إلى انضمام "هبوعيل همزراحي" إلى النقابات المهنية وصندوق المرضى التابعين للهستدروت العامة.

نجحت الهيئة في أن تتحول إلى حزب سياسي ونالت مقاعد عديدة في الكنيست الثانية والثالثة، وكلف عدد من أعضاء الكنيست التابعين لهذا الحزب في تولي بعض الحقائب الوزارية مثل يوسف بورغ وشابيرا.

تحول هذا الحزب مع مرور الزمن ليصبح حزب المتدينين الوطنيين بعد أن اتحدت فيه عدة أحزاب دينية أخرى. وبقيت هيئة "هبوعيل همزراحي" هي الإطار الأعلى للحزب خاصة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والاستيطانية.

المجلس الوطني اليهودي:

المجلس الوطني اليهودي (المعروف بفاعد لئومي أو اللجنة القومية)، هو المجلس الذي قام بدعم الوجود الصهيوني في فلسطين خلال الفترة الممتدة بين تاريخ إنشاء المجلس في 1920/10/10، وإقامة الحكومة المؤقتة (لإسرائيل) في أيار 1948.

وتتمثل الأهمية التاريخية للمجلس الوطني اليهودي في أنه حدد معالم النشاط الصهيوني لإقامة دولة على أراضي فلسطين العربية من خلال برنامج سياسي اقتصادي عسكري واسع النطاق نفذ بإشراف الوكالة اليهودية.

الوكالة اليهودية [1]:

أنشأت الوكالة اليهودية في فلسطين عام 1922 استناداً إلى المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني الذي أدمج فيه وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد نصت المادة المذكورة من صك الانتداب على أن "وكالة يهودية مناسبة سوف يعترف بها كهيئة استشارية لإدارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مما قد يؤثر في إقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهودي في فلسطين".

حدد المؤتمر الصهيوني السادس عشر أهداف الوكالة اليهودية في النقاط التالية:

[1] مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا.

1. تطوير حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة متزايدة.
2. شراء الأراضي في فلسطين كملكية يهودية عامة.
3. تشجيع الاستيطان الزراعي المبنى على العمل اليهودي.
4. نشر اللغة والتراث العبريين في فلسطين.

كانت الوكالة اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني أشبه بالحكومة للمستوطنين الصهيونيين في فلسطين. وعملت تحت حمايته على إنشاء الوطن القومي لهم.

كيبوتس:

كيبوتس: وتعني تجمع ويقصد به تجمع سكني تعاوني يضم جماعة من المزارعين او العمال اليهود الذين يعشون يعملون سويا انه شكل من اشكال الاستيطان الصهيوني القائم على الاشتراكية التامة في الانتاج والاستهلاك والتعاون.

جاء بناء الكيبوتس بشكله التعاوني الاسرائيلي تجسيدا لافكار الصهيونية الاشتراكية التي عبر عنها نحمان سيركين وجماعات "البوند" وحمل اعباءها اعضاء "هشومير هتسعير" في البداية.

وقد تشكلت اولى المجموعات الكيبوتسية عام (1909) جنوبي طبريا في فترة الهجرة اليهودية الثانية وسميت بـ كيبوتسات دجانيا ومنذ ذلك الحين تأسس (300) كيبوتس تقريبا وسكن فيها حتى عام (2004) (126.80) نسمة.

لعب الكيبوتس دورا مهما في حياة اسرائيل كدولة في عقودها الثلاث الاولى وشكل حاضنة للنخب السياسية والفكرية والعسكرية حيث غالبية اعضاء الكيبوتس من الاشكناز ولكن دور الكيبوتس اخذ بالتراجع شيئا فشيئا ولم تجد سياسة تشغيل العمال او التحول الى ادخال بعض القطاعات الصناعية من حماية بعضها من الانهيار.

موشاف[1]:

"موشاف": شكل من اشكال الاستيطان المشترك حيث تجسدت بداياته الاولى في عقد العشرينات من القرن الماضي. ويقوم الموشاف على جملة من المبادئ التي تم التاسيس عليها مثل (الارض تعود للوطن وليس للفرد او للمجموعة التي تتشكل وتكون الموشاف) عمل مستقل، مساعدة متبادلة بين الافراد، شراء حاجيات مشتركة تخدم كل سكان الموشاف، بلغ عدد هذا الشكل من التجمعات في اسرائيل عام (1948) ما عدده (58) موشاف، في حين وصل العدد عام (1965) الى (365) موشاف اما اليوم فيصل عددها حوالي (450) موشاف يعيش فيها ما يزيد عن (300) الف شخص يعملون غالبيتهم في القطاع الزراعي والانتاج الحيواني ومعظمهم تاريخيا من مؤيدي حزب العمل.

[1] مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا.

ييشوف:

اليشوف: مصطلح "سيادينى" اطلقه الصهاينة على الوجود اليهودي في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، ويشمل التجمعات والمنظمات والمؤسسات اليهودية منذ الهجرة الاولى عام (1882) وحتى قيام اسرائيل، اما الوجود اليهودي ما قبل عام (1882) فاطلقوا عليه "اليشوف القديم" والفرق بين اليشوف الجديد والقديم يتمثل في ان يهود اليشوف الجديد هم من المنتمين للفكر الصهيوني والذين انشاوا الاجهزة الادارية والتنظيمية الى ان اعترفت حكومة الانتداب بكنيست اسرائيل كهيئة يهودية تمثيلية وهم ايضا الذين بلوروا شكل ومستقبل الدولة العتيده الذين من اوساطهم برزت نسبة عالية من القيادات الاسرائيلية[1].

[1] مصطلحات ومفاهيم سياسية إسرائيلية – وكالة وفا.

ملحق رقم (3): حول الصهيونية والتيارات التي تفرعت عنها

سنمضي في ملاحظة بعض الملامح العامة لانبثاق ظاهرة الصهيونية في الإطارين التاريخي والفكري العام؛ وما تفرع عنها من تيارات فكرية – ومنها تيارات اليمين – وكذلك سنمضي في معاينة المثال العملي لظاهرة اليمين، من خلال ما تحظى به من دور مهيمن على جدول أعمال الدولة والمجتمع في إسرائيل، في سياقين اثنين من المناقشة، هما:

السياق الأول[1]: الإطار التاريخي/ الفكري للصهيونية ارتباطاً بالأسطورة التوراتية:

يلمح هذا لسياق من البحث إلى الإطار التاريخي والفكري العام للصهيونية وما يظهر فيه مما يمكن تسميته بجدلية التنوع الثقافي والسياسي ، لكن القائم على قاعدة الأسطورة التأسيسية المشتركة للصهيونية التي هي: نفي المنفي، والعودة إلى أرض إسرائيل، والعودة إلى التاريخ بدءاً بمرحلة طلائع الصهيونية، أو عرف بظاهرة المفكرين الأوائل ما قبل ثيودور هرتسل.

سنلاحظ في هذا السياق – على سبيل المثال– أن بعض الجذور الفكرية لليمين الصهيوني القومي والديني تمتد إلى أفكار كان قد طرحها

[1] رائد دحبور –الصهيونية وجدلية التنوع الفكري.. طبيعة الجذور الفكرية لليمين الصهيوني – قضايا إسرائيلية – العدد 69 – مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – رام الله – فلسطين – ربيع 2018– ص63

عديد من الحاخامات في مرحلة انبثاق الصهيونية، وتتعلق بتحقيق الفرائض المنصوص عليها في التعاليم الدينية لجهة علاقة اليهود بأرض "إسرائيل" وواجب الاستيطان فيها. وقد تبلور هذا التيار وازداد قوة، وعرف فيما بعد باسم الصهيونية المتدينة، التي استمر مؤيدوها في إصدار الفتاوى الدينية، من حين لآخر عند الضرورة؛ بشكل سهل على اليهود المتدينين التعامل مع الصهيونيين العلمانيين، في مساعيهم لإقامة دولة يهودية في فلسطين[1].

وقد كانت تلك الفتاوى كافية لدفع كل منهم إلى عرض آرائه الخاصة؛ مما أسهم في تعميق الأسس الفكرية لنظريات الصهيونية المتدينة.

ويمكننا أن نلحظ – على سبيل المثال– أن كثيراً من الجذور الفكرية للصهيونية وما تفرع عنها تكمن في كتاب (التحرير الذاتي) للدكتور يهودا ليف بينسكر (1821 – 1891) قبل أن يكتب ثيودور هرتسل كتاب دولة اليهود؛

وفي هذا السياق المتصل، سنتناول الجذور الفكرية لليمين الصهيوني المرتبط بأفكار زئيف جابوتنسكي (1880 – 1940) ورؤاه الملهمة لليمين الصهيوني حتى الآن؛ فقد طور جابوتنسكي أفكاراً اجتماعية وسياسية خاصة تحفظت على المفاهيم الطبقية التي كانت متداولة لدى حركة العمل العبري في عشرينيات القرن الماضي، وسجلت انتقادات للاعتماد بصورة كبيرة على الييشوف الاستيطاني كوسيلة أساسية من

[1] المصدر السابق – رائد دحبور – ص 63

وسائل إقامة الدولة التي كانت تتبناها الصهيونية الاشتراكية في ذلك الوقت؛ منادياً باعتماد وسائل سياسية أكثر نجاعة من خلال الاعتماد على التحالف مع بريطانيا ومن خلال المزيد من القوة وهما الوسيلتان اللتان بمقدورهما وحدهما إرغام العرب على التسليم بالمشروع الصهيوني كواقع موضوعي.

في عام 1939 كتب جابوتنسكي: "يجب أن يخلي العرب المكان لليهود في أرض إسرائيل. وما دام أمكن نقل "transfer" شعوب البلطيق؛ يمكن أيضاً نقلا لفلسطينيين العرب.

السياق الثاني[1]: الظروف والأسباب لظاهرة تزايد هيمنة اليمين الصهيوني بمختلف أيديولوجياته:

إن الصهيونية باعتبارها ظاهرة جدلية لجهة الأفكار والمنهج العلمي، ولأن "إسرائيل" ظاهرة صهيونية موضوعياً وعملياً، ولأن اليمين الصهيوني بالمحصلة هو ظاهرة إسرائيلية أكثر من كونه أي شيءٍ آخر؛ فإن المناقشة في هذا السياق تستهدف:

معاينة الظروف والأسباب وكذلك النتائج السياسية العملية – وليس التجريدية– لظاهرة زيادة هيمنة اليمين الصهيوني ذات الأصوال المتنوعة آيديولوجياً.

وهنا ينبغي الإشارة إلى ملاحظة أساسية يراعيها البحث، وهي حقيقة أن ليس كل اليمين الصهيوني، يمين ديني أصولي، لكننا ومع ذلك؛ نجد

[1] المصدر السابق – رائد دحبور– ص 64

أن تيار الصهيونية القومية الليبرالية والعلمانية، يتحالف – ربما إلى حد التطابق– في الواقع الموضوعي الإسرائيلي مع الصهيونية القومية الدينية، واليهودية الأرثوذكسية، وفق جملة من القواسم المشتركة آيديولوجياً وسياسياً وعلى قاعدة المصالح المشتركة.

فقد بدأت هيمنة اليمين وتجلياتها– وكما هو معروف وشائع – منذ عام 1977؛ حيث حمل الانقلاب السياسي الذي جرى حينها بفعل نتائج الانتخابات ، حزب الليكود – المتأثر بأفكار زئيف جابوتنسكي– وتكتل الأحزاب اليمينية إلى جانبه إلى سدة الحكم، وأرَّخَ لبداية التحالف بين اليمين القومي العلماني أو الليبرالي الصهيوني وبين اليمين القومي الديني.

الإطار التاريخي والفكري العام. جذور اليمين وجدلية التنوع الفكري والمنهجي[1]:

إن تاريخ الصهيونية التي أنجبت دولة "إسرائيل" ، بمفهومها السياسي والاجتماعي، وعلى الصعيد النظري على الأقل، يبدأ مع نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

ثمة أمثلة كثيرة مما يمكننا تسميته بظاهرة المفكرين الأوائل أو بظاهرة طلائع الفكرة الصهيونية، وهذه الظاهرة وجدت قبل المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بازل عام 1897 بعدة عقود من الزمن، خصوصاً ما بين أعوام 1862 و 1884، وقد كان ذلك قبل أن يكتب ثيودور هرتسل

[1] المصدر السابق – رائد دحبور– ص 65

أولى كتاباته المعبرة عن الفكرة الصهيونية المتمثلة بمسرحية "الغيتو الجديد" أو رواية "الأرض القديمة الجديدة" اللتين أفصح من خلالهما عن اتجاهاته الصهيونية لجهة إيجاد الحلول للمسألة اليهودية ومواجهة ظواهر اللاسامية في اوروبا، وقد كان ذلك قبل أن يكتب كتاب الدولة اليهودية عام 1896.

كانت أولى الشخصيات التي نادت بإقامة دولة يهودية في فلسطين الحاخام يهودا الكلعي (1798 – 1878) السفاردي الأصل، وهو حاخام الطائفة اليهودية في زيمون بالقرب من بلغراد في يوغسلافيا، والكلعي رغم أنه دعا إلى استيطان اليهود في فلسطين منذ بداية نشاطه، في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ونشر سنة 1829 كتاباً يشرح فيه آراءه الدينية.

وكأحد المبشرين بالحل الصهيوني للمسألة اليهودية، وكرائد من رواد الصهيونية، ودعاة "العودة" إلى صهيون و"أرض إسرائيل"، سبيلاً للتعجيل بخلاص الشعب اليهودي؛ نلاحظ –كما يقول رائد دحبور– أن الرؤى والتعاليم التي قدمها يهودا الكلعي كانت قد جمعت بين أفكار قومية ومسيانية، وفي وقت مبكر من المراحل الأولى لانبثاق الصهيونية؛ فنجده يقول:

"لقد أمر الله تبارك اسمه بأن تتم توبتنا عن طريق يقظتنا؛ لكي نزيد من قيمتنا لديه، وعندما يرى الله رغبتنا بالتوبة تمجيداً لاسمه، ولم تم ذلك بحجم خرم إبرة؛ سيرسل لنا نجدته ويفتح الباب على مصراعيه، ثم يزيد

ويرسل إلينا المسيح الملك . وبعدها سنعود إلى صهيون الذي اتخذ منه إلهنا منزلاً له".

يعتبر الحاخام يهودا الكلعي، بسبب كتاباته؛ واحداً من رواد الفكر الصهيوني؛ فقد استطاع خلال فترة نشاطه التأثير على زملائه ومنهم "الحاخام تسفيه يرش كليشر" الذي أصدر سنة 1862 كتاباً بالعبرية بعنوان "دريشات تسيون" أو "البحث عن صهيون" طور فيه الآراء التي دعا إليها الكلعي.

كان الحاخام تسفيه يرش كاليشر (1795 – 1874) حاخام الطائفة اليهودية في مدينة تورين بألمانيا، خلال الأعوام الخمسين الأخيرة من حياته، من أوائل الصهيونيين المتدينين، الذي جاهروا بآرائهم وحاولوا العمل على تنفيذها.

بدأ كاليشر نشاطه منذ مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر؛ وفي عام 1862 نشر كتابه "البحث عن صهيون" الذي يدعو فيه لعقد مؤتمر عام لوجهاء اليهود؛ بهدف تأسيس جمعية لاستيطان أرض إسرائيل، تكون مهمتها الرئيسية تمويل عملية استيطان اليهود في فلسطين، وإقامة كيان لهم فيها.

كانت اجتهادات الحاخامين "كاليشر والكلعي" وآراؤهما بمثابة مرحلة أولى لتيار الصهيونية الدينية داخل الأفكار اليهودية، وهوتيار يستمد قوته من التعاليم الدينية التقليدية، ويمزج بينها وبين الوسائل السياسية

الضرورية؛ لتحقيق ما يعتبرونه الفرائض المنصوص عليها في تلك التعاليم، من حيث علاقة اليهود "بأرض إسرائيل" وواجب الاستيطان فيها.

وقد تبلور هذا التيار وازداد قوة، وعرف فيما بعد باسم الصهيونية المتدينة، التي تزايد مؤيدوها في الانتخابات الأخيرة 2022[1].

في هذا السياق أشير إلى الأسطورة التأسيسية التي قامت في مناخ ما عرف بالمسألة اليهودية وضرورة إيجاد حل صهيوني لها ضمن توليفة قومية قائمة على أساس يوتوبيا دينية مسيانية، كإحدى روافع ودوافع الصهيونية ومشروعها وبما له علاقة وثيقة بمفاهيم مسيانية مسيحية بروتستنتية؛ قامت على أساس التفسير الحرفي للعهد القديم، حيث تبنتها ولفتت الانتباه إليها البروتستنتية المسيحية في القرن الثامن عشر؛ وحيث تحالفت كل من الصهيونية والبروتستنتية المسيحية المؤمنة بتلك الأفكار في سبيل التمهيد للخلاص ضمن مفهوم وعلى قاعدة ضرورة التعجيل بعودة الشعب اليهودي إلى أرضه الموعودة لاهوتياً كشرط من شروط تحقق الخلاص الإلهي بعودة المسيح في نهاية التاريخ. وتمثل هذه الرؤى

---

[1] من المهم أن نشير الى أن التغيرات الديمغرافية في إسرائيل تشي بأن صعود قوة الصهيونية الدينية والتيارات الحردلية والمتزمتة والحريدية ليس حدثا عابرا. كان العلمانيون الأشكناز في العام 1948 يشكلون الغالبية العظمى من الإسرائيليين لكنهم اليوم أصبحوا 40% وأقل من اليهود الإسرائيليين، أما الحريديون والمتدينون الذين كانوا أقلية هامشية فقد أصبحوا قوة عددية ضخمة حيث وصل تعداد الحريديين في 2021 إلى حوالي 1.226.000 مقابل 750.000 في 2009 وارتفعت نسبتهم من 10 بالمئة في 2009 إلى 13 بالمئة في2021[26] فيما تجاوز عدد المستوطنين 720 ألف مستوطن.

من المتوقع أن تستمر نزعة صعود أقصى اليمين في ظل زيادة سيرورة التدين التي تغذيها التحولات الديمغرافية ويساهم في دفعها أيضا ما كشفته السنوات الأخيرة عن تصاعد انجذاب الجماعات الحريدية إلى أقصى اليمين الديني بما فيه الكهانية التي يتزعمها حزب "عوتسما يهوديت" بزعامة بن غفير. (هنيدة غانم – صعود أقصى اليمين الإسرائيلي – مدار – 2022/11/10.)

الأرثوذكسية اليهودية والبروتستنتية المسيانية بالذات جذراً من جذور الفكر اليميني الصهيوني المؤثر حالياً في كل من "إسرائيل" والولايات المتحدة وجه الخصوص[1].

[1] مصدر سبق ذكره – رائد دحبور – ص 69

ملحق رقم (4): الصهيونية الدينية وتطوراتها

الصهيونية بالمعنى الديني: " تشير كلمة "صهيون" في التراث الديني اليهودي إلى جبل صهيون والقدس، بل إلى الأرض المقدسة ككل، ويشير اليهود إلى أنفسهم باعتبارهم "بنت صهيون". كما تستخدم الكلمة للإشارة إلى اليهود كجماعة دينية. والواقع أن العودة إلى صهيون فكرة محورية في النسق الديني اليهودي، إذ أن أتباع هذه العقيدة يؤمنون بان الماشيح المُخَلِّص سيأتي في آخر الأيام ليقود شعبه إلى صهيون (الأرض – العاصمة) ويحكم العالم فيسود العدل والرخاء"[1].

انطلقت البداية الحقيقية للصهيونية الدينية[2] في العصر الحديث من أفكار الحاخام يهودا القلعي (Alkalai) (1798–1878م). فقد دعا إلى الخلاص بالعودة إلى التلمود وأساطير (الكبالاه) والعودة إلى فلسطين تحت قيادة زعامة بشرية) دون أي انتظار للماشيح المخلص)، وإقامة المستعمرات على أساس تعمير الأرض الخراب وإحياء اللغة العبرية.

الحاخام كاليشر (Kalicher) (1795–1874م) والذي رأى في الاستيطان أهم وصايا التوراة.

---

[1] د. عبد الوهاب المسيري – الموسوعة اليهودية – الجزء السادس – الطبعة الأولى – القاهرة – 1998.

[2] محمد فراج عيسى – رسالة ماجستير – جامعة الخليل – تطور التيار الديني الصهيوني – نوفمبر 2015 – ص 8

الحاخام موهيليفر (elever) (1824 – 1898م) بالتعاون مع العلمانيين لدمج الأرثودكسية الدينية بالقومية اليهودية الحديثة من وحي الكبالاه والتلمود، وقام بتأسيس مستوطنة رحوفوت (Rohovot) جنوب تل أبيب، ويشهد له مساهمته في إقناع روتشيلد (Rothschild) بتمويل الاستيطان في فلسطين.

الحاخام مائير بار إيلان (Mair Bar Ilan) والذي سميت باسمه جامعة بار إيلان الدينية في بئر السبع، أحد مؤسسي حركة همزراحي، من أهم منظري الصهيونية الدينية، فقد أسهمت آراؤه في بزوغ منظمة "المزراحي" على يد الحاخام يتسحاق راينس(Yitzchak Reines) [1].

ينقسم اليهود من حيث علاقتهم بالدين (في الوقت الحالي) إلى ثلاثة أقسام:

العلمانيون: 25–30%

التقليديون: 50–55%

المتدينون: 18 – 20% ، وينقسمون إلى قسمين[2]:

(1) الحريديم يمتاز هؤلاء بارتداء القبعات والملابس السوداء، ويتوزع تأييدهم السياسي على حزبين رئيسيين هما يهدوت هاتوراه (يهودية التوراة) كحزب حريدي اشكنازي يمثل القادمين من أوروبا

[1] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 9

[2] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 12

الشرقية وحزب شاس (حراس التوراة) وهو حزب حريدي شرقي يمثل الذين قدموا إلى فلسطين من الدول العربية.

(2) المتدينون القوميون: ذوو القبعات المنسوجة، ينتظمهم بشكل أساسي حزب (المفدال) سابقاً، وهو الحزب الأنشط في مجال الاستيطان، وما انبثق عن هذا الحزب من حركات وتجمعات وأحزاب راديكالية.

بعد عام 1967م، بدأ الاتجاه الإثني الديني يتغلب على الاتجاه الإثني العلماني حتى بدأ كثير من أعضاء النخبة الحاكمة في إسرائيل يدعون التدين ويستخدمون مصطلحاً إثنياً دينياً، لكنه مفرهاً تماماً من أي مضمون خلفي أو ديني، تماماً كما عكست ظاهرة مائير كهانا وموشيه ليفنغر" تلك الصورة.

حمل هذا الفهم بداية حزبي المزراحى وهبوعيل مزراحي (مطلع القرن العشرين)، ثم المقدال فغوش ايمونيم (منتصف سبعينيات القرن الماضي (فأحزاب وحركات متطرفة لا زالت تتسلسل إلى وقتنا الحاضر، يبرز منها حاضراً حزب البيت اليهودي"، ومجموعات شبابية متطرفة جداً، وحركات جبل الهيكل ونحوها[1].

يسجل للتيار الديني الصهيوني القومي نجاحه في الدمج بين (توراة وشعب وأرض إسرائيل)، غير أن الأولوية دائماً لأرض إسرائيل، وهذا يعني التضحية أحياناً بالتوراة والإنسان من أجل الحفاظ على الأرض.

[1] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 14

هذا النجاح كان في إيجاد إسرائيل ذاتها على أرض الواقع، ثم تبنى هذا التيار إصدار مجموعة من القوانين التي دعمت تعاليم التوراة، كما شارك في معظم حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ نشأته إن هذا التيار يتفاعل بصورة نشطة مع المؤسسات الكيانية في إسرائيل، وعدم الاستعداد بالمطلق للتنازل عن أي جزء من الأراضي المحتلة[1].

وفي معظم الأحوال، فإن هذه الصهيونية الدينية لم تتبلور أبداً – بالمعنى السياسي– حوالي 1800 عام منذ خروج اليهود على يد "هادريان" عام 136 حتى بداية القرن العشرين عموماً وهزيمة حزيران 1967 خصوصاً ، حيث بدأت "الصحوة" الدينية التوراتية الصهيونية بصورة واضحة على أثر هزيمة العرب في حزيران 1967.

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أن نابليون كان أول من قام بغزو غربي للشرق العربي والإسلامي في العصر الحديث، وكان من المعادين لليهود، ومن أهم دعاة العلمانية ، لكنه كان صاحب أول مشروع صهيوني عندما دعا الصهاينة إلى الاستيطان في ما أسماه "بلاد أجدادهم" .

كذلك أصبح مفهوم الصهيونية مفهوماً سياسياً وأساسياً في الخطاب السياسي الأوروبي منذ عام 1841 عندما نجحت أوروبا في بلورة مشروعها الاستعماري، بعد أن هزمت مشروع محمد علي بالنسبة لتحديث وتطوير مصر وتوسعها آنذاك.

[1] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 21

لكن تبلور المشروع الصهيوني بشكل واضح، تم في الفترة بين منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1880 على يد مفكرين أوروبيين صهاينة، من أهمهم اللورد شافتسبري ولورانس أوليفانت، حيث لخص شافتسبري مفهوم الصهيونية في عبارة **أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.**

أما أول تاريخ رسمي للصهيونية، فقد كتبه "ناحوم سوكولوف" بتكليف من المنظمة الصهيونية، ثم قام المفكر اليهودي النمساوي " نيثان بيرنباوم" بشرح معنى المشروع الصهيوني عام 1891، في مجلة "الانعتاق الذاتي" ، ودعا إلى حركة قومية صهيونية علمانية ، ثم شارك في المؤتمر الصهيوني الأول 1897.

بعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897) في بازل /سويسرا ، تجدد مصطلح الصهيونية وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية ، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج مؤتمر بازل.

وفي عام 1902، تحول تيار الصهيونية الدينية إلى حزب سياسي باسم (همزراحي)، واتخذ الحزب شعارا له: (ارض "إسرائيل" لشعب "إسرائيل" بموجب شريعة اسرائيل)، وايضاً شعار (التوراة والعمل)، اي الايمان والعمل، ومن بين الآراء الاخرى التي نادوا بها: "ان اليهود أُمّة مميزة عن بقية الأُمم وذلك يعود الى ان الله بنفسه اوجدها، فهي – "الأمة اليهودية" – تخص الله، وان اتحاد الكيان اليهودي الحقيقي يكون فقط بتوجيه الفكر اليهودي نحو

التوراة وفلسطين باعتبارهما ركنين مهمين للغاية في تاريخ وحياة "الأُمة اليهودية" "[1].

تبلور وصعود الصهيونية الدينية:

جاء "التحول الفكري الأساس في الصهيونية الدينية مع صعود قوة الحاخام أبراهام يتسحاق كوك (1865–1935) الذي كان الحاخام الأشكنازي الأول في فترة الانتداب، وهو الذي أسس المدرسة الدينية المعروفة بأُم المدارس الدينية الصهيونية باسم "يشيفات هراف" في القدس في 1924، وهو يعتبر حجر الأساس للتيار الصهيوني الديني.

أعطى الحاخام كوك المشروع الصهيوني طابعاً خلاصياً دينياً، واعتبر أن الصهيونية حتى في صيغتها العلمانية هي تعبير وجزء من الخطة الربانية لتحقيق الخلاص المسياني، ورأى في الصهيونية رغم علمانيتها بداية الخلاص ، واعتبر أن الدولة هي حالة تسام ربانية تتحقق من خلالها الإرادة الإلهية على الأرض، وأضاف أنه في هذه الدولة لا مكان للعلمانية، ذلك أن إقامة العلاقة بين العالم الإلهي والدهري هو أساس وجودها.

واستمر في تطوير وتوسيع البعد الديني الخلاصي الابن إسحاق كوك (1891–1989) الذي تحول إلى الاب الروحي والقائد الملهم للصهيونية الاستيطانية"[2].

---

[1] موقع ستراتيجيكس – مقال بعنوان: الصهيونية الدينية.. أين يتجه المشهد في إسرائيل؟ – 2022/11/25.

[2] هنيدة غانم – صعود أقصى اليمين الإسرائيلي – مدار – 2022/11/10.

قبل كوك الأب والابن، "كانت مشاريع الهيكل وأرض إسرائيل بمثابة أفكار مؤجلة، إما بحكم فصل الخلاص الديني عن العلماني أو بحكم الجغرافيا، لكن التغير الاستراتيجي في الخارطة الجيو– سياسية في أعقاب 1967 والتحولات الاجتماعية الفكرية في تيار الصهيونية الدينية، الذي أدى إلى بروز جيل جديد يتبني تنظيرات الراف كوك بدل راينس، زعزع هيمنة الصهيونية المؤسسة بزعامة حزب مباي (بن جوريون)، وشكل منعطفاً حاسماً ولحظة تحول هامة في تطور المشروع الصهيوني، وإعادة تديين قيمه القومية المعلمنة حول الخلاص وقداسة أرض إسرائيل، والدفع باتجاه تحويل ما كان هوامش الصهيونية من صهيونية دينية كوكية (نسبة للراب كوك) ويمينية تصحيحية قومية (حيروت/الليكود لاحقا) إلى مركز الحقل السياسي.

أدى احتلال الأرض الفلسطينية عام 1967 إلى ولادة صيرورتين مركزيتين: الأولى صعود القومية اليمينية والثانية إطلاق الشحنة المسيانية الدينية الصهيونية، وانتقلت الصهيونية الدينية نحو إعادة تأصيل الأساطير المعلمنة على أسسها الدينية. وتزامن هذا التحول مع تآكل هيمنة التيار المؤسس الصهيوني حزب مباي، على خلفية التحولات الديمغرافية العميقة وظهور نخب وتحالفات جديدة.

فقد خرجت من رحم المدرسة الصهيونية الدينية التي أسسها الحاخام كوك الأب، مجموعة صهيونية دينية باسم: طلائع حركة الاستيطان "غوش إيمونيم" التي تمردت على القيادة التقليدية للمفدال. خرجت هذه

المجموعة وهي مسلحة بكل القيم الصهيونية الدينية المعلمنة عن "الطلائعية" و"الاستيطان" و"خلاص الأرض" و"اليهودي الجديد" لتعيد استكمال المشروع الخلاصي ليس كمشروع سياسي معلمن بل كمشروع سياسي ديني ذي طابع مقدس، وقلبت بذلك الأدوار التي وضعتها الصهيونية الأم من مشروع سياسي يخضع الثيولوجي لتصوراته إلى مشروع ثيولوجي يخضع السياسي لصهيونيته"[1].

" جدلت غوش إيمونيم، التي انطلقت غداة حرب أكتوبر 1973، مشروع الاستيطان بمفردات دينية توراتية وجاء في ندائها "أرض إسرائيل تناديكم" الذي نشرته بالصحف مقطع من سفر التثنية "ويكون أنك تأتي إلى الأرض التي أعطاك إياها الرب إلهك نصيبا، وترثها وتسكن فيها"، وأطلقت على مشروعها تسمية توراتية – هتنحلوت– نحلا/ ورثة، وذلك خلافا لمفردة هتيشفوت– التي استخدمت ما قبل 1948 لوصف المستعمرات اليهودية، وهكذا استعاد المستوطنون المفهوم الديني للخلاص من الصهيونية العلمانية التي وظفته وأعادوه إلى أصله الأول على سكة الخلاص الرباني الذين هم أدوات تحققه، هنا كانت بداية التشكل الحقيقي للصهيونية الدينية، ودورها في دخول اليهود إلى الأقصى، ومحاولات تفجير قبة الصخرة كما جرى عام 1948 من قبل مجموعة إرهابية سرية من المستوطنين المتدينين.

[1] المصدر السابق.– هنيدة غانم .

في أعقاب ذلك تحول موضوع الخوف والتحريم بالنسبة لدخول المسجد الأقصى إلى موضوع يحظى بدعم متصاعد من قبل المتدينين الصهاينة. وفي استطلاع أجري في 2014 بين جمهور المتدينين الصهيوني أجاب 75.4% أنهم يدعمون دخول اليهود إلى باحات الحرم وفقط 24% أعلنوا معارضتهم وأجاب 19.6% أنهم قد دخلوا الحرم وأشار 35.7% إلى أنهم لم يقوموا بذلك لكنهم ينوون ذلك"[1].

[1] المصدر السابق.– هنيدة غانم .

ملحق رقم (5): صهينة الدين وتنامي النزعة اليمينية

في معرض توضيح العلاقة بين صهينة الدين وتديين الصهيونية، تحدثت العديد من المصادر عن الأحزاب الحريدية، حيث يبلغ عدد المتدينين الحريديين في "إسرائيل" 1175000 نسمة، وهم يمثّلون نحو 12.6 في المئة من سكّان إسرائيل. ونسبة التكاثر الطبيعي بينهم تصل إلى 4.2 في المئة في السنة، مقابل 1.9 في المئة، معدّل التكاثر الطبيعي العامّ في إسرائيل، ووفقاً للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية (IDI) فإن نسبة الصهيونية الدينية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي ستنمو إلى 16% عام 2030 وستستمر بتسارع فيما بعد.

وتاريخيًا، كان الحريديون غير مهتمين بالسياسة، بل كان تركيزهم ينصبّ داخل الكنيست في الضغط للحصول على حصة وازنة من موازنة الدولة وانتزاع تشريعات مرتبطة بحياتهم الدينية.

إلا أنّ تحولًا مهمًّا طرأ على حياة الجيل الثاني والثالث من أتباع الأحزاب الحريدية ممّن عاشوا في "إسرائيل" ونشأوا وسط حياة صهيونية، إذ إنهم تصهينوا بعد أن كانوا معادين للصهيونية، وأصبحوا جزءًا من الحياة الإسرائيلية وجزءًا من العنصرية الإسرائيلية، بعد أن كان اهتمامهم محصورًا في الدين، ولكن يبدو أنه في مناخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والتجاذبات السياسية، تصهين خطابهم وأصبحوا صهيونيين، وصار قسم منهم ينتمي إلى الصهيونية المتطرفة،

وجزء منهم انضم إلى المستوطنات، ويقوم بدور عنصري عدواني تجاه قضية القدس.

شبح الثيوقراطية يخيّم على "دولة" العدو الإسرائيلي[1]:

الأحزاب الدينية بلغت مستوى النفوذ الذي بلغته حالياً بحصولها في الانتخابات الأخيرة، التي جرت في مطلع ديسمبر 2022 ، على نحو ثلث أصوات المقترعين، وعلى 32 مقعداً من مقاعد الكنيست، الأمر الذي يعني أن شبح الثيوقراطية يطارد العلمانيين" في دولة العدو، بحسب الصحافي الفرنسي في مجلة "ماريان" الأسبوعية جوليان لاكوري، الذي أشار إلى أن بنيامين نتنياهو "يستعد لتشكيل الحكومة الأكثر تديناً وتطرفاً في تاريخ البلاد"، ذلك إن أغلبيته ستعتمد على دعم حزبَي الصهيونية الدينية بقيادة إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وهما "ثنائي من المستوطنين من دعاة التفوق اليهودي"، وعلى دعم حزبين أرثوذكسيين متشددين آخرين، هما شاس ويهودات هاتوراه، اللذين "يؤيدان سيطرة أقوى للدين على الدولة".

إسرائيل ليست دولة علمانية:

إن مخاطر تحوّل "إسرائيل" إلى دولة ثيوقراطية، وتزايد تدخل رجال الدين في الفضاء السياسي بصورة عامة، وفي الدولة ومؤسساتها بصورة خاصة، كما يقول د. ماهر الشريف هي مخاطر جدية لأن العلمانية في

[1] ماهر الشريف – مخاطر تحول"إسرائيل"الى دولة ثيوقراطية – الحوار المتمدن – 2022/11/30

"إسرائيل" "ليست مبدأً دستورياً راسخاً"، بل لا يمكن وصف "إسرائيل" بأنها دولة علمانية.

فالكاتب اليساري ميشيل فارشافسكي يرى أنه لا توجد في اللغة العبرية كلمة تترجم مفهوم العلمانية، بمعنى الفصل بين المجال الديني والمجال الدنيوي، وبالعودة إلى تجربتَي حزبَي "شينوي" و"ميرتس"، يقدّر فارشافسكي أنهما حزبان أرادا الحد من تدخل رجال الدين في المجال السياسي وتحقيق المزيد من الليبرالية، بينما يمكن "اعتبار العلمانيين الحقيقيين الوحيدين في "إسرائيل" هم المهاجرون الروس الجدد.

أما أستاذ العلوم السياسية دنيس شاربيت، فهو يعتبر أن "إسرائيل" لا يمكن أن تكون دولة علمانية في ظل إشارة "إعلان الاستقلال" لسنة 1948 إلى الكتاب المقدس وأنبياء إسرائيل، وسيطرة الحاخامات وقضاة المحاكم الحاخامية على الأحوال الشخصية، وتخصيص أجزاء من ميزانية الدولة لتمويل المؤسسات ذات الطابع الديني، وخصوصاً المدارس الدينية، وتدخل الأحزاب الدينية في إقرار القوانين داخل الكنيست، بحيث يمكن الاستخلاص بأنه ليس هناك فصل بين الدين والدولة في إسرائيل، بل تعاون بينهما.

وكان الكنيست قد أقرّ في تموز/يوليو 2018، كما يتابع التقرير، قانون أساس "الدولة القومية للشعب اليهودي"، الذي بموجبه يكون لليهود وحدهم "الحق في تقرير المصير" داخل أراضي الدولة، بينما يعرّض "العرب في "إسرائيل" للتهميش أو الحرمان".

ويلحظ يائير شليج، المحلل في معهد الديمقراطية ومقره القدس، أن القانون المذكور "لا يذكر في أي مكان أن "إسرائيل" دولة ديمقراطية"، ولا ترد فيه أي إشارة إلى "المساواة بين المواطنين"، بل ينوّه برموز الدولة اليهودية، أي "النشيد الوطني، والعلم، والشمعدان ذي الفروع السبعة، وكذلك التقويم العبري والأعياد اليهودية"، ويعتبر اللغة العبرية هي وحدها اللغة الرسمية للدولة بينما هبطت مرتبة اللغة العربية، التي "كانت لها هذه المكانة في السابق، إلى مرتبة "لغة خاصة"، وهو يشجع على بناء المستوطنات وتطويرها في الضفة الغربية باعتبارها "قيمة وطنية".

حضور الدين والصهيونية الدينية المتعاظم في المدارس، والجيش، والإعلام[1]:

يزداد حضور الدين في المدارس الإسرائيلية، إذ صرّح الحاخام رافي بيرتس، الذي عيّنه بنيامين نتنياهو وزيراً للتعليم في حكومته في ربيع سنة 2019، في إحدى المناسبات أنه "في زمن الكتاب المقدس كانت هناك مدارس نبوة بدلاً من الجامعات"، مؤكداً عزمه على إعطاء الأولوية لتدريس التوراة في المدارس.

ومن ناحية أخرى، تأخذ الصهيونية الدينية مكانة متعاظمة في المجتمع، نجمت، في المقام الأول، عن نتاج عمل تعليمي مكثف، ففضلاً عن حضوره في شبكة المدارس العامة، يتمتع هذا التيار بحضور

[1] المصدر السابق د. ماهر الشريف

قوي في جامعة بار إيلان، بالقرب من مدينة تل أبيب، وأنشأ شبكة كاملة من المدارس الدينية، بعضها يجمع بين الدراسات التلمودية والخدمة الدينية.

كما يزداد حضور هذا التيار في الجيش، إذ بات من الطبيعي رؤية الكثير من قبعات الكيبا المحبوكة فوق رؤوس ضباط وجنود الجيش والشرطة وجميع الأجهزة الأمنية، وبدأ، منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اندماج الصهيونيين المتدينين في وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي، بحيث صاروا يشكّلون اليوم أكثر من ثلث الضباط ونحو نصف الطلاب في دورات الضباط، كما تزايد حضور الدين في وسائل الإعلام، بعد أن كان مهمشاً فيها لفترة طويلة.

رغم كل ما تقدم، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تدعي أن العدو الإسرائيلي هي "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"؛ فهل يمكن أن تكون الدولة ديمقراطية من دون أن تكون علمانية، علماً أن العلمانية هي الوجه الآخر للحداثة؟

يجيب على هذا السؤال المؤرخ المناهض للصهيونية إيلان بابيه، حيث تقول: "على مدى الستين عاماً الماضية، لم يدخر الحقوقيون والأكاديميون ومسؤولو الدولة الإسرائيليون، وجميعهم من العلمانيين، الحركات البهلوانية اللفظية لتبرير التسمية المتناقضة في حد ذاتها لدولة "يهودية وديمقراطية".

واليوم، فإن القشرة الديمقراطية الرقيقة المستخدمة لإخفاء الطابع الديني بصورة أساسية لدولتنا آخذة في التصدع، وبينما ينتاب ما يسمى بالعالم المتحضر الفزع بصورة منتظمة من تصاعد نزعات التعصب الديني وجوانبه العدوانية، فإنه قد غض الطرف لسنوات عديدة عن التعصب الديني الذي يميّز دولة إسرائيل، "رأس حربة الحضارة الغربية"، كما يحب أن يقول عشاق إسرائيل".

ومن ناحية أخرى، هل يمكن الحديث عن دولة "ديمقراطية" في "إسرائيل" في ظل استمرار احتلالها للأرض الفلسطينية واضطهادها للشعب الفلسطيني؟

في الرد عن هذا السؤال، يكتب حجاي إلعاد، المدير العام لمنظمة بتسيلم الإسرائيلية، ما يلي: "إن الاحتلال، إذ يدمر المجتمع الفلسطيني في إبادة اجتماعية بطيئة، فهو لا يترك المجتمع الإسرائيلي سالماً... فمن المستحيل الادعاء، في سيناريو واقعي، أن اضطهاد شعب آخر لن يكون له عواقب على مجتمع الشعب المضطهِد [بكسر الهاء] نفسه، وعلى هوية مجتمع الاحتلال. إن هذا مستحيل، ذلك إن السياق المعياري الذي تحتل فيه "إسرائيل" الفلسطينيين يتعارض بصورة مباشرة مع حقوق الإنسان ومع أي معيار ديمقراطي تدّعي "إسرائيل" التمسك به. إن تطبيق القواعد نفسها والقوانين نفسها على الجميع هو، في الواقع، أساس أي مجتمع حديث[1].

[1] د. ماهر الشريف – مخاطر تحول"إسرائيل"إلى دولة ثيوقراطية – الحوار المتمدن – 2022/11/30.

ملحق رقم (6): أبرز رموز التيار الديني والقومي الصهيوني الارهابي

"يرتبط تنامي نفوذ التيار القومي الديني المتطرف بالتوجه اليميني الذي صار يشهده المجتمع الإسرائيلي، ويُشار إلى أن انتصار حزب "الليكود" في انتخابات سنة 1977 وفي سنة 2009 قد عزز نفوذ هذا التيار على الساحة السياسية الإسرائيلية، وداخل الجيش الذي صار 30 ٪ من ضباطه يتماهون مع مواقف هذا التيار"[1]، وقد تزايد نفوذهم وانتشارهم في ضوء نتائج انتخابات الكنسيت نوفمبر 2022 ومشاركتهم في حكومة نتنياهو التي تشكلت نهاية ديسمبر 2022.

وصارت ظاهرة تنامي دور هذا التيار مثار اهتمام متزايد من جانب المحللين السياسيين، بالتوازي مع تزايد الاعتداءات التي يقوم بها أنصاره الصهاينة المتطرفون في المستوطنات، على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

الحاخام ابراهام يستحق كوك (1865 - 1935):

كان الحاخام الأشكنازي الأول في فترة الانتداب، يعتبر حجر الأساس للتيار الصهيوني الديني. أعطى الحاخام كوك المشروع الصهيوني طابعاً خلاصياً دينياً، واعتبر أن الصهيونية حتى في صيغتها العلمانية هي تعبير وجزء من الخطة الربانية لتحقيق الخلاص المسياني، ورأى في

[1] ماهر الشريف – التيار القومي الديني المتطرف في"إسرائيل"– 2022/10/14

الصهيونية رغم علمانيتها بداية الخلاص[1] ، واعتبر أن الدولة هي حالة تسام ربانية تتحقق من خلالها الإرادة الإلهية على الأرض، وأضاف أنه في هذه الدولة لا مكان للعلمانية، ذلك أن إقامة العلاقة بين العالم الإلهي والدهري هو أساس وجودها.

واستمر في تطوير وتوسيع البعد الديني الخلاصي الابن إسحاق كوك (1891–1989) الذي تحول إلى الأب الروحي والقائد الملهم للصهيونية الاستيطانية"[2].

زئيف جابوتنسكي (1880 - 1940)

وُلد في أوكرانيا ، أكتوبر 1880 وتوفي في 4 أغسطس 1940، هو زعيم صهيوني، مؤلف، شاعر، خطيب، جندي، ومؤسس منظمة الدفاع الذاتي اليهودي في اوديسا. درس القانون في سويسرا وإيطاليا.امتهن الصحافة تحت اسم ألتلينا لصحف تكتب باللغة روسية ثم باللغة اليديشية ومن باللغة العبرية.

---

1 فكرةُ "الخلاص" ركنٌ أساسيّ من أركان العقيدة اليهوديّة ومن الفرائض القلبيّة (مثل الصلاة)، وهي مرتبطة، أساساً، بانتظار مجيء المسيح، والإيمان بهذا المجيء، ففكرة الخلاص، مثلاً، هي الركن رقم 12، ضمن الأركان التي وضعها الراف موسى بن ميمون (رامبام): "مجيء المسيح: الإيمان بمجيء المسيح ابن داوود وهو أكبر الملوك." ارتبطت فكرة "الخلاص" بالشتات، الذي فُهم على أنّه عقابٌ على الخطايا، وأنّ الله سيخلّص اليهود من الشتات في المستقبل المجهول، وعليهم أنّ يتوبوا عن الخطايا، وأن يقوموا بكلّ الفرائض الدينيّة كي يجيء المسيح ويخلّصهم من الشتات ومن العذاب. هذا يعني أنّ الشتات لا ينتهي قبل مجيء المسيح، وهذا كان، وما زال، سبب لا–صهيونيّة التيارات الدينيّة، خصوصاً مجموعات الـ"حريديم"، التي عارضت تأسيس دولة يهوديّة لجمع الشتات اليهوديّ قبل مجيء المسيح، لكن الحاخام كوك الأب ربط التوبة والخلاص بالصهيونيّة: فقال لا يبدأ الخلاص بمجيء المسيح بل بالاستيطان مجدّداً في أرض "إسرائيل" من خلال الصهيونيّة (اياد البرغوثي – موقع متراس – 2018/10/11).

2 هنيدة غانم – صعود أقصى اليمين الإسرائيلي – مدار – 2022/11/10.

عادة ما يعتبر فلاديمير جابوتنسكي الممثل النموذجي لحقيقة الفاشية الصهيونية، وكان هو المعبر الأصدق عن حقيقة الصهيونية بوصفها ليست سوى نموذج آخر معدل عن الفاشية، لقد اختلف معه الصهاينة الآخرون وعارضوه ولكن الحقائق تؤكد إنهم اتبعوا دوما برنامجه.

يرتكز مفهوم جابوتنسكي للعالم على العرق، فالوحدة العرقية عنده هي أصل قيام الأمم لذلك فان الوحدة العرقية والقوة هما نقطتا انطلاق برنامجه السياسي. وقد استمد جابوتنسكي الكثير من عناصر فاشيته الصريحة من تجربته الإيطالية التي عاش فيها زمن صعود الفاشية واستيلائها على السلطة، وكان يعلم الفتيان اليهود في منظمة (بيتار) أغان من نوع «ألمانيا لهتلر وايطاليا لموسوليني و فلسطين لجابوتنسكي».

بدأ جابوتنسكي نشاطه الصهيوني عام 1903 بحضور المؤتمر الصهيوني السادس.

يعد جابوتنسكي من أهم مؤسسي «الصندوق القومي اليهودي»، والفيلق اليهودي الذي شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وكان يظن أنه أحد العوامل الحاسمة في صدور وعد بلفور. كان جابوتنسكي يعتقد أن على اليهود يجب أن يساعدوا البريطانيين للاستيلاء على فلسطين التي كانت تحت الوصاية العثمانية لإنشاء موطن يهودي ففكر في قوة مسلحة يهودية وهي الفيلق اليهودي.

تولى قيادة الكتيبة رقم 38 في الجيش البريطاني العام 1917 ورُفي إلى رتبة ليفتينانت وكان من أوائل الجنود الذين عبروا الأردن.

اصطدم مع زعامة الحركة الصهيونية وعلى رأسها حاييم وايزمان، واعتبر جابوتنسكي أن توجه الصهيونية ضد الفلسطينيين لين ومرن أكثر من اللازم، وعلى إثر عمليات اعتداء على الفلسطينيين شنتها الهاغاناه في نيسان 1920 في القدس تم إلقاء القبض عليه وحُكم عليه بالسجن مدة خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة في سجن عكا.

أثار الحكم عليه ضجة واسعة في المستوطنات وخارج فلسطين ما دفع بعض القيادات الصهيونية إلى وضعه على رأس قائمة المرشحين لحزب أحدوت هعفودا استعداداً لانتخابات جمعية المندوبين الأولى، ولما أُفرج عنه من السجن في صيف 1920 إثر نيله عفواً عاماً تقرب من وايزمان وضُمّ إلى الإدارة الصهيونية العامة، وكان من بين الموافقين على التنازل عن المطالبة بالأردن.

في عام 1921 أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية ولكنه انشق عن المنظمة سنة 1923 بعد خلاف معها وأسس حركة بيتار سنة 1923 ثم أسس حزب الصهيونية التصحيحية سنة 1925 أحد أهم أحزاب اليمين الصهويني المطالب بإنشاء دولة يهودية تمتد ما بين النهرين. أثار هذا غضب حكومة الانتداب البريطانية التي قامت منعه من دخول فلسطين إلى اجل غير مسمى عام 1930.

عارض جابوتنسكي بشدة خطة التقسيم التي عرضتها لجنة بيل عام 1937، ودعا إلى رفض الاكتفاء بإقامة (إسرائيل) على أرض فلسطين وحدها بل مدها إلى الأردن وصحراء سوريا.

منطلقات جابوتنسكي: أخذ يضع التنظيرات لمذهبه الخاص في الصهيونية. ويتلخص مذهبه في بناء جدار حديدي حول الكيان الصهيوني. لا يقصد جدارًا حقيقيًا، بل جدارًا خياليًا لبناته قوة اليهود المادية والعسكرية، وقوتهم النفسية والإعلامية التي تكرر على عقول الفلسطينيين أن اليهود قوة لا تُقهر لذا فعلى كل فلسطيني أن يرضخ للأمر الواقع لأنه أضعف من تغييره[1].

فجابوتنسكي لخصّ مشروعه تقريبًا في كلمة واحدة، اليأس. فقد انطلق الرجل من أن الفلسطينيين شعب حيّ، وأنهم ما دام فيهم ذرة أمل فإنهم لن يتنازلوا للصهيونية عن أي شيء. وبحسب مذهب زئيف فزرع الإحباط واليأس في نفوس الفلسطينيين حتى يفقدوا كل الظن بإمكانية طرد المحتل. حتى يتوصل الفلسطينون في النهاية إلى ضرورة اختيار قادة أكثر اعتدالًا لا يحبذون المقاومة العسكرية ليتوصلوا لاتفاق وسط مع الصهاينة.

من أهم ما قاله جابوتنسكي عن إمكانية الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين، "عرب أرض إسرائيل" كما وصفهم، أو "سكان البلاد الأصليين" كما عرّفهم، أنه "لا مجال للحديث عن قبول الفلسطينيين وتسليمهم بوجودنا، ليس الآن، ولا في حدود المستقبل المنظور... ذلك

[1] زئيف جابوتنسكي - «أنا أو الفلسطيني»: زئيف جابوتنسكي والصهيونية التصحيحية – موقع: إضاءات – 2021/8/27

لأن من المستحيل أن يقبل الفلسطينيون عن طيب خاطر تحويل بلادهم من أرض عربية إلى أرض ذات أغلبية يهودية". ويضيف: "مَن لا يقبل رأيي هذا ويعرف تاريخ الاستيطان في بلاد أخرى، عليه أن يأتيني بحالة واحدة قبِل فيها السكان الأصليون أن يستوطن الغرباء بلادهم. كان السكان الأصليون، متحضّرين أو غير متحضّرين. لقد حاربوا بعناد ضد المستوطنين، أما أساليب عمل المستوطنين، فلم تغيّر مطلقاً من موقف السكان الأصليين من المستوطنين".

ويُنهي جابوتنسكي فقرته الأولى من مقالته المذكورة بالقول: "كل شعب يحارب المستوطنين ما بقي لديه بقية أمل بأنه يستطيع التخلص من خطر الاستيطان. هكذا فعلوا... وهكذا سيفعل عرب فلسطين ما دام لديهم بقية أمل".

لذلك لا يمكن ممارسة الاستيطان إلا بالقوة رغماً عن الفلسطينيين، كما يحدث الآن"، ويقصد عام 1923.

علينا أن نستمر ونطوّر مشروعنا رغم أنف الشعب الأصلي بحماية قوة عسكرية، غير مرتبطة بالسكان المحليين –"جدار حديدي"، لا يستطيع السكان المحليون التصدّي لها". ثم يعود ويؤكد من جديد، أن "هذا المبدأ لا يخصّ التعامل مع الفلسطينيين فقط، بل التعامل مع كل العرب".

كل هذا لا يعني أن لا نسعى للوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين. لكن، ما دام لديهم بصيص أمل للتخلص منّا فلن يبيعوا آمالهم، لا بالكلام المعسول ولا بقطعة خبز... وفقط عندما لا يبقى في "الجدار الحديدي"

أيّ شق، لا يبقى لديهم بصيص أمل. عندها ستفقد المجموعة المتطرفة، وشعارها الرفض المطلق، قوتها، وبدلاً منها سيأتي إلينا الفريق المعتدل ويبدي استعداداً للتنازل والمساومة. الطريق الوحيد للوصول إلى اتفاق هو الجدار الحديدي".

"الجدار الحديدي"، كما عبر عنه جابوتنسكي "ليس مجرد أداة لتحقيق أهداف معينة، بل هو الأداة والأهداف معا، وهنا تكمن أهمية سر استمراريته حتى يومنا، وهو يتشكل من أربعة مركبات أساسية[1]:

أولاً، السعي إلى فرض أكثرية يهودية على ضفتي الأردن؛

ثانيًا، التحالف مع القوى الإمبريالية العظمى لتعزيز وهن المحيط العربي عموما والاستعانة بها لإنشاء دولة يهودية على كامل التراب على ضفتي الأردن؛

ثالثًا، الإحجام عن أي محاولة للتفاوض مع المحيط العربي عموما، والفلسطيني خصوصًا ، إلى حين فيه ينعدم أي بصيص للأمل» لديهما بالتخلص من الكيان الاستيطاني الصهيوني؛

ورابعا، بناء قوة عسكرية جبارة لا يمكن للمحيط العربي وسكان البلاد العرب التغلب عليها".

يخلص جابوتنسكي إلى أنه ليس ثمة مجال للحديث، لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور، عن تصالح بين سكان أرض إسرائيل العرب وبيننا يتحقق عن طيب خاطر»، إذ إنه من غير الممكن أبدا الحصول

[1] مصدر سبق ذكره – د. نبيه بشير

على موافقة طوعية من سكان أرض إسرائيل العرب على تحويل أرض إسرائيل من بلاد عربية إلى بلاد ذات أغلبية يهودية».

وذلك، لأن كل شعب يحارب المستوطنين طالما بقي لديه بصيص أمل في التخلص من خطر الاستيطان، هكذا فعل سكان أرض إسرائيل العرب، وهكذا سيفعلون طالما بقي لديهم بصيص أمل».

يقول جابوتنسكي «إن استيطاننا – إما أن يتوقف وإما أن يتواصل ضد رغبة السكان الأصليين، وبمقدوره أن يتواصل ويتطوّر بحماية قوة مدافعة مستقلة . السكان المحليين – جدار حديدي لن يكون بمقدور السكان المحليين اختراقه» [1].

وعليه، فمن الضروري إخضاع السكان الأصليين إلى أن يفقدوا أي "بصيص للأمل" في التغلب على الكيان الصهيوني الذي سيقام على ضفتي الأردن، إن كان ذلك من خلال بناء قوة قهر لا تقوى عليها شعوب المنطقة، أو من خلال إضعافها أو كليهما معًا. ويخلص جابوتنسكي إلى القول: إن الطريق الوحيدة إلى مثل هذا الاتفاق هي الجدار الحديدي، أي تعزيز الحكم في أرض إسرائيل بحيث لا يكون معرضا لتأثيرات عربية أيا كانت، وأقصد الحكم الذي يحارب العرب ضده«[2].

[1] مصدر سبق ذكره – د. نبيه بشير

[2] مصدر سبق ذكره – د. نبيه بشير

"وماذا بشأن اللحظة التاريخية الملائمة للدخول في مفاوضات وإبرام الاتفاقيات ؟ يخبرنا جابوتنسكي إنها لحظة انكسار الأمل وانعدامه بين كافة العرب بالانتصار على الكيان اليهودي المزمع إقامته:

يقول: ليس معنى كل هذا أنه يجب عدم التفكير في إمكانية عقد أي اتفاق طوعي مع عرب أرض إسرائيل. ولكن طالما بقي لدى العرب بصيص من الأمل بالتخلص منا فلن يقايضوا أملهم هذا، لا مقابل بضع كلمات حلوة ولا مقابل شريحة خبز مغذية مدهونة بالزبدة. ولذلك تحديدا، لا يجوز اعتبارهم رعاعًا بل شعب، وحتى لو كان شعباً متخلفا إلا أنه شعب حي.

ويردف جابوتنسكي قائلا موضحًا طرحه هذا:

يوافق الشعب الحي على تقديم تنازلات في قضايا مثل هذه القضايا العظيمة والمصيرية عندما ينعدم الأمل فقط، عندما يظهر للعيان أي شق في الجدار الحديدي. عندها فقط تفقد سحرها تلك المجموعات المتطرفة التي تحمل الشعار لا في جميع الأحوال»، وينتقل النفوذ إلى المجموعات المعتدلة. عندها فقط يأتي إلينا هؤلاء المعتدلون حاملين اقتراحًا للتنازلات المتبادلة وعندها فقط يباشرون بالتفاوض معنا، باستقامة حول قضايا عملية مثل الضمانات لعدم الطرد من البلاد، أو حول المساواة في الحقوق، أو بشأن حكم ذاتي وطني مستقل؛ وأنا أومن وآمل أننا سنقدر حينها على منحهم ضمانات كهذه تهدئ من روعهم، فيستطيع الشعبان أن يعيشا جنبًا إلى جنب بسلام وبعلاقات نزيهة.

لكن –كما يضيف جابوتنسكي– هناك ضرورة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق كل ذلك وهي تتمثل في التحالف مع القوى الاستعمارية للحيلولة دون توحيد البلاد العربية وتعزيز قوتها، وإحداث اختراق في هذا "الجدار الحديدي"[1].

ويضيف جابوتنسكي في مقالته النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي»، المرفقة بترجمتها العربية لاحقا ما يلي[2]:

طالما تنظر إلينا الحركة (القومية) العربية حاليا بعدائية لا يمكن أن نساندها طبعًا ، هذا ما يجب أن يكون لأن البديل غير ممكن، إلى أن يُخضع الجدار الحديدي العرب فيتقبلوا الصهيونية مرة واحدة وإلى الأبد.

تسعى مقالة النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي» إلى التأكيد على الأبعاد الأخلاقية للمشروع الصهيوني برمته، وعلى طرح «الجدار الحديدي» بصفته –كما يقول د. نبيه بشير– عقيدة استراتيجية، ولا زلنا نسمع أصداء هذه النظرة «الأخلاقية» بين الإسرائيليين كافة، علمانيين ومتدينين على حد سواء، وخلاصتها أن الشعوب العربية تقيم على مساحات شاسعة جدًا من الأراضي، بينما لا يلقى الشعب اليهودي موطأ قدم له ليحقق كيانه السياسي ويحقق آماله بالحياة المستقلة.

إن عقيدة الجدار الحديدي، كما عرضتها، لا تزال وبحق، إلى جانب أهدافها أداة لإدارة الصراع على أمل الوصول في النهاية إلى انعدام الأمل

[1] مصدر سبق ذكره – د. نبيه بشير

[2] مصدر سبق ذكره – د. نبيه بشير

في أفئدة الطرف العربي للانتصار على المشروع الصهيوني. ولكن الإشكالية في تفسير شلايم تكمن في أنه يفترض أن انعدام الأمل قد تحقق فعلاً، لهذا فهو يرى أن تفسير ليفنات يختلف عما جاء في هذه العقيدة. ولكننا نرى أن الطرف العربي لم يصل بعد إلى مرحلة فقدان الأمل، فها نحن نراه يقاوم وينتفض بين الفينة والفينة. وعليه، لم يحن الوقت الملائم ،بعد، وفق عقيدة الجدار الحديدي، للدخول مع المحيط العربي في مفاوضات، إلا إذا اعتقد شلايم وكافة التيارات اليمينية في إسرائيل، أن الجانب العربي قد رضخ كليًا وفقد الأمل بتاتا فعلا"[1].

إن معسكر اليمين الجابوتنسكي في" إسرائيل"، يتمثل في بنيامين نتنياهو وسائر غلاة المستوطنين المشاركين في الحكومة السابقة أو الحالية أو خارجهما، وجميعهم يرى أن أيّ تفاوض مع الشعب الأصلي، أي الفلسطيني، لأجل إقامة دولته المستقلة، هو كسر في "الجدار الحديدي"، لأنه بمنزلة إعطاء الأمل للفلسطينيين، مجدّداً، لتحقيق حلمهم في السيادة والحرية على أرض وطنهم، باعتبارهم شعباً حيّاً يستحق هذه الحقوق، وهذا يتناقض تماماً مع عقيدة جابوتنسكي التي تؤكد أن الشعب الفلسطيني لن يرضى بالمستوطنين إلا إذا استسلم للقوة وفقد الأمل باستعادة الحق المغتصب. وهذا هو جوهر الصراع في الوقت الحاضر مع حكومة نتنياهو حالياً[2].

[1] مصدر سبق ذكره – د. نبيه بشير

[2] أليف صباغ – سقوط "الجدار الحديدي".. عن جابوتنسكي واليمين الإسرائيلي –الميادين - 14 نيسان 2022.

توفي في أغسطس 1940 في الولايات المتحدة بعد إصابته بأزمة قلبية وكان قد تمنى أن يتم دفنه في الدولة اليهودية التي يريد إنشاؤها. تم نقل رفاته ورفاة زوجته إلى قمة هرتزل سنة 1964.

في يوم الـ 22 من تموز/ يوليو من كل عام 1940، تُحيي دولة العدو "إسرائيل" ذكرى جابوتنسكي، قائد عصابات الإيتسل الصهيونية، وقائد التيار التنقيحي في الحركة الصهيونية، بموجب قانون خاص سُمّي "قانون جابوتنسكي"، الذي سنّه الكنيست عام 2005، وهدفه تعليم تراث جابوتنسكي للأجيال الحالية والمقبلة والعمل وفقاً له[1].

مائير كاهانا (1932 - 1990):

ولد كاهانا في بروكاين مدينة نيويورك، نيويورك عام 1932 لعائلة يهودية أرثوذكسية. كان والده الحاخام يحزقيل شاراكا كاهانا، قد ولد في صفد فلسطين العثمانية، وفي سن البلوغ، أصبح من أكثر من المتحمسين لفلاديمير جابوتنسكي .

بدأت الحياة السرية لكاهانا في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات وأهلته آراؤه المتعصبة المناهضة للشيوعية ليتقلد منصب مستشار في مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) .

أسس مئير كاهانا رابطة الدفاع اليهودية (JDL) في مدينة نيويورك عام 1968. وحسب الرابطة نفسها فأهدافها هي حماية اليهود من المظاهر المحلية لمعادة السامية.

[1] المصدر السابق.

في عام 1971، حقق الحاخام كاهانا حلم حياته وهاجر إلى "إسرائيل".

في إسرائيل، أسس حزب كاخ عام 1980، خاض كاهانا انتخابات غير موفقة للترشيح في الكنيست الإسرائيلي في العام نفسه، تم القبض على كاهانا للمرة 62 منذ هجرته إلى "إسرائيل" وسجن مدة ستة أشهر بعد صدور أمر اعتقاله بناء على مزاعم التخطيط لهجمات إرهابية انتقامية ضد الفلسطينيين، ورفضت لجنة الانتخابات المركزية قبوله كمرشح بسبب أن كاخ حركة عنصرية.

في عام 1984 انتخب كاهانا عضوا في الكنيست، رفض كاهانا أن يؤدي القسم الرسمي وأصر على إضافة فقرات من الأناشيد للإشارة إلى أنه عندما يكون هناك خلاف بين القوانين الوطنية والتوراة فإن قانون التوراة ينبغي أن يعلو على قوانين الكنيست.

ركزت مقترحات كاهانا التشريعية على إخراج السكان العرب من إسرائيل، وإلغاء الجنسية الإسرائيلية لغير اليهود، وحظر زواج اليهود بأصحاب الديانات الأخرى، وطالب بضرورة تطبيق قانون الشريعة اليهودية التي أوصى بها موسى بن ميمون في مثناء التوراة .

في عام 1985 ، أقر الكنيست تعديل في القانون الإسرائيلي الأساسي، يمنع المرشحين المتعصبين من الانتخابات، ومنعت اللجنة الانتخابية كاهانا للمرة الثانية. وقدم طعناً للمحكمة العليا الإسرائيلية.

اغتياله: تم اغتياله في نوفمبر 1990، في أعقاب خطبة أغلب حاضريها من اليهود الأرثوذكس في بروكلين، وكذلك حشد من المهنئين

الملتقين حول ماثير كاهانا في محاضرة في الطابق الثاني بالجناح الشرقي بفندق ماريوت.

وكان المشتبه الأساسي هو سيد نصير أمريكي من أصل مصري، والذي برأ من التهمة لاحقا، لكنه سجن لحيازته أسلحة، أثناء تصوير فيلم وثائقي عن كاهانا، أرسل سيد نصير خطاباً اعترف فيه بأنه القاتل.

الحاخام تسفي يهودا كوك (1891-1982):

ابن الحاخام إبراهيم إسحاق كوك، أول أشكنازي كبير الحاخام البريطاني فلسطين الانتدابية. تعاليمه مسؤولة جزئيًا عن حركة الاستيطان الدينية الحديثة في يهودا والسامرة ، إلى حد كبير من خلال حركة غوش إيمونيم ، التي أسسها طلابه، يُطلق عليه أحيانًا نبي "إسرائيل" الكبرى " زعيم حركة الاستيطان البائدة الآن ، غوش إيمونيم .

" الحاخام كوك الإبن، الذي أصبح القائد الروحيّ البارز للصهيونيّة الدينية، ورئيس "يشيفات مركاز هراف"، (المعروفة باسم أم المدارس الصهيونية) استكمل هذا التوجّه، معتبراً أنّ "شعب إسرائيل" موجود في ذروة سيرورة خلاص، وأنّ قيام دولة "إسرائيل" مرحلةٌ مركزيّة في الخلاص اليهوديّ، وأنّها ظاهرة يتجلّى فيها تقديس اسم الربّ، وأنّ قدوم اليهود إلى إسرائيل والاستيطان في "يهودا والسامرة" (التسمية الصهيونيّة لمناطق الضفّة الغربيّة المحتلّة)، هو من أهمّ محطات هذا الخلاص.

الراف كوك الإبن كان القائد الروحيّ المؤسّس لحركة "غوش إيمونيم" الاستيطانيّة، التي قامت عملياً في أعقاب حرب 1973. في وثيقتها

التأسيسيّة، التي نشرتها في التاسع من فبراير/ شباط 1974، كتبت الحركة: "تأسّست غوش إيمونيم من أجل تشكيل بشارة جديدة–قديمة... من أجل إيقاظ التحقّق الصهيونيّ الكامل في العمل والروح، عبر إدراك جذور رؤية اليهوديّة: الخلاص الكامل لشعب إسرائيل والعالم أجمع!" [1].

أنشأ العديد من أتباعه الأيديولوجيين عدداً من المستوطنات ، وكان له الفضل في نشر أفكار والده ، مما ساعد على تشكيل أساس الصهيونية الدينية، كما عارض بشدة أي تحركات سياسية للتخلي عن أجزاء من "أرض إسرائيل". من أقواله: "نحن لسنا أمة الفاتحين. نحن نعود إلى أرض آبائنا. لا أحد ، ولا رئيس وزراء ، لديه السلطة للتخلي عن أي جزء من البلاد".

الحاخام تسفي يهودا كان معجبًا جدًا بالحاخام منير كاهانا ونشاطه لصالح اليهود، وفي خطاب دعمه لكهانا ، قال : إن وجود الحاخام منير كهانا وكلماته التي لا هوادة فيها من منصة الكنيست ستضيف بلا شك القوة والقيمة إلى النضال الإجباري من أجل كل أرض "إسرائيل" ".

في هذا الجانب، أشير إلى أن " إعطاء معنى دينيّ لإقامة "إسرائيل" وللاستيطان كفعل خلاصيّ يقرّب مجيء المسيح، لا يقتصر فقط على الراف كوك الأب والإبن، ولا على التيّارات اليهوديّة الصهيونيّة – الدينيّة، بل هناك تيّارات مسيحيّة– (البروتستانط) صهيونيّة، تتقاطعُ مع هذه

[1] اياد البرغوثي – موقع متراس – 2018/10/11

الرؤية الخلاصيّة، وترى في "إسرائيل" تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدّس، وهي ذات تأثير ولها دور، يجب الوقوف عنده والتعمّق فيه"[1].

الحاخامات الأكثر شهرة بين طلابه هم الحاخامات شلومو أفينر ، تسفي ثاو ، زلمان ميلاميد ، يتسحاق شيلات، David Samson، Eliezer Melamed Zephaniah Drori Dov Lior" Ham Drkman موشيه ليفينجر، ويعقوب أريئيل، العديد من هؤلاء الطلاب هم من بين أولئك الذين شجعهم على إقامة مستوطنات و موشافات .

الحاخام دوف ليئور (1933 -):

ولد 1933[2] حاخام متطرف هو كبير حاخامات الخليل وكريات أربع في جنوب الضفة الغربية، ويرأس أيضاً "مجلس حاخامات يهودا والسامرة"، هو الأب الروحي للصهيوني المتطرف إتمار بن غفي، وهو أيضاً الزعيم الروحي لائتلاف الصهيونية الدينية المتشددة الذي يضم 3 أحزاب "الصهيونية الدينية" و "العظمة، اليهودية" "نعوم".

أحد أكثر حاخامي التيار الصهيوني – الديني تطرفاً. وهو الحاخام السابق لمستوطنة "كريات أربع" في الخليل، والتي تعتبر واحدة من معاقل غلاة المستوطنين المتطرفين. ويتمتع ليئور بشعبية واسعة جداً بين المستوطنين المتطرفين، وهو الزعيم الروحي لعصابات "شبيبة التلال"، التي تقوم بارتكاب اعتداءات على الفلسطينيين وأملاكهم والاستيلاء على أراض في الضفة الغربية وإقامة بؤر استيطانية عشوائية.

---

[1] اياد البرغوثي – موقع متراس – 2018/10/11

[2] أبوه هو موشه لايبلاند في فروتسواف، گاليسيا، پولندا.

ليئور يعتبره الكثيرون أحد أكبر دارسي الصهيونية المتدينة والتلميذ الرئيسي للحاخام زڤي يهودا كوك، ابن الحاخام ابراهام اسحق كوك.

وفي أواخر عقد 1980، أحبط المدعي العام الإسرائيلي انتخاب ليئور في مجلس الحاخامات الأعلى بعد اعتراضات عامة على تصريحات أعطاها بإن الإرهابيين العرب المقبوض عليهم يمكن استخدامهم في إجراء تجارب طبية.

وقد أصدر، مع حاخامات آخرين، فتوى هالاخية لا سابق لها بأن على إسرائيل قصف الأحياء السكنية في المناطق التي يأتي منها هجمات على المجتمعات اليهودية، وبعد مذبحة مركز هارَڤ، أصدر فتوى أخرى تقول أنه حرام، حسب الشريعة اليهودية، توظيف العرب أو تأجير بيوت لهم.

ساهم في إصدار فتوى بإهدار دم رئيس وزراء دولة العدو الأسبق "اسحق رابين" ، كما أصدر فتوي دينية تبيح البناء الاستيطاني في يوم العطلة اليهودية السبت والمحرم علي اليهود . حسب المعتقد اليهودي . القيام بأي أعمال فيه. أما أخطر الفتاوي الدينية التي لا يكف «ليئور»عن إصدارها فهي الفتاوي التي أباحت قتل المدنيين الفلسطينيين من نساء وأطفال وشيوخ خلال العمليات العسكرية ضد نشطاء الفصائل الفلسطينية منتصف 2004، مؤكدًا أن قتل الأبرياء من الفلسطينيين مباح لحماية الجنود الإسرائيليين ومنع تعرضهم لخطر الموت.

معتقداته: يعتبر دوف ليئور من أكبر مؤيدي هدم المسجد الأقصي وبناء هيكل سليمان المزعوم مكانه، ومعروف عنه قيامه هو ومجموعة من تلاميذه كل فترة وأخري بمحاولة اقتحام المسجد والتعدي علي المصلين الفلسطينيين .

لطالما كان ليئور صريحاً في آرائه السياسية، وقد روَّج مراراً النظرية القائلة بأن ما يسمى "أرض إسرائيل الغربية" (أي كل فلسطين التاريخية) هي أرض لليهود وحدهم. وهو يدعي أن "أرض إسرائيل الشرقية" (أي المملكة الأردنية اليوم) أرض لليهود أيضاً، فهي وإن كانت أقل قدسية، فهي أرض إسرائيل أيضاً. وقال ليئور إن الانسحاب من أي جزء من "أرض إسرائيل الغربية" إنما هو خطيئة.

أثناء هجوم العدو الصهيوني على قطاع غزة في يوليو/تموز 2014، أصدر ليئور فتوى دينية تُبيح إبادة قطاع غزة بأكمله، وتعفي الجنود الإسرائيليين من واجب التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، "فلا بأس في قتل المدنيين الأبرياء وإبادة غزة".

يهودا يشوع غليك (1965 -):

إسرائيلي، أمريكي حاخام حزب الليكود منذ 1997، وناشط سياسي صهيوني متطرف، يعمل على تمكين اليهود من الصلاة في المسجد الأقصى الذي يسمونه ويزعمون بأنه "جبل الهيكل". وهو زعيم منظمة هاليبا المتطرفة، التي هي ائتلاف من جماعات يهودية متطرفة تهدف

كذلك لتحقيق الولوج الشامل إلى جبل الهيكل. وغليك هو رئيس لمؤسسة تراث جبل الهيكل"، كما عمل سابقا مديرا تنفيذيا لمعهد الهيكل.

نعتته الشرطة ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالرجل بالاستفزازي الخطير، حيث كان دائما يتزعم محاولات اقتحام الحرم القدسي، حيث كان يقدم للزوار اليهود شروحات عن حيوية بناء الهيكل الثالث المزعوم.

في 30 أكتوبر 2014 تعرض غليك لمحاولة اغتيال، حيث أطلق عليه سائق دراجة نارية ثلاث رصاصات، نقل على إثرها للعناية الفائقة بمستشفى شاعري تسيدك". واتهمت السلطات الإسرائيلية الأسير الفلسطيني السابق معتز حجازي .

إيتمار بن غفير (1976 -):

محامي معروف بدفاعه المجاني عن المتهمين بمهاجمة وقتل فلسطينيين ، مولود لمهاجرين يهوديَين من العراق ، أعفاه الجيش الإسرائيلي من الخدمة الإلزامية بسبب مواقفه المتطرفة ، لسنوات رفضت نقابة المحامين طلبه العضوية بسبب سجله الجنائي .

خلْف كل مواجهات اندلعت مؤخرا في باب العامود أو المسجد الأقصى أو الشيخ جرّاح أو أم الفحم أو الخليل ، يبرز اسم إيتمار بن غفير، وهو امتداد لحزب "كاخ" الإرهابي، فمنذ صغره هدد إيتمار بن غفير، زعيم حزب "العَظَمَة اليهودية، بإيذاء رابين في مقابلة تلفزيونية أجراها آنذاك، ومع ذلك لم توجه إليه تهمة؛ لأنه كان قاصراً، إلا أن تعصبه اليميني كفلَ له صداقة دائمة مع الحاخام ليئور بعد ذلك.

تاريخ حافل بالتطرف: برز اسم بن غفير في كل الأحزاب اليهودية المتطرفة بدءاً من "موليدت"، الذي دعا إلى تهجير المواطنين العرب من إسرائيل، مروراً بحزب "كاخ" المصنف إرهابياً بالقانون الإسرائيلي، وصولاً إلى حزب "الصهيونية الدينية" الذي أدخله إلى الكنيست .

ومع حصوله على شهادة مزاولة المحاماة، برز بن غفير كمدافع عن عناصر اليمين المتشدد المتهمين بارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين، بما فيه جماعة "لاهافا" اليمينية المتهمة بتنفيذ هجمات ضد فلسطينيين.

أشارت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في إبريل/نيسان 2018، إلى أن قائمة موكليه، كمحام، شملت "المشتبه بهم في قضايا الإرهاب اليهودي وجرائم الكراهية في إسرائيل".

وقالت آنذاك: "بن غفير يدافع أمام المحاكم، كمحام، عن اثنين من المراهقين المزعوم تورطهم في هجوم بقرية دوما بالضفة الغربية، والذي أسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد عائلة دوابشة."

ودافع بن غفير أيضا عن "شبان التلال"، وهم مستوطنون متهمون بالاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة، والاعتداء على فلسطينيين، والذين وصفهم بأنهم: "ملح الأرض. هؤلاء الأطفال الذين يسكنون قمم تلال يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هم أكبر الصهاينة الموجودين."

دعا بن غفير إلى طرد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، الذين يدّعي أنهم ليسوا موالين للدولة، وكانت هناك صورة معلقة في منزله

له مع باروخ غولدشتاين، الذي ذبح 29 مسلمًا في الحرم الإبراهيمي عام 1994 .

وزّع بن غفير إعلانات تحرض على أعضاء الكنيست العرب الفلسطينيين، قائلا إنهم "قنبلة موقوتة"، ووزع ملصقات كتب عليها "إما نحن أو هم .. اطردوا العدو العربي. (زعيم حزب كاخ مائير) كهانا على حق .

بتسلئيل سموتريتش (1980-) :

ولد يوم 1980/4/27، متزوج وله خمسة أولاد ويستوطن في مستوطنة "كدوميم"، لقب أول في الحقوق.

وصل إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات 2015، وهو مدير "جمعية رغافيم" اليمينية المتطرفة العنصرية، التي تلاحق الفلسطينيين في مناطق 48 و67، وخاصة في مجال الاراضي والبناء، وتحث السلطات الحكومية، على استصدار أوامر هدم بيوت عربية، بحجة البناء غير المرخص، ويبرز نشاط هذه الحركة العنصرية في منطقتي النقب والمثلث.

وكان سموتريتش من قيادة حركة التمرد على خطة اخلاء مستوطنات قطاع غزة، وجرى اعتقاله خلال عملية الاخلاء في آب/ 2005، بعد العثور في بيته على 700 لتر من الوقود، بهدف القيام بأعمال تخريبية.

في 3 حزيران/ يونيو 2019، دعا عضو الكنيست عن "اتحاد اليمين" آنذاك بتسلئيل سموتريتش إلى أن تُحكم دولة "إسرائيل" بحسب تعاليم التوراة بصورة كلية، كما كانت "في أيام الملك داود وسليمان"!.

وقد أثارت دعوته هذه ضجة سياسية كبيرة لدرجة أن حلفاءه اضطروا إلى القول إنهم لا يريدون فرض القانون الديني (هلاخاه)، لكنهم يأملون في أن يلتزم الإسرائيليون به.

طالبت زعيمة حزب ميرتس تمار زاندبرغ النائب العام الحؤول دون تعيين بتسلئيل سموتريتش وزيراً للعدل في المستقبل، مقدّرة: "أن هناك خطراً حقيقياً من أن تُستخدم وزارة العدل لتعريض الديمقراطية الإسرائيلية للخطر"، كما أكد أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل" بيتنا القومي العلماني اليميني، أن حزبه "سيمنع "إسرائيل" من أن تصبح دولة تديرها القوانين الدينية".

الحاخام أفي روتنسكي، نموذج عن حاخامات الجيش الإسرائيلي:

في إحدى المواعظ التي ألقاها على جنود لواء المظليين الذين كانوا يتقدمون لاحتلال بلدة بيت لاهيا شمال غرب قطاع غزة في 1/7/ 2009م قال: "الوحشية مطلوبة مع الأغيار لا مجال للرحمة مع هؤلاء، الرحمة هنا تساوي الموت".

وحرص رونتسكي على جلب عدد من أكثر الحاخامات تطرفاً الإلقاء المواعظ على الجنود قبيل الشروع في العدوان وأثناءه، وبعده، منهم الحاخام شموئيل الياهو(Elyahu) ، الذي أفتى بجواز قتل النساء والأطفال الفلسطينيين.

وبعد إنتهاء حملة الرصاص المصبوب على قطاع غزة قال الحاخام رونتسكي في محاضرة له أمام طلاب المدارس الدينية، مبرراً سقوط العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين في هذه الحملة : " إن إظهار الشفقة للأعداء في الحرب خطينة[1].

[1] محمد فراج عيسى – رسالة ماجستير – جامعة الخليل – تطور التيار الديني الصهيوني – نوفمبر 2015 – ص144

ملحق رقم (7): أبرز التنظيمات والحركات الصهيونية الإرهابية

تعود جذور ظاهرة اليمين القومي المتطرف إلى الفترة التي أعقبت مباشرة الانتصار الذي حققته "إسرائيل" خلال عدوانها على الدول العربية في حزيران/يونيو 1967، والذي صوّره بعض حاخامات "إسرائيل" على أنه تعبير عن تحقيق "وعد إلهي"[1].

أولاً: حركة كاخ ومعناها "هكذا":

تعد من أكثر الحركات الإرهابية الصهيونية تطرفاً في فاشيتها وعنصريتها، ومؤسس هذه الحركة ومفكرها هو الحاخام «مائير كاهانا» الذي اشتهر بـ «مايكل الملك» و «دافيد سيناء». كان عميلاً لـ C I A، انتخب عضواً بالكنيست عام 1984م، وفي عام 1969م فور عودته من الولايات المتحدة، عمل على تأسيس تنظيم جديد مؤثر في الخريطة السياسية، رافعاً شعار «منظمة الدفاع اليهودية» التي أسسها في الولايات المتحدة «قبضة مطوية داخل درع داود»، مردداً مقولته الأثيرة: «يد تمسك بالتوراة ويد تمسك بالسلاح»[2].

ففي مطلع سبعينيات القرن العشرين، قام الحاخام مائير كاهانا، الذي وُلد لعائلة يهودية أرثوذكسية في نيويورك سنة 1932 قبل أن يهاجر إلى إسرائيل، بتأسيس حركة "كاخ"، أو "عصبة الدفاع اليهودية"،

---

[1] ماهر الشريف – التيار القومي الديني المتطرف في"إسرائيل"– 2022/10/14

[2] عرفه عبده علي - يد تمسك التوراة ويد تمسك السلاح... الإرهاب الصهيوني «قبضة مطوية في درع داود » - مجلة البيان – العدد 394.

وشعارها "يد تمسك بالتوراة، وأخرى بالسيف". وقد هدفت هذه الحركة إلى قيام دولة يهودية متجانسة، خالية من الفلسطينيين، تدار وفقاً للتوراة.

ومع أن مسيرة مائير كاهانا السياسية انتهت باغتياله في مدينة نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 1990، إلا أن إرثه ألهم، وما زال يلهم الكثيرين، من أنصار التيار القومي الديني في إسرائيل، الذين تحتضنهم المستوطنات اليهودية.

ففي 25 شباط/فبراير 1994، اقتحم أحد أتباعه وهو المستوطن الأميركي المولد باروخ جولدشتاين المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل وقتل 29 فلسطينياً كانوا يؤدون صلواتهم في منتصف شهر رمضان قبل أن يُقتل، وبات مدفنه في مستوطنة كريات أربع مزاراً لغلاة المستوطنين في الأعياد اليهودية. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، قام أحد الشبان من أنصار التيار القومي الديني المتطرف، ويدعى إيغال عمير، باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين بزعم إنه يريد التفريط بأرض "إسرائيل الكبرى" بعد إبرامه "اتفاق أوسلو"[1].

وقد حدد كاهانا برنامجه في عدة نقاط رئيسية منها:

1- أن مهمة هذا الجيل ضمان تحرير وتوحيد الأجزاء (المنسلخة) عن أرض الوطن «أرض إسرائيل» تحت السيادة اليهودية!

2- التوراة والتلمود يجب أن يكونا دستور الدولة العبرية!

[1] ماهر الشريف – التيار القومي الديني المتطرف في"إسرائيل"– 2022/10/14

3- يجب الإعلان أن كلاً من: جبل الشيخ وقناة السويس ونهر الأردن وجنوب لبنان، هي الحدود الآمنة للكيان الصهيوني!

أسس كاهانا معهدين لتدريس تعاليم التوراة والشريعة اليهودية، الأول: معهد جبل الهيكل «يشينا هارهيت» والثاني معهد الفكرة اليهودية «يشينا هرعيون ها يهودي». وضمت الحركة عدداً من الإرهابيين ذوي التاريخ الحافل بالإجرام ضد الفلسطينيين، أبرزهم: يونيل ليريز ويوسي ديان وباروخ جولد شتاين الذي تزعم مذبحة الحرم الإبراهيمي تطبيقاً لمقولة كاهانا الشهيرة: «اليهودية هي دين القوة»!

وإلى جانب حركة "كاخ"، تأسست في أيار/مايو 1974، حركة "غوش إيمونيم" (كتلة الإيمان) على يد الحاخام موشي ليفنجر، التي كان شعارها "أرض "إسرائيل" الكبرى هي لشعب "إسرائيل" حسب توراة اسرائيل". وقد سعت هذه الحركة بدورها إلى توسيع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، ودعت إلى هدم المسجد الأقصى لإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، وذلك باللجوء إلى العنف لتحقيق ذلك. وكان معظم أعضائها من شبيبة المدارس الدينية التابعة لحزب "المفدال" القومي الديني المتطرف.

ثانياً: منظمة غوش إيمونيم:

وتعني «كتلة الإيمان»، تأسست في مايو عام 1974م بزعامة الحاخام «موشيه ليفنغر»، وهي منظمة معترَف بها رسميّاً من قبل الاتحاد الصهيوني العالمي كحركة استيطان، والزعيم الروحي لهذه

المنظمة هو الحاخام الأكبر «تسقي يهودا كوهين» رئيس الأكاديمية اليهودية في القدس، وتضم بالأساس طلاب المدارس الدينية التابعة لحزب «المفدال» المتطرف ومجموعات من اليهود الذين استوطنوا الضفة الغربية منذ عام 1968م، وأقامت المنظمة عشرات من المستوطنات بدعم من الحكومة الصهيونية بأموال أثرياء اليهود في أمريكا وأوروبا، منها: كريات أربع، قدوميم، عوفرا، ألون موريه، كرنيه شومرون، معاليه أدوميم... كما أقامت أول مستوطنة في هضبة الجولان عام 1974م «كيشث» والاسم اختصار لجملة «القنيطرة لنا دائماً».

تأسيس غوش إيمونيم:

من أهم شخصيات تأسيس غوش ايمونيم الميدانيين حنان بورات (Hanan Borat)، وهو من العناصر الطلائعية التي طالبت ببناء مستوطنة غوش عشيون كذلك موشيه ليغتفر، الذي اعتبر أن السلام يأتي فقط بواسطة قوة إسرائيل والاستيطان"[1].

تبع إعلان الانفصال عن المفدال اختيار اسم غوش ايمونيم كتلة المؤمنين، والاسم ليس له ارتباط بالدين حيث أنه لا يوجد هناك يهودياً خالياً من الإيمان، ولهذا فان (إيمونيم) صالح لكل يهودي مؤمن بالوطن وبالشعب وبالتقاليد وبالديانة، ولهذا ضمت الحركة الكثير من اليهود فقد

[1] محمد فراج عيسى – رسالة ماجستير – جامعة الخليل – تطور التيار الديني الصهيوني – نوفمبر 2015 – ص 48-47

حدد زعماء حركة غوش إيمونيم أن الحركة ليست حزباً، بل هي حركة مستقلة فوق حزبية، تربطها علاقات مع الأحزاب التي تساند الاستيطان في المناطق المحتلة.

عملت حركة غوش إيمونيم على إضفاء الصبغة القانونية على كل مستعمرة قامت بتأسيسها، وذلك بتسجيلها في سجل التنظيمات كتنظيم قانوني (أجوداه) وكتابة دستور لها، يكون بمثابة اتفاقية داخلية تلزم جميع أعضاء المستوطنة وتحدد الحقوق والواجبات للأفراد فيها، أما الصلاحيات الممنوحة لجمعية المستوطنة، فتتمثل في شراء الأراضي والعمل على تقسيمها بين المستوطنين، والتخطيط للخدمات، كذلك العمل على جمع الإمكانيات المادية اللازمة للتطوير، إضافة إلى القامة مصانع جديدة تتبع المستوطنة لزيادة دخول المستوطنين[1].

تشكلت قوة حركة غوش إيمونيم عامة من تيارين رئيسيين القوميون الراديكاليون وهم متدينون ولكنهم لا يقيمون الفرائض الدينية ولا يؤسسون مواقفهم على الدين وإنما على الاعتبارات الأمنية. والأصوليون الراديكاليون، وهم أصحاب فكرة شمولية تحوي القيم والرموز القومية ويتبنون مواقف سياسية متطرفة يعتبرونها جزءاً أساسياً من منظومة شاملة من العقائد وانماط الحياة وهي منظومة مستمدة من الشريعة والتقاليد الدينية وموجهة بواسطتها (فكر البشيفاه) [2].

[1] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 49

[2] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 50

العلاقة مع السلطة الحاكمة:

مع أدارت غوش إيمونيم صراعاً عنيداً مع حكومات إسرائيل ضد الانسحاب من أراض، وفق الاتفاقات السياسية، وأدارت صراعاً موازياً من أجل إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، معتبرة أي قانون أو قرار حكومي يتعارض مبدأ أرض إسرائيل الكاملة تحت السيادة اليهودية، غير شرعي[1].

استراتيجية غوش إيمونيم:

الاستراتيجية العامة التي سارت عليها غوش ايمونيم اعتبارها نصر 1967م منتصف الطريق إلى الإنقاذ الكامل.

إن الاستراتيجية النابعة من أيديولوجيا غوش ايمونيم واضحة: اعتبار حرب الأيام الستة استمراراً لحرب الاستقلال، سواء من حيث الاستيلاء على الأرض أم من حيث التأثير على السكان الفلسطينيين.

هذه الإستراتيجية قائمة على الاعتقاد بان حدود الاحتلال في حرب الأيام السنة على الحدود التي يجب أن تقررها إسرائيل لنفسها، وأنه على الفلسطينيين في المنطقة الذين لم يهربوا أن يُطردوا، ووجوب اتخاذ سياسة قاسية تشجع على الطرد وتحرم الحقوق وتجعل من المتبقين في المنطقة المحتلة أناسا لا يعني مصيرهم أحداً[2].

[1] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 51

[2] المصدر السابق – محمد فراج عيسى – ص 55

وذهبت الحركة الاستيطانية (غوش إيمونيم) في تصوراتها المسيانية إلى إتباع أساليب إرهابية استهدفت الواقع الفلسطيني شخوصا وأمكنة، من خلال وضع قنابل على حافلات فلسطينية ، ومحاولة تدمير المسجد الأقصى ووضع أساساً للهيكل الثالث واستهداف شخصيات فلسطينية.

علاوة على ما تقدم، يتكون برنامج «غوش إيمونيم» من 250 كلمة تحت عنوان «هل تعرف؟»، وأبرز ما جاء فيه: «إن هذه البلاد كلها ملك لنا وبقرار منا جميعاً وغير قابلة للتنازل عنها للآخرين... وهذه الأمور يجب أن تكون واضحة وحاسمة إلى الأبد، فلا توجد مناطق أو أراضٍ عربية، فقط أراضٍ إسرائيلية ملك آبائنا وأجدادنا، كل هذه البلاد – وطبقاً لحدودها التوراتية – يجب أن تكون تحت سيطرة شعب إسرائيل».

وتتلقى المنظمة وغيرها من الحركات الاستيطانية الدعم والتمويل من المنظمة الصهيونية العالمية ومن دائرة الاستيطان بالوكالة اليهودية ومن وزارات الزراعة والإسكان والتجارة والصناعة والدفاع في الكيان الصهيوني.

وتصدر عن هذه المنظمة صحيفة سياسية أسبوعية «نيكودا» تمثل بؤرة للأمراض الفكرية المتطرفة. ويرى منظرو الحركة (دان فورات وبيني كتوبر وغرشون شيفت...) أن «سيادة شعب إسرائيل على كامل أرض إسرائيل هو الشرط الأوحد لإصلاح العالم ودونه لن يحل

السلام». كما يرون ضرورة طرد الفلسطينيين جميعاً إلى الدول العربية المجاورة، وأن عملية استبعاد (الجوييم) هي مسألة توراتية.

ثالثاً: منظمة الإرهاب ضد الإرهاب:

وتُعرَف بـ «تي إن تي» وهي الأحرف الأولى من اسمها العبري «تيرور نيجد تيرور» قام بتأسيسها الحاخام مائير كاهانا عام 1976م مع «آندي جرين» المسؤول عن فرع بروكلين في رابطة الدفاع اليهودي، وكان يردد: «ليس للعرب أي حق في هذه الأرض، إنها حقنا نحن، لقد ورد هذا في التوراة... فالأقوى دائماً سيحصل على الأرض». وبدأت المنظمة بإرسال خطابات تهديد إلى معظم الشخصيات الفلسطينية البارزة في الضفة الغربية، واغتالت بعضهم بالفعل وتزايدت عمليات إلقاء القنابل على منازل الفلسطينيين، ونظمت مسيرات لأعضاء المنظمة إلى ساحات الحرم المقدسي بحماية قوات الاحتلال.

رابعًا: رابطة الأمن على طرق يهودا والسامرة:

تأسست هذه الرابطة عام 1979م باسم «لجنة الأمن» وتعمل بتوجيه وإشراف الهيئات الرسمية في الضفة الغربية، وتتميز بأنها الأكثر تنظيماً وتدريباً، وقد حظيت هذه الرابطة برعاية الجنرال «رافائيل إيتان» رئيس الأركان الأسبق، الذي تولى مهمة تسليح أعضاء الرابطة من أجل القيام بأعمال إرهابية ضد الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أرضهم وممتلكاتهم، وكان إيتان يؤيد هذه العمليات الإجرامية علناً، كما قام بدعم وحدة «الدفاع القومي اليهودي» في الضفة الغربية بضباط احتياط

أكفياء من خريجي الوحدات الخاصة، كما أشرفت هذه الوحدة على تدريب الرجال من المستوطنين وتسليحهم، حتى لم يعد هناك بشكل نهائي فرق بين المواطن الإسرائيلي وجندي الجيش ورجل الأمن!

خامساً: **منظمة الحشمونائيم**:

أسس هذه المنظمة الإرهابي «يوال لارنر» وزعيمها الروحي هو الحاخام «أفيغدور نفتال» رئيس رابطة التاج القديم، اكتشفت هذه المنظمة الدينية في القدس القديمة، وتم القبض على مجموعة متطرفة سرية باسم «الحشمونائيم»، ومن خلال التحقيقات اعترفوا بأنهم كانوا يخططون لنسف مسجد قبة الصخرة. وعقب اعتقال لارنر واصل أعضاء المنظمة العمل الإرهابي بزرع قنابل موقوتة في عدد من المساجد والكنائس في القدس، وتوصلت الشرطة إلى أن عدداً من عناصر المنظمة من جنود الخدمة النظامية بالجيش الإسرائيلي هم من يقفون وراء تلك الأعمال الإجرامية. والهدف الرئيسي للمنظمة هو العمل على طرد كل المقدسيين من مدينة القدس ثم كل العرب مما يدعونه «أرض إسرائيل» التي يجب أن تكون خالصة لليهود.

سادساً: **منظمة أمناء جبل البيت**:

تزعم هذه المنظمة «غرشون سالمون» الذي عُرِف إرهابياً متطرفاً منذ أن كان عضواً في «الهاغاناه». وفي الستينات من القرن الماضي انضم إلى حزب «حيروت» الذي انتخبه عضواً في مجلس بلدية

القدس، في عام 1967م، استقال من الحزب وانضم إلى مؤسس حزب «هاتحياه» إلى أن أصبح رئيساً لفرع الحزب في القدس.

وعلى رأس أهداف هذه المنظمة: الاستيلاء على الحرم القدسي بالكامل وبشتى الوسائل. ويرغب سالمون في نقل المحكمة العليا إلى جبل البيت وفيها يؤدي رئيس الدولة اليمين الدستورية، وتفتتح فيها جلسات الكنيست مرة كل أربع سنوات... ويحلم بأن يرى في ساحة الأقصى استعراضات للجيش الإسرائيلي!

سابعاً: **حركة صندوق جبل البيت**:

كشف عن وجود هذه الحركة «يوسف بريئيل» مراسل صحيفة دافار في أمريكا، في عددها الصادر بتاريخ 22 يناير 1983م، وذكر أن حركة متطرفة جديدة تأسست في إسرائيل والولايات المتحدة باسم: (صندوق جبل البيت)، مركزها الرئيسي في القدس، بزعامة رجل أعمال ثري يدعى «تاري إزينهوفر»، وتمول من يهود ومسيحيين إنجيليين متطرفين في كاليفورنيا. وذكرت الصحيفة أن عضو الكنيست «يهودا بيرح» عن الليكود أعلن أن الحركة خصصت عشرات الملايين من الدولارات للاستيطان في يهودا والسامرة. وتروج الحركة لفكرة إعادة بناء الهيكل الثالث، وتنظم مسيرات لأعضائها المتطرفين إلى ساحة المسجد الأقصى.

ثامناً: منظمة الاستيلاء على المسجد الأقصى:

أسسها الإرهابي «يسرائيل أرئيل» عضو الكنيست عن حزب «هاتحياه» المتطرف والحاخام «كورن». وهدفها الرئيسي هو «بناء الهيكل الثالث» وقد نظمت عدة حملات بغرض هدم الأقصى زاعمين أنه مشيَّد في موقع هيكل سليمان. ويدعون إلى طرد كل العرب من القدس ومن كل ما يزعمون أنه «أرض الميعاد». وقاموا بعدة هجمات بالاشتراك مع منظمات إرهابية أخرى للاستيلاء على الحرم الإبراهيمي، يطلقون عليه «كنيس ماكفير»، إلى أن أقرت الحكومة الإسرائيلية اقتسام الحرم بين المسلمين واليهود.

وقد تفرع عنها عدة حركات تعمل ضمن الإطار العام للمنظمة وأهدافها، وهي:

- **حركة الرائد السرية:** تزعمها يسرائيل أرئيل خلال عمله حاخاماً للجيش الإسرائيلي في القطاع الشمالي، ويعتبر لبنان جزءاً من أرض إسرائيل. وقد تم الكشف عن هذه الحركة في 11 مارس 1983م، وقد تسلحوا ببنادق آلية من مخازن الجيش الإسرائيلي!
- **حركة إحياء الهيكل:** تزعمها الحاخام «هليل وايز» وهي الأكثر تطرفاً، وقد ضمت أعضاء عصابات إجرامية ترهب المقدسيين أثناء صلاتهم بالأقصى!
- **حركة أمناء الهيكل:** أسسها في القدس عام 1983م «ستانلي غولد فوت» يهودي من جنوب إفريقيا، وقبل إعلان الدولة كان

يعمل بمخابرات عصابة شتيرن الإرهابية، وتسعى هذه الحركة بدعم من يهود أمريكا إلى الاستيلاء على الحرم المقدسي بالكامل!

وبجانب هذه المنظمات الإرهابية الرئيسية، توجد عدة تنظيمات وروابط يجمعها الدعوة لبناء الهيكل الثالث وطرد الفلسطينيين من أرض إسرائيل، والقوام الرئيسي لهذه التنظيمات والروابط هم من طلاب المدارس الدينية المتطرفة «يشيفا أو اليشيفوت» المنتشرة في كافة أنحاء الكيان الصهيوني.

ومن هذه التنظيمات الصهيونية أيضاً:

"**إسرائيل الفتاة»** بزعامة الحاخام «لخمان كاهانا» ومعه الإرهابي «بنيامين بن مائير كاهانا» ومساعده «يوكتمئيل يعقوب» صاحب السجل الجنائي العتيد. بعد مدة تغير اسم التنظيم إلى «كاهانا حي».

و "دورية الانتقام» أسسها بنيامين كاهانا عام 1990م و «حركة تسوميت» أو مفترق الطرق، أسسها رئيس الأركان الأسبق الجنرال «رافائيل إيتان» في أكتوبر 1983م واعتمدت هذه الحركة الإرهابية على أصحاب الخبرات العسكرية، وشعارها: «إعادة المجد إلى أرض صهيون».

"**حركة هاتحيا»** تأسست عام 1979م بعد أن انشقت عن حزب «حيروت» احتجاجاً على اتفاقية كامب دافيد، ومن أبرز زعمائها: جيئولا كوهين وحنان بن بورات ويوفال نئما الذي يدعو دائماً إلى ضم لبنان لأرض إسرائيل الكبرى.

"**حركة حي فاكيام**» وتضم عدداً من الضباط السابقين في الوحدات الخاصة والآلاف من مستوطنة «عتصيون» بشكل خاص.

"**يشيفات كوهانين» أو التاج الكهنوتي**، أسسها الحاخام «إبراهام يتسحاق كول» الذي يشرف على عقد ندوات دورية عن الهيكل. ويؤمن أتباع هذه المنظمة بأنهم الطلائع التي ستقود المسيرات نحو الهيكل عقب تشييده!

حركة «إعادة التاج» أسسها الحاخام «يسرائيل فونجنونفر» و «حركة أمنا» وتعني الأمانة، وأعضاؤها من خريجي مدارس اليشيفوت الدينية، وتدعو إلى عدم التخلي عن الأراضي المحتلة عام 1967م، كما تدعو إلى التمرد على المؤسسات الرسمية إذا خرجت عن نصوص وتعاليم التوراة وشروح التلمود.

منظمة طلاب من أجل الهيكل:

تشكلت هذه المنظمة من طلاب جامعة حيفا ومن طلاب الجامعة العبرية وطلاب معهد الهيكل الثالث، وبلغت أوج نشاطها خلال عام 2013م من خلال تعاونها مع الجماعات الإرهابية المتطرفة في بث حملات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي لشحن فكر الشباب الإسرائيلي بفكرة الهيكل المزعوم وضرورة البحث عنه أسفل المسجد الأقصى لإعادة بنائه و «إعادة مجد إسرائيل»[1].

[1] عرفه عبده علي - يد تمسك التوراة ويد تمسك السلاح... الإرهاب الصهيوني «قبضة مطوية في درع داود » - مجلة البيان – العدد 394.

حركتا "شباب التلال" و "ليهافا"[1]:

منظمتان رئيسيتان تنتميان إلى التيار القومي الديني المتطرف، نمت منظمة "شباب التلال" رداً على الانتفاضة الثانية وتفكيك المستوطنات في قطاع غزة، وهي تضم شباباً تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 25 عاماً، وهم يبنون أكواخاً مؤقتة في التلال ويشكلون البؤر الاستيطانية.

ويستلهم هؤلاء الشباب على الصعيد الإيديولوجي "الكهانية"، بما تعنيه من كراهية عميقة للعرب، ورغبة في احتلال كل "يهودا والسامرة" وطرد السكان الفلسطينيين، والتعبير عن غضب حقيقي تجاه الجيش الذي يعتبر سلبياً للغاية في مواجهة الفلسطينيين.

وقد اشتُهر "شباب التلال" بممارسة "تدفيع الثمن"، وهي ممارسة تتمثل في جعل القرى الفلسطينية "تدفع الثمن" من خلال العنف لدى تفكيك بؤرة استيطانية من قبل الجيش الإسرائيلي، او لدى تشكيك المحكمة العليا في نشاطهم الاستيطاني، إذ يقومون باعتداءات على المنازل والمساجد والكنائس، ويقومون بتخريب القرى وحرق أو قطع أشجار الزيتون العائدة لعائلات فلسطينية.

أما حركة "ليهافا"، أو "اللهب" التي يرأسها بنزي غوبشتاين، فقد تأسست في سنة 2005، وهي مكوّنة من بضع مئات من الأعضاء الذين يستلهمون "الكهانية" كذلك، ويشارك العديد منهم في منظمة

[1] ماهر الشريف – التيار القومي الديني المتطرف في"إسرائيل"– 2022/10/14

"لافاميليا"، وهي مجموعة يمينية متطرفة تتكون من أنصار فريق كرة القدم "بيتار القدس".

وتنشط منظمة "ليهافا" في الاعتداء على الفلسطينيين، وفي محاربة الزيجات بين اليهود والعرب في البلاد، وفي الدعوة إلى حظر احتفالات عيد الميلاد، ويطالب أتباعها بتدمير المسجد الأقصى الذي يقولون إنه بني حيث كان الهيكل اليهودي الثاني قائماً من أجل بناء الهيكل الثالث هناك، وتتميّز المسيرات التي تنظمها في القدس الشرقية بطابعها العنصري والعدواني الصارخ حيث ترفع فيها شعارات "الموت للعرب".

في العقد الأخير من القرن العشرين برزت عصابات استيطانية تسمي نفسها "شبيبة التلال" وهو التنظيم الوحيد الذي تشكل بتكليف حكومي رسمي علني (بعد الانسحاب من قطاع غزة 2005م)، وبتوجيه من حكومة إسرائيل، لخلق حقائق استيطانية على الواقع.

يسعى إلى الانفصال عن الأجهزة التربوية والاعتزال في قسم تلال فارغة في يهودا والسامرة. ولا يقبل عناصره بسلطة الدولة ويناوتون النظام السياسي ويتمسكون بأفكار متطرفة.

يفضلون الاقامة في أماكن محددة في المناطق الفلسطينية خصوصاً في المناطق العسكرية، وفي المنطقة المسكونة في الصحراء، وفي هضاب جبل الخليل وتجمعات شرقي نابلس، فهناك يستطيعون الحياة بحرية من أجل خرق القانون والتصرف بعنف تجاه الفلسطينيين[1].

[1] مصدر سبق ذكره – محمد فراج عيسى – ص 63

خلاصة القول شكلت خوش ايمونيم المنطلق الأول للفكر الديني القومي المتطرف، والمرتكز إلى عقيدة توراتية تلمودية هبطت على المجتمع الإسرائيلي الباحث عن الهوية التي تكفل له البقاء في أرض إسرائيل الكاملة، ويشير الواقع السياسي أن غوش إيمونيم قد انتهى نشاطها ودورها المناط بها بعدما غطت الأرض الفلسطينية بالمستوطنات وأنشأت أيدولوجيا استيطانية وبرامج لتطبيقها على الأرض وجدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فيها ضالتها ، وبفعل تأثير غوش إيمونيم زاد التحريض السياسي والديني بشأن وجوب أن تستمر عمليات الاستيطان والتي يمكن اكتسابها بالجمع ما بين الإيمان الديني والقوة العسكرية تحت شعار : (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب توراة إسرائيل بقوة جيش إسرائيل)، كما لعب العامل الديني دوراً هاماً في إبراز صفة غوش إيمونيم كحركة دينية استيطانية تتميز بنوع من العلاقات الخاصة بين أعضائها عمل قوية جداً لتحقيق غاية اليهود في أرض فلسطين. لقد أنهت غوش إيمونيم دورها وبروح بتميز، ناقلة الفكرة إلى أجيال لن يكونوا أقل صلفاً وتطرفاً منها[1].

الباحثون والخبراء في الدين والسياسة والجيش، يرون أن عملية تديين الجيش مشكلة حقيقة تستوجب إبداء الرأي حولها بلا تأخير تحسباً من

[1] مصدر سبق ذكره – محمد فراج عيسى – ص 64

انقلاب عسكري تخوضها وساط دينية قومية ضد صناع القرار السياسي سيغير من شكل الصراع مع الفلسطينيين[1].

فمن المتوقع أن يترك تغلغل المتدينين في الجيش الإسرائيلي تأثيرات مستقبلية كبيرة وهامة سواءً على الصعيد الداخلي، قد تطال النظام السياسي وإعادة صياغة النخب الإسرائيلية، كذلك على صعيد قضية الصراع والاستخدام المفرط للقوة العسكرية في التعامل مع الفلسطينيين.

شكلت حملة الجرف الصامد على قطاع غزة، أوضح تعبير عن كثافة الحرب بروح دينية، وهو ما يفسر التغيرات الفكرية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، والتي تنزاح نحو التطرف برؤية يمينية جديدة يلمس من خلالها حضوراً للتيار الديني القومي، وشكلاً جديداً وصعبا لليمين الديني المتصاعد، يدلل على أن الحرب الأخيرة على غزة وكأنها جاءت كانطلاقة أو كإعلان عن الصيغة النهائية الأسلوب التعامل مع الوجود الفلسطيني برمته[2].

خلال حملة الجرف الصامد (تسمية إسرائيلية) ساهم حاخامات الصهيونية الدينية بتحريض الجنود وإضفاء صبغة دينية على الحرب، كسياسة فتح النار القاسية، وتدمير المساجد، والتفاخر بذلك علنا، من

[1] تلمحي، أسعد ، اتساع نفوذ التدينين والمحافظين أمنياً في الجيش الإسرائيلي (http://www.alhayat.com)

[2] مصطفى، مهند، حضور الدين في الحرب على غزة 2 – 3

باب اعمال السيف في صفوف الغزيين، والتأسيس لحالة رفض تمنع أية انسحابات محتملة من الضفة الغربية مستقبلاً[1].

تتمتع الحركات القومية الدينية المتطرفة بتواطؤ واضح من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ويحظى نشاطها بتغطية من جانب عدد من الحاخامات البارزين في "إسرائيل" ومن بعض الأحزاب السياسية.

وخلال ولاية حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، حث رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست وزير الأمن آنذاك بيني غانتس على تصنيف "ليهافا" كمنظمة إرهابية وحظر نشاطها، ثم خطط وزير الأمن الداخلي في حكومة بينت–لبيد، عمير باراليف، لإعلان "ليهافا" منظمة إرهابية وغير قانونية، لكن خطته هذه واجهت معارضة شديدة من بعض أقطاب المؤسسة الدينية، إذ احتج العشرات من الحاخامات البارزين من الطائفة الصهيونية المتدينة والأرثوذكسية المتطرفة، في أيلول/سبتمبر 2021، على هذا.

من ناحية ثانية، حظي قانون أساس "إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي" الذي أقره الكنيست في تموز/يوليو 2018، بدعم اغلبية كبيرة من الإسرائيليين، كما أن فكرة نقل الفلسطينيين من مواطني "إسرائيل" إلى أراضي السلطة الفلسطينية طرحها أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، قبل أن يدافع عنها إيتمار بن غفير، فضلاً عن

[1] اندراوس ، زهير، قلق في إسرائيل من وقوع أجهزتها الأمنية بقبضة المتدينين (http://www.raialyoum.com)

أن الدعوات إلى تسريع عمليات الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة وضم أجزاء واسعة منها إلى إسرائيل، من دون إعطاء حقوق مدنية للفلسطينيين الذين يعيشون فيها، هي دعوات لا يتبناها فقط "شباب التلال"، بل يتبناها معظم أحزاب اليمين الصهيوني عموماً والديني خصوصاً.

ملحق رقم (8): من فمك أدينك يا إسرائيل.. شواهد على عنصرية الكيان الصهيوني

من أبرز الشواهد: أستاذ الكيمياء العضوية في جامعة القدس ورئيس لجنة "حقوق الإنسان والمواطن" في "إسرائيل" د.إسرائيل شاحاك، الذي عاش في وسط المجتمع الصهيوني في فلسطين خلال القرن الماضي يقول في كتابه "عنصرية إسرائيل"، "إن الأسس الأيديولوجية والقانونية التي يقوم عليها المجتمع الصهيوني تضعه حتماً في خط نازي لا يقل وحشية عن نازية هتلر".

أما شلومو ساند في كتابه "اختراع الشعب اليهودي"، يقول : "على الرغم من أن مصطلح " شعب" فضفاض، وغير واضح جداً ، إلا أني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد . إن الرواية التاريخية القائلة إن "الشعب اليهودي" قائم منذ نزول التوراة في سيناء، وإن الإسرائيليات والإسرائيليين من ذوي الأصل اليهودي هم ذراري ذلك الشعب، الذي "خرج" من مصر واحتل "أرض إسرائيل" واستوطن فيها لكونها "الأرض الموعودة" من طرف الرب، وأقام من ثم "مملكتي داوود وسليمان" ، وإن هذا الشعب تشرد نحو ألفي عام في الدياسبورا بعد دمار الهيكل الثاني. هي رواية غير موثوق فيها على الإطلاق ، بل إنها انتفت تماماً ولم يكن لها أي أنصار أو أي مريدين حتى نهاية القرن التاسع عشر"، ويضيف شلومو ساند قائلاً: "شرعت بالتفتيش عن كتب تبحث في طرد اليهود من البلاد، وعن سبب أو عن حدث

مؤسس في التاريخ اليهودي، كالمحرقة النازية تقريباً ، لكنني فوجئت حين تبين لي أنه لا وجود لكتب أو أدبيات توثق مثل هذا الحدث. والسبب بسيط وهو أنه لم يقم أحد على الإطلاق بطرد شعب البلاد، فالرومانيون لم يطردوا شعوباً (عقب احتلالاتهم)، وما كان في إمكانهم القيام بذلك حتى لو رغبوا فيه، إذ لم تتوفر لديهم قطارات أو شاحنات من أجل ترحيل أو نفي شعوب أو مجموعات سكانية بأكملها".

ولمزيد من الشواهد العنصرية الدينية، أورد فيما يلي مقتطفين من التوراة والتلمود[1] :

في التوراة: "إنك يا إسرائيل شعبٌ مُقدَّس للرب إلهك... إياك قد اختار إلهك لتكون شعباً أخصَّ عن جميع الشعوب الذين على وجه الأرض، ليس من كونكم أكثر من سائر الشعوب بل من محبة الربِّ إياكم وحفظه القسم الذي أقسم لآبائكم".

وفي التلمود: "إن الإسرائيلي معتبرٌ عند الله أكثر من الملائكة، وأنَّ اليهودي جزء من الله فإذا ضرب أميٌّ إسرائيلياً فكأنه ضرب العِزة الإلهية؟ والفرق بين درجة الإنسان والحيوان هو بقدر الفرق بين اليهودي وغير اليهودي؟ ولليهودي في الأعياد أن يُطعِمَ الكلبَ وليس له أن يُطعِمَ غير اليهودي والشعب المختار هم اليهود فقط".

[1] د. حمود بن غزاي الحربي – "عنصرية إسرائيل".. رسالة من الدكتور شاحاك إلى المنهزمين العرب – الانترنت – موقع البيان.

مناحم بيغن الذي قاد مجزرة دير ياسين وتفاخر بها بقوله: "لولا دير ياسين ما كانت لتقوم إسرائيل"، قال موجهاً حديثه لشركائه القتلة من عصابات أرجوان وشتيرين وهاجانا وهو يحرضهم على مزيد من سفك الدماء متبجحاً: "يجب أن لا تأخذكم شفقة ولا رحمة وأنتم ترون الدماء تقطر من ضحاياكم عليكم أن تعلموا أن إسرائيل لن تبنى إلا على ركام حضارتهم ومدنهم وجماجمهم".

إسحاق رابين رئيس كيان العدو ووزير دفاعه السابق قال لجنوده أيام انتفاضة الفلسطينيين: "عليكم تحطيم صدور الفلسطينيين وكسر عظامهم كي تهدأ انتفاضتهم... إن الفلسطينيين لا يهدأون إلا وهم قتلى لا حراك فيهم".

أما حاخامهم الأكبر عوفاديا يوسف زعيم الحاخاميين من حزب "شاس" في تكتل الليكود الحاكم سابقاً فقد أعلن جهاراً وبكل وقاحة في الكنيست على مسمع من العالم أجمع قوله: "العرب أقذرُ الحيوانات على الأرض، التوراة تأمر بقتلهم جميعاً... أرض إسرائيل يجب أن تكون نظيفة من غير اليهود".

وأي عنصرية بقيت عندنا نحن العرب مع عنصرية الحاخام كوك مؤلف كتاب "روح الأمة" عندما قال: "إن ما يُميِّز اليهود عن غيرهم أنَّ قوانينهم سماوية جاءت من الرب وأنَّ مصيرَهُم مُختلِفْ".

اليهودي باروخ غولدشتاين الذي نفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل ونتج عنها مقتل خمسين مصلياً وهم سجود ومئات الجرحى، تم تعيينه

طبيباً في الجيش الصهيوني، وعند قراءة وصيته التي كتبها تتضح صورةُ العلاقة الوثيقة بين الفكر والمهنة، يقول في وصيته: "ليس هناك أيُّ تناقض بين عملي طبيب وعقيدتي اليهودية التي تربيتُ عليها وأدافع عنها هناك وقت للعلاج؟ ووقت لقتل العرب، إن التعايش مع العرب كذبة كبري لا تجيزها التوراة".

وكتقدير له تم إطلاق اسم غولدشتاين على العديد من الشوارع والساحات والمستوطنات وعلى عشرات المواليد الجدد في الكيان الصهيوني.

وكتبت الصحيفة الصهيونية المشهورة هآرتس واصفة ظاهرة غولدشتاين: إن غولدشتاين لم يكن مريضاً نفسياً بل كان حارس العقيدة التوراتية التي آمن بها ونذر نفسه من أجلها".

المفكر اليهودي "آشر جينز بورج" قال في بحثهِ المشهور "ليس هذا هو الطريق": "إن الوطن القومي اليهودي المضمون المأمون هو وطن فكري وديني بحت.. يتألف من التوراة والتلمود".

هذه بعض الشواهد على عنصرية الكيان الصهيوني وهي كما قرأتم متنوعة الأحزاب، والتخصصات، وخلال عشرات السنين، ومن ممثلي حكومات، وغيرها كثير من التاريخ والأدب والماضي والحاضر، فكيف يدلس مفتون بحب الكيان الصهيوني العنصري على أمة المليار مسلم وأكثر؟"[1].

[1] المصدر السابق – د. حمود بن غزاي الحربي .

ملحق رقم (9): الامبريالية الصهيونية

الايديولوجيا الصهيونية[1] وانعكاسها المتجسد في الحركة الصهيونية العالمية وكيانها الاستعماري العنصري "إسرائيل"، يمكن ان يتشاطرها كل الذين يعترفون بذلك الكيان، بغض النظر عن قوميتهم او دينهم اوعرقهم، ولذلك، كما يوجد صهاينة يهود هناك صهاينة عرب ومسلمون ومسيحيون...الخ. اي انه، فيما يخص الصراع العربي ـ الصهيوني، كل من يعترف بالكيان الصهيوني، وكل من ينكر حق الشعب العربي الفلسطيني ولاجئيه في الوجود على ارض وطنه حرا سياديا ومستقلا يكون صهيونياً .

ان الصهيونية المسيحية كما الصهيونية اليهودية، تتغذى من مفاهيم ومعتقدات اسطورية ودينية نابعة من العهدين القديم والجديد

---

[1] هناك تعريفات كثيرة لمصطلح الصهيونية، تماشيا مع التطور التاريخي لتلك الظاهرة الاجتماعية السياسية الملازمة للقارة الاوروبية وتناقضاتها واسقاطاتها الداخلية والخارجية. "الصهيونية الدينية" و "الصهيونية السياسية" هما ابرز شكلين للصهيونية حتى يومنا هذا. بينما يتم التأسيس للأولى على مرتكزات اسطورية ولاهوتية، مع التركيز على البعد الروحي لدى مختلف الفئات اليهودية والمسيحية، فان الثانية تقوم على اسس اقتصادية ـ سياسية محضة، واشتقاقاتها الاستعمارية والامبريالية البحتة ومضاعفاتها العنصرية والفاشية في مختلف مسارح الصراعات الدولية ، في هذا السياق ، نشير الى أنه في اوروبا، مقابل تيار منظري ومثقفي الصهيونية اليهودية، نشا بالتوازي معه وفي نفس السياق، كوكبة من المثقفين والمنظرين (سواء كانوا يهودا ام لا) المناوئين للصهيونية ودحضوا فكرة القومية اليهودية (فهي غيبية وخارقة للطبيعة ولا تاريخية) من أمثال: اسبينوزا، داروين، ماركس، مدرسة فرانكفورت، كوستلر (هذا الاخير كان شيوعيا وارتد الا انه اشار الى دولة الخزر اليهودية 740 ـ 969 م) ودفعوا بأفكارهم حول حل القضية اليهودية، بصفتها مشكلة تاريخية واقتصادية اجتماعية ـ سياسية (المصدر : نور الدين عواد–"الامبريالية الصهيونية : أسطورة أم حقيقة في العلاقات الدولية"–مجلة كنعان–2010/12/7) .

بالاضافة الى التلمود ، كما ان مقولات الشعب المختار والتفوق العرقي والاستثنائية والارادة الالهية وعودة المسيح والهرمجدون، تشكل الخلفية الثقافية لكلتا الظاهرتين .

لكن من الناحية السياسية فهاتان الظاهرتان تمثلان مصالح راس المال والطبقات المسيطرة وحتى مصالح نخب الطغم المالية (الاوليغارشية) على نطاق عالمي، والتي تجد في المشروع الامبريالي الصهيوني في فلسطين، قاعدة مادية لا بد منها، من اجل تنفيذ مشروع سيطرتها على العالم[1] .

ان "اهم نفوذ للصهيونية المسيحية في السياسة الخارجية الامريكية يكمن في الاعتراف بـ "إسرائيل" على انها "دولة يهودية"، وذلك نظرا للعواقب الكارثية على القضية الفلسطينية. في هذا الاعتراف وتداعياته تكمن احدى وجوه التماثل والاندماج بين الصهيونية المسيحية الامريكية والصهيونية اليهودية "الاسرائيلية". كلاهما متطابقتان ثقافيا . دينيا، وتزمعان شرعنة استخدام القوة العسكرية والتوسع الجغرافي واحتلال الاراضي ونهب ثروات الاخرين والتدمير الثقافي والابادة الجماعية لامم اخرى، في خدمة دولة يهودية توراتية من الفرات الى النيل، في اطار المشروع الامبريالي الصهيوني[2]".

[1] نور الدين عواد–الامبريالية الصهيونية –مجلة كنعان–2010/12/7 .

[2] المصدر السابق .

وفي هذا السياق فإن "احدى خصائص المحافظين الجدد الامريكيين تتمثل في ولائهم الايديولوجي والسياسي والعملياتي لـ "دولة اسرائيل".

ديك شيني نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، صرح امام جمعية آيباك في واشنطن يوم 7 مارس 2006،:"نحن . الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل . في تحالف طبيعي (...) ونقود حربا واحدة لكي نحول دون قيام امبراطورية شمولية تمتد من اسبانيا وتشمل شمال افريقيا وصولا الى الشرق الاوسط وجنوب آسيا"[1] .

وفي عهد الرئيس الأمريكي أوباما ، قال نائبه جوزيف بايدن "لو كنت يهوديا لربما اصبحت صهيونيا. انا صهيوني . لا يحتاج المرء لأن يكون يهودياً لكي يغدو صهيونيا" ، نلاحظ هنا التطابق على أرضية المصالح الرأسمالية الامبريالية بين الصهيونية والولايات المتحدة .

أشير الى أنه "في 15 مايو 2008، وفي "الكينيست الاسرائيلي"، شدد بوش على ان "إسرائيل" ستحتفل بذكر تأسيسها الـ 120 في ظل ظروف افضل وقوة اكبر. فهتف وزير الخارجية السابق، سوليفان شلومو بان بوش اكثر صهيونية من بعض وزراء "الحكومة الاسرائيلية".

لقد تكفل بوش نفسه بايجاز حقيقة العلاقة بين امريكا و"إسرائيل" عندما قال بالحرف الواحد: " نعلم ان عدد سكان "إسرائيل" 7 ملايين، لكن في مواجهتهم للارهاب فان هذا العدد يصل الى 307 ملايين؛

[1] المصدر السابق .

لنعلن ان الصهيونية هي كلمة الله؛ هناك وعد قديم (...) بان تكون "إسرائيل" الشعب المختار"[1] .

بناءً على كل ما تقدم، نلاحظ ان تضافر تجليات منظور العلاقات الدولية ومنظور العلوم السياسية، يجعلنا ندرك ونفكر بوجود صيرورة سياسية متحركة وتطورية؛ اي، انطلاقا من وقائع ملموسة واخرى في طور المخاض، يمكن استشفاف منحى حركة كلا الكيانين باتجاه تشكيل كيان واحد ناتج عن تلك الصيرورة : "الامبريالية الصهيونية" ، خاصة مع تزايد وتفاقم أوضاع التبعية وخضوع أنظمة الكومبرادور العربية للشروط الامريكية–الصهيونية في مرحلة الانحطاط الراهنة .

[1] المصدر السابق .

ملحق رقم (10) : خطة "إسرائيل" 2028

أنجز المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار ترجمة عربية لخطة "إسرائيل 2028"، التي جرى تعريفها بأنها "رؤية استشرافية وإستراتيجية اقتصادية– اجتماعية في عالم عولمي .

تكمن أهمية هذه الخطة في أمرين[1] :

أولاً– أنها أول خطة من نوعها في تاريخ الدولة العبرية.

ثانيًا– كونها مدعومة رسميًا، أولاً من قبل الحكومة الإسرائيلية، وثانيًا من جهة أميركية مخولة [هي "مفوضية العلوم والتكنولوجيا الأميركية – الإسرائيلية"]، تنظر إلى العلاقة بين الدولتين، في الحاضر القريب والمستقبل البعيد، باعتبارها عنصرًا مهمًا في سياق الحفاظ على مصالحهما الإقليمية والدولية. تتطلع خطة "إسرائيل 2028"، أساسًا، إلى تحقيق نمو سريع ومتوازن، وإلى تقليص الفجوات الاجتماعية سعيا إلى جعل دولة "إسرائيل" تحتل، في غضون الأعوام العشرين المقبلة، موقعًا بين الدول الـ 10 – 15 الرائدة دوليا في المنجزات الاقتصادية وفي جودة الحياة.

علاوة على ما تقدّم تبين هذه الخطة –كما يقول أنطون شلحت– الدوافع الاقتصادية المخصوصة، التي وقفت من وراء "جنوح إسرائيل"

[1] أنطون شلحت–عرض لخطة "إسرائيل 2028"–مدار–2009/4/23 .

نحو "عملية التسوية"، سواء مع الشعب العربي الفلسطيني أو مع سائر الأقطار العربية. ولا بُدّ من الإشارة، في هذا الشأن، إلى أن واضعي الخطة لا يكفون عن التوكيد على أن فرص الازدهار الاجتماعي والاقتصادي في "إسرائيل" مرهونة، إلى حدّ كبير، بـ "تعزيز وترسيخ التوجهات نحو السلام والهدوء في منطقتنا، مع الدول العربية المعتدلة، في الدائرة الصغيرة التي تشمل جيراننا الفلسطينيين، السوريين واللبنانيين، وفي دائرة التهديدات الأبعد، من طرف إيران وغيرها من بؤر الإسلام المتطرف والمعادي".

كما أن هذه الخطة مبنية على فرضية فحواها "أنه لن يطرأ تغيير أساسي جوهري على أوضاع "إسرائيل" الأمنية. وأن تحقيق سلام دائم سيغير منظور التطور في الاقتصاد الوطني وسيسهل، بدرجة كبيرة، مهمة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل، من شأن حرب شاملة أن تعيق تحقيق الأهداف".

ملحق رقم (11): مستقبل "إسرائيل" في الدراسات المستقبلية الصهيونية[1]

إذا استبعدنا تأويلات النصوص التوراتية المتعلقة بمصير اليهود، والتي يرى بعضها أن أربعة من تنبؤات التوراة قد تحققت قبل بداية القرن العشرين، وسبعة تنبؤات أخرى تحققت خلال ذلك القرن، بينما هناك تنبؤات أخرى تنتظر التحقق من الآن وحتى يوم القيامة، ويربطون بين هذه التنبؤات وبين الديانة المسيحية المعاصرة، فإن الدراسات المستقبلية الأكاديمية الإسرائيلية والغربية لا تولي مثل هذه التنبؤات أهمية كبيرة، لا سيّما أن التعسف في تأويل النصوص الدينية كثيراً ما تظلله دوافع سياسية وثقافية.

يمكن تحديد أهم التنبؤات في الدراسات الإسرائيلية –كما يقول د. وليد عبد الحي– خلال الفترة المحددة (2020– 2050) عبر الدراسة التي أعدها ديفيد باسيغ David Passig، الأستاذ بجامعة بار إيلان الإسرائيلية Bar–Ilan University النموذج الأكثر التزاماً بقواعد ومنهجيات الدراسات المستقبلية، –كما يصفه د. وليد عبد الحي– وهو أول حاصل على الدكتوراه في الدراسات المستقبلية في "إسرائيل"، ويمكن تحديد تصورات "باسيغ" في دراساته المستقبلية على النحو التالي:

[1] وليد عبد الحي – ورقة علمية: مستقبل "إسرائيل" في الدراسات المستقبلية غير العربية – مركز الزيتونة للدراسات / بيرزيت – تشرين أول / أكتوبر 2020

أ. المستقبل على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي:

يعتقد باسيغ أن "إسرائيل" ستنسحب من الضفة الغربية خلال أواخر الاربعينات من القرن الحالي (أي بعد أقل من ثلاثين سنة) وسيكون ثمن هذا الانسحاب غالياً بشرياً وجيو–سياسياً على "إسرائيل"، وسيتم بعد الانسحاب الإسرائيلي إقامة دولة فلسطينية ستعتمد اعتماداً كبيراً على "إسرائيل"، لكنها ستصل لمرحلة من الاختناق سكانياً واقتصادياً مما يدفعها لمحاولة التمدد نحو البحر المتوسط، الأمر الذي سيقود إلى تفكك هذه الدولة الفلسطينية تدريجياً، وهو ما سيجعل "إسرائيل" تستشعر خطأ انسحابها، فتعود ثانية لاحتلال الضفة الغربية، وسيكون لتركيا والسعودية في تلك الفترة دور مهم في دفع الطرفين نحو التسوية من جديد.

ويرى باسيغ أنه في حدود سنة 2050 سيكون عدد اليهود في فلسطين ثلثي عدد اليهود في العالم، مما يجعل مساحة "إسرائيل" غير كافية ولا تتسع لهم، مما يدفع "إسرائيل" لإعادة السيطرة على الضفة الغربية مرة أخرى.

وعلى الصعيد المحلي الإسرائيلي، يرى باسيغ أن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو احتمال حرب أهلية مدفوعة إلى حدّ كبير بالانقسامات التي سببها الصراع على مستقبل المناطق المحتلة، ويقول أن تلك الحرب الأهلية لن تكون بالضرورة بحجم الحرب الأهلية الأمريكية، لكنها ستكون عنيفة وصادمة بدرجة كافية، وعلى عكس التقدير الغريزي ستبدأ هذه

الحرب الأهلية بقتل أحد الزعماء الإسرائيليين في إطار التنافس الحزبي والعرقي والطبقي والموقف من الانسحاب من الضفة الغربية.

من جانب آخر، يتناول باسيغ ظاهرة مختلفة، وهي العلاقة بين البنية الديموجرافية وبين مشكلة الضمان الاجتماعي وتأثيرها المهم في المجتمع الإسرائيلي على النحو التالي:

- معدل العمر في "إسرائيل" هو 80 عاماً.
- سن التقاعد هو 60 عاماً.
- ذلك يعني أن الفرد سيعيش 20 عاماً بمستوى دخل أقل كثيراً من فترة العمل.
- هو ما يؤسس لخلل اجتماعي عميق. ويعتقد باسيغ أن هذه الظاهرة (أزمة صناديق التقاعد) ستكون سبباً في وقوع نوع من "الثورة التي ستصدم كل المجتمعات في منتصف القرن الحادي والعشرين".

وعند نقل هذه الظاهرة الى المجتمع الإسرائيلي، يرى أن 60% من السكان سيكونون بدون عمل سنة 2050، مما سيفتح المجال أمام انهيار "الأمن الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي"، وتتعزز احتمالات ذلك نتيجة تزايد معدل العمر من ناحية وتزايد نسبة الولادة بين اليهود في "إسرائيل" والمهجر، وسيصل عدد سكان "إسرائيل" في سنة 2050 إلى 16 مليون يهودي، و30–35 مليون سنة 2100.

ب- المستقبل في المستوى الإقليمي:

يعتقد باسيغ أن حرباً قادمة بين "إسرائيل" وكل من لبنان وسورية ستنتهي لوصول القوات الإسرائيلية لأطراف دمشق، لكنها ستنسحب ضمن ضمانات ترتبها تركيا وأمريكا، وسيؤدي ذلك إلى مزيد من تراجع مكانة الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي".

من زاوية ثانية، ستكون تركيا هي القوة المركزية في الشرق الأوسط، وستكون مصر والسعودية ضمن من يدور في فلكها، وستلعب تركيا دور الوسيط بين العرب و"إسرائيل" في العقود القادمة، واستبعد أن تبادر إيران بهجوم نووي على "إسرائيل".

ملحق رقم (12): مستقبل المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة 1948

بداية أو الإشارة إلى خصوصية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأبناء شعبنا الفلسطيني في "إسرائيل"، وخصوصية أوضاعهم، وبالتالي اختلاف بعض أهدافهم عن إخوانهم الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والشتات، وذلك ارتباطاً بنضالهم القانوني والسياسي "الديمقراطي" تحت شعار المواطنة وما يتطلبه ذلك من تحقيق العديد من الأهداف الحياتية المطلبية في دولة العدو الإسرائيلي.

ثمة قضية أخرى –كما يقول أنطون شلحت– تحتاج إلى وقفة هي تعامل "خطة "إسرائيل" 2028" مع مستقبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. ومن الواضح أنها تنطلق من اعتبار هؤلاء المواطنين مجرّد وسط لا أكثر "ينبغي العمل، بصورة حثيثة، من أجل تغيير أوضاعه واندماجه الاقتصادي والاجتماعي التامّين"، وتتغاضى عن العمق الكامن في مسألة حقوقهم الجمعية.

وتدل على جوهر هذا التعامل الفقرة التالية من الخطة :

"يعاني الوسط العربي في "إسرائيل" من سوء التطوير المتواصل مقارنة بالوسط اليهودي. وأسباب ذلك مختلفة: التمييز الحكومي المتواصل طوال أعوام كثيرة، إلى جانب وجود أطر ثقافية تقليدية مستقلة وتوجه قومي انفصالي بين جزء من الأقلية العربية. نحن نعتقد

بأنه ينبغي العمل، بصورة حثيثة، من أجل تغيير وضع الأقلية العربية في "إسرائيل" واندماجها الاقتصادي والاجتماعي التامّين.

إن شراكة جيدة في مجالات الاقتصاد –كما تقول الخطة– ستساهم في تغيير وجه المجتمع العربي في "إسرائيل" وستساهم، كثيرا، في العلاقات اليهودية ـ العربية وفي الاقتصاد الإسرائيلي.

طريقة العمل المقترحة هنا يجب أن تبدأ برفع مستوى وعي الحكومة والمجتمع المدني اليهودي إزاء الوسط العربي وخصوصية طابعه. والعمل المطلوب في هذا المجال ينبغي أن يدمج بين سياسة تطوير قطاعية وسياسة تشغيل ملائمة لاحتياجات الوسط العربي، على أن تنطلقا من قاعدة إلغاء التمييز المتعدد الأوجه والجوانب، إدراك وفهم الاختلاف في الإدارة التجارية في الوسط العربي واحتياجاته الخاصة، وعلى أساس تفهم المصاعب والقيود التي تلازم هذا الوسط في عالم العمل والتجارة بين الأغلبية (اليهودية).

إن النزعة الانعزالية عن سائر المجتمع الإسرائيلي، سواء أكانت إرادية أو إكراهية، تعني استمرار تكريس الفجوات الاجتماعية".

بناءً على ذلك في الإمكان القول، على وجه العموم –كما يستطرد أنطوان شلحت– إن توصيات خطة "إسرائيل 2028" في هذا المجال تبقى أدنى حتى من توصيات إسرائيلية سابقة خلال الآونة الأخيرة، ومنها تلك التي وردت في تقرير "لجنة أور" (لجنة التحقيق الإسرائيلية الرسمية التي تم تشكيلها عقب هبة أكتوبر 2000)، والتي اعتبرت

بمنزلة "الوثيقة الرسمية القانونية الأولى منذ سنة 1948 التي تتطرق إلى التمييز التاريخي اللاحق بالعرب في إسرائيل".

وفي السياق المذكور أعلاه ورد في ذلك التقرير: لقد تم إهمال التمييز والغبن اللاحقيْن بالعرب خلال أعوام طويلة، ويجب العمل على دفع المساواة، على المستوى الفوري، وعلى المدى البعيد. كذلك، يجب العمل على جسر الهوّات والمبادرة إلى تطوير خطط، خاصة في مجالات التربية والإسكان والميزانيات، بالإضافة إلى إيلاء ضائقة العرب البدو وظروف معيشتهم في النقب، الاهتمام اللازم. كذلك ذكرت اللجنة، في موضوع الأراضي والتخطيط، أنه يجب دفع مبدأ التقسيم العادل في محاصصة الأراضي، والمبادرة إلى وضع خطط لإيجاد حلول ملائمة لمسألة البناء "غير المرخص".

ومع أن لجنة التحقيق رفضت التطرق إلى عُمق مسألة الحقوق الجمعيّة للعرب، إلا أنها ذكرت في التقرير: "إننا نذكّر أن وظيفة الدولة في هذا الموضوع لا تنحصر في الشؤون المادية فقط. على سلطات الحكم إيجاد طرق تمكّن المواطنين العرب من التعبير عن ثقافتهم وهويتهم في الحياة الجماهيرية، بشكل ملائم ومحترم".

ولكن يبدو أن التطورات والمتغيرات السياسية العنصرية في دولة العدو والمجتمع الإسرائيلي أدت الى المزيد من الفجوات مع أبناء شعبنا في دولة الكيان الصهيوني ، خاصة في ضوء المتغيرات السياسية/الأيديولوجية عبر طرفي اليمين العلماني عموماً واليمين

الديني خصوصاً في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة نوفمبر 2022 ، حيث نلاحظ أن هناك توجهات عملية مرتبطة بعقائد دينية يمينية متطرفة في الممارسات الصهيونية تجاه أبناء شعبنا داخل 1948 ، كما في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مؤداها إخضاع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في 1948 كلها الى الحاجات والسياسات اليمينية الصهيونية ، الأمر الذي يفرض على القوى الثورية الفلسطينية مزيداً من الأعباء والمهام السياسية والكفاحية التي يجب أن تنطلق من الرؤى السياسية والفكرية الاستراتيجية من ناحية ومن التكتيكات المرتبطة بها من ناحية ثانية ، وذلك بالترابط الوثيق مع الرفاق في كل أحزاب وحركات اليسار الماركسي في الوطن العربي .

ملحق رقم (13): باختصار عن الدولة الواحدة

يعود نقاش حل الدولة الواحدة أو الدولتين إلى الفترات الأولى للمشروع الاستيطاني الصهيوني، عندما كانت فلسطين تحت حكمِ الاستعمار (الانتداب) البريطاني الذي استمر منذ عام 1920 حتى انسحابه عام 1948.

حملت الفكرة الصهيونية في جذورها احتلال فلسطين من البحر إلى النهر، أي حل الدولة الواحدة اليهودية، واقتلاع سكانها الأصليين «الفلسطينيين».

في هذا الجانب، أعتقد أن من المفيد تقديم رؤية مختصرة حول شعار الدولة الواحدة، حيث يبدوا أن خيار الدولة الواحدة صار يطرح نفسه على الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، ويتداوله بصورة متزايدة في مقالاتهم وتحليلاتهم –كما يقول د. ماهر الشريف– "عدد من الصحافيين والمحللين السياسيين الإسرائيليين، الذين يحذرون من أن هذا الخيار قد يهدد، في نظرهم، "الطابع اليهودي والديمقراطي" لدولة إسرائيل، وخصوصاً في ظل استمرار رفض الأوساط الحاكمة في إسرائيل "حل الدولتين"، والواقع أن طرح خيار الدولة الواحدة ثم تداوله منذ سنوات عديدة، "في مواجهة الجمود في ما يسمى بـ "عملية السلام"[1].

[1] د. ماهر الشريف – في ظل إخفاق "عملية السلام" ، يكثر الحديث عن خيار "الدولة الواحدة" – الانترنت.

وإذ بدأ حل "دولة واحدة لشعبين" يتردد صداه بين الإسرائيليين، إلا أنهم يرفضون هذا الحل الذي ينطوي على تهديد ديموغرافي للأغلبية اليهودية، وحتى على نهاية إسرائيل كدولة يهودية، وفي هذا السياق نشير إلى التحذير الذي أطلقه رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت في مؤتمر أنابوليس الدولي سنة 2007، والذي ورد فيه: "إذا جاء يوم ينهار فيه حل الدولتين، سيكون علينا أن نواجه نموذج جنوب أفريقي من أجل المساواة في الحقوق المدنية، وبمجرد حدوث ذلك، ستنتهي دولة إسرائيل".

وبالعودة إلى مقالات وتحليلات عدد من الصحافيين والمحللين السياسيين الإسرائيليين، الذين يحذرون من احتمال السير نحو خيار الدولة الواحدة، –كما يقول ماهر الشريف– فإن "المحلل السياسي روغيل ألفر أكد في مقال نشره في صحيفة "هآرتس"، في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بعنوان: "لن يكون هناك دولة فلسطينية"، أن جميع حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ حكومة يتسحاق رابين التي توصلت إلى اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية لم تعمل على إنهاء الاحتلال، ورفضت، عملياً، قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما أن المعارضين للاحتلال بين صفوف الإسرائيليين ظلوا قلة محدودة ولا تملك أي قوة سياسية، الأمر الذي يجعل من "استمرار الأبرتهايد والسيطرة الاستعمارية العنيفة على شعب آخر هو الخيار المهيمن".

وفي الاتجاه نفسه، نشر آفي جيل، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والباحث حالياً في معهد "سياسة الشعب اليهودي" مقالاً في

صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، بعنوان: "مَن سيرث أبو مازن لن يكتفي بالتهديد بالدولة الواحدة"، أشار فيه إلى أن الرئيس محمود عباس طرح في خطابه الأخير أمام هيئة الأمم المتحدة إمكانيتين للحل: "الأولى مطالبة المجتمع الدولي بفرض تسوية بالاستناد إلى قرار التقسيم 1947، والثانية المطالبة بالحقوق السياسية الكاملة والمتساوية للفلسطينيين، ضمن إطار دولة واحدة تمتد من البحر إلى النهر. وبينما الإمكانية الأولى تُعتبر وهماً آخر في سجل تهديدات أبو مازن، فإن الإمكانية الثانية واقعية وتشكل خطراً على وجود إسرائيل كدولة يهودية". فالتهديد بالحقوق المتساوية للفلسطينيين في دولة واحدة هو "تهديد حقيقي، لأن جدية التهديد ليست مرتبطة هذه المرة بإصرار أبو مازن على تحقيقه"، خصوصاً وأن التأييد الشعبي لفكرة الدولة الواحدة ينمو ويزداد –كما تابع– وسط الجمهور الفلسطيني "الذي بدأ يقتنع، بالتدريج، بأن ليس لديه مخرج عملي آخر"[1].

وفي هذا السياق، استشهد جيل باستطلاع للرأي جرى، برعاية صندوق فريدريش إيبرت، في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وأظهر أن تأييد حل الدولة الواحدة "يرتفع وسط الجمهور الفلسطيني، إذ بلغت نسبة مؤيدي هذا الحل بين سكان الضفة الغربية 30.2%، وهي أكبر من نسبة مؤيدي حل الدولتين 23.6%. وهذه الأرقام تتطابق مع الاتجاهات التي تبرز منذ وقت طويل في الاستطلاعات التي يجريها د. خليل الشقاقي، والتي

[1] المصدر السابق – د. ماهر الشريف .

تدل على أن تأييد حل الدولة الواحدة يلاقي شعبية بصورة خاصة وسط أبناء الجيل الشاب".

وهكذا، –كما يتابع آفي جيل– "من دون مبادرة سلام تسعى لتقسيم البلد إلى دولتين، نحن نترك مستقبل إسرائيل رهن القرار الفلسطيني؛ التغيُّر في مطالبهم، من حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة، هو في يدهم؛ أبو مازن اكتفى بالتهديد ويمكن الافتراض أن الذين سيأتون بعده سيتوجهون نحو الأفعال".

في هذا الجانب، يحذر بعض الصحافيين والمحللين الإسرائيليين من أن إسرائيل لن تعود "دولة ديمقراطية" عندما سيمتنع حكامها عن منح حقوق المواطنة الكاملة للعرب الفلسطينيين الذين ستضمهم الدولة الواحدة في حال تكرس خيارها.

بيد أن كون "إسرائيل" دولة "ديمقراطية" كان مثار جدل منذ فترة طويلة؛ فمنذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، أطلق عالم الإجتماع والأستاذ في جامعة حيفا سامي سموحة على "ديمقراطية إسرائيل" اسم "الديمقراطية العرقية" لأنها تضمن، في معيار الحقوق الديمقراطية، تفوق جماعة عرقية واحدة على أخرى.

في هذا الجانب، يقول عوض عبد الفتاح، عضو التجمع الديمقراطي في الأرض المحتلة 48 " يعدّ حل الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني، رؤية مستقبلية وطريقا تحرريا بالمفهوم الشامل، وفي الوقت ذاته هو حلٌ عادل لقضية فلسطين، لأنه ينصف جميع تجمعات

شعبنا في جميع أماكن تواجده. هو المصل المضاد للظلم الفاحش، وبديل عن التجزئة والتفتيت، وتعدد الأجندات وتصادمها. هو الحل الطبيعي الذي كان يجب أن يسود قبل أن يتوغل الاستعمار البريطاني، وبحمايته ورعايته، الغزوة الصهيونية، باعتبار أن فلسطين هي في الأصل قطر عربي، وجزءٌ من الجغرافية العربية، والتاريخ والحضارة العربية .

وإذا تذكرنا المطالب الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية، بعد تجددها وانطلاقها إثر النكبة فهي التحرير والعودة، والتي تطورت، أواخر الستينات، إلى مطلب الدولة الديمقراطية الواحدة (العلمانية) والتي حددت للمرة الأولى رؤيتها لحل المسألة اليهودية التي خلقها الاستعمار الغربي في قلب الوطن العربي، والمتمثل بقبول المستوطنين اليهود مواطنين متساوين في هذه الدولة، بعد هزيمة الصهيونية وتفكيك المنظومة الكولونيالية والعنصرية، وآلة القتل والقهر والنهب والسيطرة، المعتمدة من قبل هذه المنظومة. ولكن للأسف تم التخلي عن هذا الحل لأسباب معروفة، واستبداله بفكرة التقسيم التي كان قد رفضها شعب فلسطين وحركته الوطنية، الأمر الذي مهّد لاحقا للتفريط بوحدة الحق الفلسطيني، وصولاً إلى التفاوض على كيفية تقسيم الضفة الغربية، وتنصيب نظام البانتوستانات".

حل الدولة الواحدة الديمقراطية كمشروع سياسي نضالي:

تحت هذا العنوان، كتب الرفيق رجا اغبارية، من حركة أبناء البلد ما يلي: "لقد اضافت حركة ابناء البلد في هذا السياق ، انه حتى لو ان

اليهود يحملون مواصفات أي شعب عادي آخر فان ذلك لا يجعلنا نعترف بحقهم بتقرير مصيرهم على اساس استقلال في فلسطين وعلى حساب الشعب الفلسطيني ، واننا نعتبر كل المشروع الصهيوني مشروعا كولونياليا استيطانيا وان أي فلسطيني واي ثوري في العالم مطالب بتصويب بوصلة نضاله ضد صهيونية اليهودي كمشروع كولونيالي وليس ضد اليهودي كانسان، وان نضالنا الاهم ضمن موازين القوى القائمة يجب ان ينصّب على تخليص اليهود من صهيونيتهم وكولونياليتهم كافراد وكمجتمع . وهذا امر ليس بالبسيط ، بل انه في منتهى الصعوبة والتعقيد على اثر ما وصلت اليه دولتهم اليهودية.

ان تحويل هذه المقولة الى مشروع سياسي من نوع جديد مبني على اساس النضال المستمر في فلسطين كلها بهدف التحرر من الاستعمار الصهيوني.

فهل اصحاب حل الدولة الواحدة جاهزون لانشاء الاداة التنظيمية والسياسية والكفاحية لتحقيق مشروعهم ؟

والاسئلة التي تتدافع امامي في هذه المداخلة:

- هل يمكن اخراج فكرة الحل العلماني الديمقراطي من صالون ابناء البلد واليساراليهودي المعادي للصهيونية في الداخل ، ومن صالون اكادميين كثيرين في العالم الى الشارع والى الجماهير العريضة ؟
- هل يمكن تحويل فكرة حل الدولة العلمانية الديمقراطية الى مشروع تنظيمي وسياسي ونضالي؟ وكيف يمكن ان نفعل ذلك؟

- اين هي ساحة نضالنا ؟
- الا يساعدنا في بدء تطبيق مشروعنا فشل حل الدولتين ؟
- الا يشكل صعود اليمين الفاشي في اسرائيل ومشروع يهودية الدولة وفتح مشروع طردنا من جديد واعادة انتاج نكبة جديدة حيالنا، الا يشكل ذلك ارضية كافية لمقاومة المشروع الصهيوني برمّته وارساء ثقافة نضالية جديدة تمحو ما ذوتناه من الفصل بين احتلال 1948 و 1967؟
- الا يشكل مجمل افكار وطروحات حل الدولة الواحدة اساسا جبهويا قويا، واداة كفاحية ظافرة من شأنها بدء مرحلة انعتاق جديدة من المشروع الصهيوني للعرب واليهود ؟
- الا يجب ان نبدأ بهذا الحل كمشروع سياسي يضم كل تلاوين هذا الحل بهدف التخلص اولا من المشروع الصهيوني الكولونيالي كمقدمة لتحقيق الحل الاستراتيجي التحرري العادل والشامل على ارض فلسطين التاريخية؟

ثم يقدم الرفيق رجا اغبارية السؤال التالي بم نبدأ ؟

تحويل الفكرة الى مشروع سياسي – تنظيمي ونضالي

أولا: استناداً الى موقفنا المبدئي والاصلي الرافض للمشروع الصهيوني الكولونيالي ، كذلك استنادا لفشل الحل الامبريالي (حل الدولتان) واجهاضه من قبل اصحابه.

فانه قد حان الوقت موضوعيا لتحويل فكرة " حل الدولة الواحدة الديمقراطي " بمفهوم حركة ابناء البلد العلماني، الى مشروع سياسي حزبي موحد ووحيد ، والتخلي عن مراعاة الاعتبارات الرسمية ل م.ت.ف ، بمساعيها السرابية التفاوضية – الاستراتيجية لأقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود 1967 ، عاصمتها القدس وتحقيق العودة للآجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وبلداتهم في فلسطين التاريخية.

ثانيا : تشكيل ائتلاف او جبهة تنظيمية وسياسية للعرب واليهود على ارض فلسطين التاريخية وخارجها كعنوان سياسي محلي، عربي ودولي ، يضع البرامج التفصيلية اليومية لتحويل هذا المشروع الى برنامج كل الجماهير الشعبية، وتحويله الى برنامجها النضالي.

ثالثا : توفير الأمكانيات المادية لبناء وتفعيل هذا الأطار بنيويا ، سياسيا ، تعبويا ، كفاحيا واعلاميا وعرضه كمشروع بديل لكل المشاريع المطروحة وكخيار أفضل وأمثل للعرب واليهود على هذه الارض.

رابعا : المبادرة فور بلورة هذا الأئتلاف الى تشكيل ائتلاف تنظيمي سياسي كفاحي اوسع، يشمل كافة القوى التي تناضل عقائديا ، سياسيا وجماهيريا من اجل دحر المشروع الصهيوني في فلسطين التاريخية ، وتحمل في طيّات برامجها حل الدولة الواحدة

الديمقراطية ، بغض النظر عن مضمون هذه الدولة. بل ان شرطها الوحيد الذي يفرض نفسه هو الديمقراطية التعددية، السياسية، الثقافية والاثنية.

أي المطلوب في هذه المرحلة التاريخية الإمساك بالحلقة المركزية للصراع الفلسطيني الصهيوني، ألا وهي مقاومة مشروع الأبارتهايد الكولونيالي كوحدة جغرافية واحدة ، بكافة الأشكال المشروعة – الممكنة وبمختلف مستوياتها ، وبمنظار زمني استراتيجي طويل المدى .

ويبدو لي أن الطابع العرقي لـ "الديمقراطية الإسرائيلية" قد تعمق كثيراً بعد قيام الكنيست، في تموز/يوليو 2018، بإقرار قانون أساس: "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، وتعمق بصورة أكثر بشاعة مع نتائج الانتخابات الأخيرة في نوفمبر 2022، وقيام حكومة الائتلاف برئاسة نتنياهو، ومشاركة التيارات الصهيونية الدينية الأكثر تطرفاً فيها، ما يعني أن أي حديث عن الدولة الواحدة[1] في ظل الوضع الصهيوني العنصري

[1] هنالك مفكرون إسرائيليون وعرب يتبنون الرؤية ذاتها من أهمهم المؤرخ الإسرائيلي إلان بابي، الذي كتب وأرخ لعمليات التطهير العرقي والتهجير التي نفذتها إسرائيل ضد الفلسطينيين عام النكبة، ويدعو بابي عن طريق كتاباته وخطاباته بأن الحل يكمن في دولة واحدة قائمة على فكرة المواطنة... وتعتقد الكاتبة الفلسطينية غادة الكرمي، المحاضرة في الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر البريطانية، أن من ينادي بقيام الدولة الواحدة عادةً يفتقر لطرح حلول عملية عن ماهية هذه الدولة، وكيف يمكن تحققها، وتجادل غادة كرمي بأنَّ حل الدولتين وهمٌ يسيطر على السلطة الفلسطينية وهو غير متحقق واقعيًّا بسبب الهيمنة الإسرائيلية... تقترح غادة كرمي بديلًا آخر مختلفًا عما هو سائد في هذا الجدال، وهو حلول الشعب الفلسطيني تحت الدولة الإسرائيلية، بمعنى أن تحلَّ السلطة الفلسطينية، ومن ثم يصبح الفلسطينيون رعايا تحت الدولة الإسرائيلية، ويقومون بالمطالبة بحقوقهم المدنية، والحصول على الجنسية الإسرائيلية... كما يتبنى حل الدولة الواحدة القائمة على المواطنة ناشطون سياسيون مثل عمر البرغوثي، أحد مؤسسي حركة المقاطعة «BDS» الذي يطالب بالدولة الواحدة الديمقراطية، ويقول إنَّ إنشاء دولة واحدة بين العرب واليهود هو الحل الأكثر «أخلاقية، وعدلًا، وأكثر استدامة وديمومة»... حل الدولة الواحدة بالنضال السلمي ليست المدرسة الوحيد، وهنالك مدرسة فكرية متجذرة، ترى بحلِّ الدولة الواحدة، ولكن ليس على الطريقة التي ينظر إليها إدوارد سعيد وعزمي بشارة، وإنَّما عن طريق المقاومة المسلحة، وتحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها.

الراهن، **لن يكون من وجهة نظري، سوى تثبيتً لصيغة الأبارتهايد العنصري الصهيوني ضد أبناء شعبنا، وهو شعار يتبناه ويرفعه اليوم كافة القوى اليمينية الصهيونية لا فرق بين الليكود القومي الصهيوني، أو الصهاينة المتدينين المتطرفين سوى في درجة العنصرية والعداء لشعبنا ومصادرة أراضيه ورفض الاعتراف بأي حق من حقوقه المشروعة، وبالتالي فإنني أعتقد أن حل الدولة الواحدة وفق الرؤية الصهيونية اليمينية العنصرية، تصبح مجرد شعاراً حاملاً للأوهام الكاذبة، لابد لنا من رفضه وفضحة بصورة كلية باعتباره شعاراً حاملاً لكل معاني الهبوط والاستسلام العبودي للعدو الصهيوني.**

أخيراً في خاتمة هذه الدراسة ، أشير إلى أنه منذ ما قبل عقد المؤتمر الصهيوني الاول 1897 وما تلاه من محطات حيث قامت حكومة الاستعمار البريطاني بتقديم الدعم والتشجيع للحركة الصهيونية حيث تم تتويج ذلك في وعد بلفور نوفمبر 1917 الذي كان وما زال تجديدا للرؤية الاستعمارية والإمبريالية بان اقامه الدولة الصهيونية في فلسطين ضمانه اكيده لمصالح الرأسمالية العالمية وتوسعها وسيطرتها من ناحيه، ولتأكيد احتجاز تطور البلدان العربية وتكريس استتباعها وتخلفها من ناحيه ثانيه.

إصدارات المؤلف

اسم الكتاب	دار النشر	السنة
قطاع غزة 1948 – 1993	دار المبتدأ – بيروت	1993
موجز تاريخ الفلسفة والفكر البشري	منتدى الفكر الديمقراطي	1999
محاضرات في التنمية والمقاومة	برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت	2003
تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي (صدر منه أربع طبعات)	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	2003
الحقوق الفلسطينية الثابتة من اجل السيادة وحق العودة	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	2003
المعرفة والعولمة في الوطن العربي (غازي الصوراني وآخرين)	برنامج دراسات التنمية– جامعة بيرزيت	2004
العولمة وآثارها على الوطن العربي(سمير أمين وغازي الصوراني وآخرين)	مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت	2005
المجلد الأول – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعامي 2005-2003	مطبعة الأقصى	ديسمبر 2005
المجلد الثاني – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2006	مطبعة الأقصى	ديسمبر 2006

حول حق العودة وخيار الدولة العربية الديمقراطية	مطبعة الأخوة – غزة	2007
المجلد الثالث – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعامي 2008 – 2007	مطبعة الأقصى	يناير 2008
التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (صدر منه خمس طبعات)	مكتبة جزيرة الورد – القاهرة	2010
المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي/ الاقتصادي/ المجتمعي/ في إطار الوضعين العربي والدولي) (صدر منه طبعتان)	مكتبة جزيرة الورد – القاهرة	ديسمبر 2010
المجلد الرابع – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعامي 2010 – 2009	مطبعة الأقصى	يناير 2011
حوار مفتوح مع غازي الصوراني	مطبعة الأخوة – غزة	يناير 2011
فلسطين وحق العودة (صدر منه طبعتان)	مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق – غزة	أغسطس 2012
المجلد الخامس – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعامي 2012 –2011	مطبعة الأقصى	يناير 2013
الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية	موقع الحوار المتمدن – المكتبة الإلكترونية	أيار 2013

المجلد السادس – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعامي 2013 -2014	مطبعة الأقصى	يناير 2015
المجلد السابع – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2015	مطبعة الأقصى	يناير 2016
البعد التاريخي للصراع الطائفي بيين السنة والشيعة	موقع الحوار المتمدن – المكتبة الإلكترونية	حزيران 2016
المجلد الثامن – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2016	مطبعة الأقصى	يناير 2017
الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة	موقع الحوار المتمدن – المكتبة الإلكترونية	يونيو 2017
المجلد التاسع – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2017	مطبعة الأقصى	يناير 2018
70 عاماً على النكبة	موقع الحوار المتمدن – المكتبة الإلكترونية	مايو 2018
مدخل إلى الفلسفة الماركسية .. المادية الجدلية والتاريخية (صدر منه طبعتان)	موقع الحوار المتمدن – المكتبة الإلكترونية	أكتوبر 2018
المجلد العاشر – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2018	مطبعة الأقصى	يناير 2019

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام	الأردن	مارس 2019
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني	مطبعة بدوي – غزة	نيسان 2019
المجلد الحادي عشر – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2019	مطبعة الأقصى	يناير 2020
موجز الفلسفة والفلاسفة عبر العصور	دار الكلمة للنشر	يونيو 2020
المجلد الثاني عشر – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2020	مطبعة الأقصى	يناير 2023
المجلد الثالث عشر – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2021	مطبعة الأقصى	يناير 2023
المجلد الرابع عشر – مقالات ودراسات .. في الفكر والسياسية والاقتصاد والمجتمع – لعام 2022	مطبعة الأقصى	يناير 2023

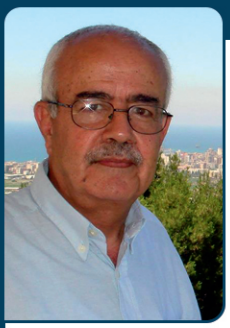

أشير إلى أن العنصرية الصهيونية تاريخياً بدأت عبر ممارساتها المتوحشة مع ما يسمى بالتيار العلماني اليهودي الصهيوني بمشاركة رموزه من تلاميذ هرتزل، أمثال وايزمن وبن جوريون وجابوتنسكي ومناحيم بيجن وصولاً إلى شامير وشارون ونتنياهو وليبرلمان ولابيد، إذ أن هذا التيار العلماني الصهيوني، يشكل -من وجهة نظري – ميراثاً اقتدت به وتعلمت منه مجمل التيارات الصهيونية الدينية المتطرفة التي برزت في المرحلة الراهنة، بحيث لا يمكننا التفريق بين بشاعة الممارسة الإجرامية للعلمانيين الصهاينة قبل عام ١٩٤٨ وبعدها، وبين المجرمين الجدد في التيارات الدينية الصهيونية المتطرفة، وبالتالي فإن العنصرية الصهيونية هي بحق - كما يقول عالم الاجتماع البروفيسور اليهودي الأمريكي نورمان فينكلشتاين ، وهو من أبرز المناهضين للحركة الصهيونية- "إن الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في أعماق العقل الباطن الإسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها إلا الدماء، فلا فرق لدى العنصري إن كانت الدماء المسفوكة لأطفال أو لنساء حوامل أو كبارا في السن".